المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تركيا مركز إقليمي للطاقة:

(2024-2002)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد:

ناريمان مقيدش

إشراف:

د.كعبش سامي

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د.زكرياء وهبي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د.سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د.زيام عبد النور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمان الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة الآية 11)

شكر وتقدير

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لأستاذي المشرف

سامي كعبش

الذي لم يدخر جهدًا في توجيهي وإرشادي طوال مراحل إعداد هذه المذكرة، لقد كان لدعمه وتشجيعه المستمر أثر كبير في انجاز هذا العمل فكل كلمات الشكر لن تفي بحقّه، وأسأل الله ان يوفقه ويزيده علمًا ورفعة.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل أساتذة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إهداء:

إلى من علمتني الصبر والإصرار والدتي العزيزة

إلى نبع الحنان ابي الغالي

إلى سندي في الحياة اخي حمزة

إلى حبيباتي وأخواتي ريان مارية

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة التغيرات الواقعة في المشهد الطاقوي لتركيا، ففي العقدين الماضيين، برزت أنقرة كأحد الفواعل الإقليمية الطاقوية التي لا يمكن اختزالها في دور ثانوي، خاصة في ظل تواجدها في مناطق حيوية، كدول جنوب القوقاز والبحر الأسود والشرق الأوسط وشرق المتوسط، محاولة تجاوز صفة دولة العبور، من خلال تقديمها لاستراتيجيات في مجال الطاقة من أجل السعي الكامل نحو تعزيز أمنها المادي أولا، المتمثل في تحقيق احتياجاتها الداخلية من الطاقة، وثانيا فيما تعلق بالبعد المعنوي، المرتبط بأمنها الوجودي، والذي يعكس طموح تركيا في إرساء مكانة ودور إقليمي على كافة الأصعدة، لاسيما في وصولها كمركز للطاقة.

الكلمات المفتاحية:

الطاقة – القوة الإقليمية – الأمن الطاقوي – مركز إقليمي للطاقة.

Abstract:

This study explores the transformations in Turkey's energy landscape. Over the past two decades, Ankara has emerged as a key regional energy player that can no longer be confined to a secondary role, particularly due to its strategic presence in critical regions such as the South Caucasus, the Black Sea, the Middle East, and the Eastern Mediterranean. Seeking to move beyond its traditional identity as a transit state, Turkey has developed comprehensive energy strategies aimed at strengthening its material security—first, by securing its domestic energy needs, and second, by reinforcing its existential security, which reflects its broader ambition to establish itself as a regional leader across multiple domains, particularly as an energy hub.

Keywords: Energy – Regional Power – Energy Security – Regional Energy Hub.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء :

ملخص الدراسة:

المقدمة:..... 1

الفصل الأول: تركيا وموقعها الاستراتيجي في معادلة الطاقة 14

المبحث الأول: موقع تركيا وأهميته 16

المطلب الأول: التحديد الجغرافي والجيوسياسي لتركيا 17

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لتركيا 22

المبحث الثاني: التصاعد الاستراتيجي التركي.....27

المطلب الأول: تركيا العثمانية.....27

المطلب الثاني: تركيا الجمهورية 30

المطلب الثالث: الصعود التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 33

المبحث الثالث: الطاقة كأداة يمكن أن تعزز القوة الإقليمية.....52

المطلب الأول: مكانة الطاقة في المدرك الاستراتيجي لتركيا 52

المطلب الثاني: قطاع الطاقة في تركيا 55

المطلب الثالث: استراتيجية الطاقة في تركيا وارتباطه بالسياسة الخارجية.....64

خلاصة الفصل الأول:.....67

الفصل الثاني: تركيا كمركز إقليمي للطاقة 68

المبحث الأول: أثر متغير الطاقة في تشكيل التوجهات الخارجية التركية 70

المطلب الأول: الرهانات الطاقوية التركية في شمال آسيا وآسيا الوسطى 70

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الرهانات الطاقوية التركية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 80

المطلب الثالث: الرهانات الطاقوية التركية مع سوق الاتحاد الأوروبي 107

المبحث الثاني: الطاقات المتجددة في تركيا 112

المطلب الأول: إمكانيات تركيا من مصادر الطاقات المتجددة 112

المطلب الثاني: سياسات تركيا في دعم الطاقات المتجددة 115

المطلب الثالث: تعارض سياسات الطاقات المتجددة في التحول كمركز إقليمي للطاقة....120

المبحث الثالث: إمكانية التحول كمركز إقليمي للطاقة 123

المطلب الأول: الفرق بين دولة العبور والممر أو دولة مركز للطاقة 123

المطلب الثاني: نقاط القوة ونقاط الضعف في تحول تركيا كمركز للطاقة..... 126

المطلب الثالث: أثر تحول تركيا كمركز إقليمي للطاقة 131

خلاصة الفصل الثاني: 135

الخاتمة..... **136**

فهرس الخرائط والأشكال والجداول

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية التركية.	16
2	تمثل موقع المضائق البحرية التي تحتوي عليها تركيا.	19
3	توضح أهمية الموقع الجيوسياسي لتركيا.	20
4	توضح توسع الإمبراطورية العثمانية في أوجها.	28
5	توضح خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي المارة بتركيا.	60
6	توضح مشروع خط أنبوب الغاز تركمانستان–تركيا.	74
7	توضح التوزيع الجغرافي للسيطرة على حقول النفط والغاز السورية حسب القوى والتصدير الغير مشروع 2014.	89
8	تمثل طريق الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى تركيا.	93
9	الحدود البحرية الشرق المتوسطية، والحدود البحرية بين تركيا واليونان (منقط بالأحمر) والجزر والحدود البحرية المختلف عليها	95
10	تمثل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا.	102
11	مشروع الطريق العابر للصحراء، ومسار أنبوب الغاز الجزائر–نيجيريا.	107
12	تمثل أحجام نقل النفط 2035.	131
13	توضح أحجام نقل الغاز بحلول سنة 2023.	132

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	رسم بياني يوضح نسبة الشباب في تركيا بالمقارنة مع نسبة الشباب في الدول الأوروبية سنة 2023.	21
2	رسم بياني يوضح أفضل 20 اقتصاد في العالم.	38
3	رسم بياني يوضح مستويات البطالة في تركيا(2002–2023).	40
4	رسم بياني يوضح مستويات التضخم في تركيا (2002–2016).	42

5	رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط 2016.	44
6	رسم بياني يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط سنة 2016.	44
7	شكل يوضح الترسانة العسكرية لتركيا 2023.	47
8	رسم بياني يوضح حجم الانفاق العسكري لدول الشرق الأوسط 2023.	49
9	مكعب يمثل معادلة القوة ثلاثية الأبعاد	53
10	رسم بياني يوضح إجمالي استهلاك الطاقة(1999-2022).	56
11	رسم بياني يوضح استهلاك الطاقة الأولية والكهرباء في تركيا 2022.	57
12	رسم بياني يوضح الموردين الرئيسين للهيدروكربونات في تركيا2022.	58
13	رسم بياني يوضح نسبة واردات الغاز التركية 2023.	78
14	رسم بياني يمثل صادرات النفط الخام السورية حسب الوجهة 2010.	87
15	رسم بياني يوضح الدول المستوردة للغاز الجزائري المسال 2024.	105
16	رسم بياني يمثل الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي لكل من موردي النفط والغاز.	109
17	رسم بياني يوضح أكبر 10 دول في العالم من حيش القدرة على توليد الطاقات المتجددة.	112
18	رسم بياني يوضح إجمالي امدادات الطاقة في تركيا(1990-2022).	118
19	رسم بياني يوضح توليد الكهرباء في تركيا من الطاقات المتجددة 2024.	118
20	رسم يوضح مراحل تحول الدولة إلى مركز للطاقة.	123
21	رسم بياني يوضح معدلات التضخم من 2016 الى فيفري 2025.	128

22	رسم بياني يوضح واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في الحالة الغازية حسب الشريك (2024-2023).	129

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	بطاقة تعريفية حول تركيا.	17
2	يوضح الجدول الناتج المحلي في تركيا ومعدل نصيب الفرد منه وكذا معدلات النمو المحققة(2001-2023).	39
3	يوضح الجدول معدلات البطالة في تركيا(2002-2023).	41
4	يوضح الجدول مؤشر القوة العالمي GFP لدول منطقة الشرق الأوسط 2025.	48
5	يوضح الجدول اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط (2002-2019).	97
6	يوضح الجدول السفن التركية الخاصة بالمسح الزلزالي والحفر.	98
7	يوضح الجدول التشريعات القانونية التركية الرئيسية لدعم الطاقات المتجددة.	116

المقدمة

مقدمة

عرفت العلاقات الدولية العديد من التحولات، لاسيما عقب سقوط الاتحاد السوفياتي، والإعلان عن نهاية الحرب الباردة، بحيث أصبحت الصراعات والنزاعات بين الأطراف لا تقوم فقط على أساس الإيديولوجيات، أو على أساس التحالفات العسكرية، بما يعرف بالقوة الصلبة، بل أضحى كذلك الاقتصاد وعلى رأسه الطاقة، المحرك الأبرز ان لم يكن الرئيسي للنظام الدولي، خاصة وما أنتجته لنا العولمة من تزايد الاعتماد الطاقوي المتبادل بين الدول، وتقارب الأسواق العالمية للطاقة، في ظل التزايد المستمر للطلب على الموارد الطاقوية، بسبب حالة النمو المتسارع التي يشهدها العالم، بالتالي كان الحصول على مصادر الطاقة، والسيطرة على طرق نقلها وتدفقاتها، يعد أحد أهم الأمور التي تسعى الدول لتحقيقها، كونها أضحت من بين مقومات التي تعتمد لتقاس بها القوة بين الوحدات الدولية.

خاصة وأن الخوض في مسألة الطاقة، يبرز لنا كيف يمكن أن يلعب هذا المتغير كمحرك أساسي في سياسات الدول، عبر خلقه إما لتنافس ونزاعات او حتى حروب، كون أن أغلب الصراعات بين الأطراف اليوم، سببها الأساسي محاولة تأمين الدول لموارد الطاقة بمختلف أنواعها، وهذا على خلفية ما تحمله الطاقة كمتغير له أهمية بالغة في سياسات الدول، فعلى غرار أنها مورد اقتصادي حيوي، لكنها كذلك أصبحت توظف كأحد الأدوات البارزة لتحقق بها السيطرة والهيمنة، وغدت أيضا الطاقة تشكل التوجهات السياسة الخارجية للدول، وحتى أنها تعيد صياغة ميزان القوى الإقليمي أو الدولي، وتقوم أيضا بفرض الضغوطات، أو أن تبني تحالفات.

وقد برزت تركيا في هذا الشأن، كحالة اجتمعت فيها قلة الموارد الطاقوية من جهة، والتطلعات السياسية لتوسيع نفوذها الإقليمي وحتى الدولي من جهة أخرى، هذا الأخير الذي قادة بأنقرة إلى اتخاذ سياسة خارجية براغماتية، قائمة على توظيف واستغلال الموقع الجغرافي بما يحمله من بنية تحتية ومشاريع طاقوية، وتحويله كورقة قوة، كون أن تركيا تمثل حلقة وصل بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، بالتالي سعت للعب دور رئيسي في سوق الطاقة الإقليمي وحتى العالمي، عبر وصولها لكي تكون مركزا إقليميا للطاقة، إلا أن هذا الأمر، لن يخلوا بطبيعة الحال من العقبات الداخلية أو حتى الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالاضطرابات الإقليمية، والمنافسات مع القوى الأخرى في المنطقة.

➢ المشكلة البحثية:

كيف سيؤثر تحول تركيا كمركز للطاقة، في تعزيز قوتها الإقليمية؟

➢ الأسئلة الفرعية:

1. هل لمتغير الطاقة أهمية في المدرك الاستراتيجي لتركيا؟
2. كيف تؤثر العلاقات الطاقوية الإقليمية والدولية لتركيا على تموضعها كمركز للطاقة؟
3. ماهي الفرص والتحديات التي تواجه تركيا في سعيها نحو المركزية الإقليمية للطاقة؟

➢ الفرضية الرئيسية:

إن الوصول الفعلي لتركيا كمركز للطاقة، يتيح لها لعب دور إقليمي متميز ويعزز من مكانتها الجيو استراتيجية العالمية.

➢ الفرضيات الفرعية:

1. تعد الطاقة من بين المحاور الرئيسية للاستراتيجية التركية، من أجل إعادة بناء قوتها على مجالها الإقليمي لاسيما بعد 2011.
2. تؤثر التوترات السياسية بين تركيا مع بعض الدول المصدرة للطاقة، على فرص تأمين تدفقات مستقرة للطاقة.
3. تركيا لها مقومات عديدة، إلا أن هنالك عوائق تقف أمام تموقعها كمركز طاقوي.

➢ أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع تركيا كمركز إقليمي للطاقة: التحديات والفرص أهمية تبرز في:

1. **الأهمية العلمية:** كون أن هذا الموضوع من بين المواضيع المستجدة، فتعد مساهمة هامة في المجال العلمي حول قضية الطاقة في تركيا، كما أنه سيبرز مكانة الطاقة كمتغير أساسي في السياسة التركية التي تسعى من خلالها لأن تتلاءم مع المتغيرات الدولية.
2. **الأهمية العملية:** تحاول هذه الدراسة على المستوى العملي تقديم دراسة للباحثين والدارسين وحتى صناع القرار ومراكز الأبحاث ذو الاهتمام بالمجال الطاقوي، في دور هذا المتغير وأهميته في السياسة الدولية.

➢ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى مجموعة من المبررات، منها ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية والآخر مرتبط بالعوامل الموضوعية:

1. المبررات الذاتية:

- تسعى هذه الدراسة لتقديم إسهام علمي في مجال التخصص وهو العلاقات الدولية.
- الاهتمام الكبير للباحث للشؤون التركية.
- إثراء الكتابات العربية حول الدراسات التركية.

2. المبررات الموضوعية:

- تبرز الدراسة أثر متغير الطاقة في بناء مكانة إقليمية لتركيا.
- يساهم الموضوع في وضوح الصورة حول الدور التركي وما تريد تحقيقه من أهداف عبر وصولها لمركز للطاقة.
- أهمية الموضوع في حد ذاته الذي سيمكن من معرفة الرؤية التركية في المجال الطاقة.

➢ أهداف الدراسة:

انطلاقا من الأهمية التي تسعى الدراسة الوصول لها، فهي تسعى كذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على أهمية المتغير الطاقوي في المدرك الاستراتيجي التركي.
- التعرف على أثر الطاقة في التوجهات الخارجية التركية.
- التعرف على التحديات والفرص التي تواجه تركيا في تحولها كمركز للطاقة.

➢ الإطار المنهجي:

اقتضت هذه الدراسة استعمال مجموعة من المناهج وهي:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

يعد من أهم المناهج في التحليل، فالعديد من البحوث تستخدمه لدراسة الظواهر وتحليلها، إما كميا أو نوعيا،[1] وهو طريقة لدراسة المشكلات العلمية عبر الوصف العلمي للظاهرة، من خلال تحديد مكوناتها وخصائصها وكيفية عملها، للوصول لتوصيف دقيق لها، حتى نفهم العلاقة القائمة بين

[1] عبد الجليل طواهير، بلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، جامعة ورقلة والمركز الجامعي ايليزي (الجزائر)، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 4، 2020، ص 26.

متغيرات تلك الظاهرة،[1] ولكي نتحصل على استنتاجات منطقية وحجج تساعد الباحث في وضع أطر للمشكلة البحثية، تم استخدام هذا المنهج من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ووصف الموقع التركي لتبيان أهميته في السياسة التركية الطاقوية.

2. منهج دراسة حالة:

يعد من بين المناهج التي تقوم على الاستقصاء والتحقيق المكثف لخلفية مشكلة ما وتفاعلاتها،[2] بحيث يركز على دراسة وحدة واحدة، من حيث الزمان والمكان بطريقة تفصيلية دقيقة، سيوفر على الباحث الجهد الوقت والمال،[3] وسيتم استخدام هذا المنهج من خلال دراسة دولة تركيا من الجانب الطاقوي لها.

- **الدراسات السابقة:**

مقال بعنوان:

Could turkey become a new ernergy trade hub in south east europe ?، للكاتب والسفير السابق Unal cevikoz، من مجلة Turkish policy quarterly، المجلد 15، العدد 2، الصادرة في 2016.

1. وصف الدراسة: تندرج هذه الدراسة في إطار مقال علمي، والتي أوضح فيها الكاتب **يونال سيفيكوز** إمكانية أن تنتقل تركيا من اعتبارها ممرا بسيطا، إلى مركز تجاري رئيسي لنقل الغاز الطبيعي في المنطقة.
2. إشكالية الدراسة: تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية معنون بها المقال، وهي هل بإمكان تركيا أن تصبح مركزا جديدا لتجارة الطاقة في جنوب شرق أوروبا؟ مبرزة الدور الاستراتيجي لتركيا، من خلال ممرات الأنابيب النفطية ذات الأهمية الكبيرة، وهي **باكو تبلسي جيهان وكركوك جيهان**، كذلك دورها الأساسي والمركزي مع ممر الغاز الجنوبي أو ما يعرف ب **TANAP**.
3. نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النقاط هي:

[1] د.عبد الله قلش، مطبوعة منهجية البحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017، ص 71-72.

[2] سامي كعبش، أطروحة دوكتوراه تحديات بناء الدولة في المغرب العربي: الدولة التونسية 14 جانفي 2011، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2020-2021، ص 10.

[3] عبد الله قلش، مصدر سابق، ص 79-80.

- أن تطبيع العلاقات التركية مع كل من روسيا والكيان المحتل وفر فرصا جد مهمة في تصدير الغاز.
- هنالك فرص أخرى كبرى كامنة في المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، والتي تكمن من نقل الغاز إلى أوروبا عبر المرور بتركيا لتوفر بذلك أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.
- تواجه تركيا العديد من التحديات لإنشاء مركز للطاقة، لذلك قدمت الدراسة توصيات خاصة في مجال الاستثمار في البينة التحتية.
- تحقيق هذا الهدف سيعزز لتركيا موقعها كجهة فاعلة في الأمن الأوروبي.

مقال بعنوان:

Turkey as a regional energy hub ، للكاتب Johen reberts، من مجلة Insight turkey، المجلد 13، العدد3، الصادر في 2010.

1. وصف الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن مقال علمي، والذي حاول الباحث أن يخوض في الطموحات التركية لتصبح مركزا إقليميا للطاقة، ومختلف التحديات التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف.
2. إشكالية الدراسة: أبرزت الدراسة معضلة تركيا في تحولها لمركز إقليمي للطاقة، فبالرغم من الموقع الاستراتيجي التي تحظى به، الذي يتوسط الشرق والغرب وامتلاكها لبنية تحتية من خطوط أنابيب الغاز والنفط، إلا ان الإشكال المطروح تمثل في كيف يمكن لتركيا تجاوز العقبات لتصبح مركزا إقليميا للطاقة، بدلا من بقائها كدولة عبور فقط؟
3. نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط هي:

- توصلت الدراسة للفرق الكامن بين ان تصبح الدولة ممرا للموارد، وأن تصبح مركزا تجاريا يتم فيه البيع والشراء بحرية للموارد الطاقوية وفي سوق محررة.
- التحدي الأكبر التي أبرزته هذه الدراسة، هو تحرير السوق التركية، كون أنه لا تزال الشركات الحكومية مسيطرة بنسب كبيرة في هذا الإطار، الذي سيضمن تنافسا فيما بعد لجذب المستثمرين.
- استنتجت الدراسة جانبا أساسيا وهو كسب ثقة الشريك، فالمفاوضات التي طالت مع أذربيجان ومحاولات السيطرة التركية عليها أضعف ثقة المنتج.

مقال بعنوان:

Comments on the role of turkey as an energy center، للكاتب Oguzban akyenerو Mebmet apaydin، من مجلة Energy policy turkey، العدد الأول في سنة، 2016.

1. وصف الدراسة: تندرج هذه الوثيقة في إطار مقال علمي، بحيث حاولت أن تكتشف ما يمكن أن تلعبه تركيا بفضل موقعها الممتاز استراتيجي، من دور جد مهم كممر لعبور الطاقة، كونها كامنة بين الدول المنتجة للطاقة والدول لها طلب كبير على الطاقة.
2. إشكالية الدراسة: طرح هذا المقال إشكالية أساسية متعلقة بكيف ستتحول تركيا لمركز إقليمي للطاقة، مع افتقارها للموارد الطاقوية؟ فبالرغم من الطلب القوي لتركيا على الطاقة، إلى أنها لا تزال تعتمد على الواردات النفطية والغازية بشكل كبير، كون أن الاستكشافات التي قامت بها في هذا المجال من تنقيب على الموارد لم يحقق نتائج مرضية لها.
3. نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:
   - توضيح الاختلافات الكامنة بين دولة عبور، دولة محور، دولة مركز.
   - أبرزت الدراسة الوضع الطاقوي لتركيا من ممرات النفط المهمة، وممرات العبور الاستراتيجي عبر مضيق البسفور.
   - استنتجت الدراسة أنه بحلول عام 2035 ستبقى تركيا ممرا رئيسيا للطاقة بالنسبة للنفط والغاز، وأن عليها تجاوز العقبات لكي تحقق هدفها في التحول لمركز لتجارة الطاقة.

➢ مجالات الدراسة:

تنقسم الدراسة بالضرورة إلى مجالين من حيث الظرفية المكانية والظرفية الزمانية:

1. الإطار المكاني للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المجال المكاني الذي يتضمن الدولة التركية كنموذج لدراسة الحالة، كونها تحظى بمكانة جيوبوليتيكية معقدة، لامتلاكها حدود مع غرب القارة الأسيوية، وحدود مع جنوب

شرق أوروبا، وعليه فالمجال المكاني التي تتركز عليه هذه الدراسة هي تركيا بدرجة أكبر والدول الفاعلة في المجال الطاقوي الواقعة ضمن مجالها الجيوبوليتيكي بصفة أقل.

2. الإطار الزماني للدراسة:

تبدأ الدراسة من سنة 2002–2024، والتي تعد بالنسبة لتركيا مرحلة مهمة رافقة صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، الذي أحدث تغيرات داخلية وخارجية، والذي تزامن مع ما عرفته المنطقة من تحولات بعد 2011.

- **الإطار النظري:**

اقتضت الدراسة استعمال مجموعة من المقاربات النظرية وهي كالتالي:

1. نظرية الاقتصاد السياسي الدولي: (The International Political Economy)

هي النظرية التي تعنى بدراسة مختلف الإشكالات، التأثيرات والعلاقات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد، فهو مجال فرعي من العلاقات الدولية، تندرج منه مجموعة من النظريات التي تسعى أن تفسر أثر الاقتصاد على العلاقات السياسية الدولية، كما يرى أخرون أن الاقتصاد السياسي الدولي يقوم بمحاولة معرفة، كيف تؤثر القوى السياسية على أنشطة السوق، وفي نفس الوقت تسعى لفهم كيف تتحكم العوامل الاقتصادية في السياسات الدولية[1]، ظهر الاقتصاد السياسي الدولي كحقل أكاديمي في سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تسود النظريات الاقتصادية الكلاسيكية(التجارية، الليبرالية، الماركسية) كإطار نظري وحيد مهيمن على مختلف الدراسات، ومع التطور الذي شهدته تلك الفترة من أحداث اقتصادية مهمة كانهيار نظام بروتن وودز، وأزمة النفط 1973، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي فيما بعد وأدت لتطوره، لاسيما مع زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول، وظهور فواعل جديدة في المشهد الدولي، التي تمثلت في المؤسسات الاقتصادية عبر القومية، وزيادة انتشار ظاهرة العولمة، كل هذا أدى لبروز نظريات جديدة أكثر شمولا في الاقتصاد السياسي الدولي، ذات أطر علمية وفلسفية مختلفة، بعد أن عجز الإطار الكلاسيكي في تحليل الظواهر الجديدة، فجاء كتاب **ريشارد كووبر** سنة 1968، والذي تحدث فيه عن حاجة الدول لمزيد من التنسيق والتعاون، بسبب زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والذي سيعرض موازين المدفوعات الدول للصدمات، خاصة الولايات المتحدة الامريكية، كان هذا الكتاب تمهيد لعمل كل من **روبرت كيوهان** و**جوزيف ناي**، وهو "السلطة والاعتماد المتبادل"، الذي درسا فيه ترابط العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأثر ذلك على العلاقات

[1] مروة خليل محمود مصطفى، الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 19، 2023، ص 132.

الدولية، كان هذا بمثابة المرجع الأساسي للاقتصاد السياسي الدولي، بحيث أدخل العلاقات الدولية عهد جديد تلعب في إطاره العولمة، المؤسسات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، دورا حاسما فيه. [1]

من خلال دراستنا نجد أن نظرية الاقتصاد السياسي الدولي، من بين أهم المدارس التي تلعب الطاقة فيها دورا مهما، كونها تؤثر على ديناميكيات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والعلاقات الجيوسياسية، بالتالي لا يمكن اعتبارها ظاهرة بسيطة، وهذا لمدى تعقد المشاكل المرتبطة بالطاقة من جهة، وشحنها السياسي وبعدها العالمي من جهة أخرى، فيؤكد هذا المنظور أن مجرد فقط الإلمام بالأدبيات التجريبية التي تدرس كيفية استخراج مصادر الطاقة، وتداول مخزونات الطاقة، وتوزيع تدفقات الطاقة، سيكفي لإظهار سعي الدول على اختلافها لإدارة العلاقة بين القوى الاجتماعية الخاصة بها، والجغرافيا الطاقوية بطرق متعددة، بالتالي هنا كل دولة تسعى لرسم مسارها الخاص، وتشكل بذلك الطاقة كمتغير مهم في سياسات الدول، كما أن نظرية الاقتصاد السياسي الدولي لا ترى الطاقة على أنها عامل خارجي لا يتطلب تصور خاص، بل هي تخوض في خصوصياتها لتبرز أثارها على نطاق أوسع، وهذا على أساس اعتبارها وبشكل صريح أن الطاقة اكثر من مجرد مورد نفط، بل هو أمر متعلق أيضا **بالتجارة** و**الإنتاج** و**الأمن والانبعاثات**. نجد أن **سوسان سترينج** تحدثت عن أن أنواع الوقود، لها القدرة على الحركة بالنظر لحركة عوامل الإنتاج، والذي تزامن مع تحول الطلب العالمي من الفحم إلى الوقود، فالفحم كان نقله صعب جدا، بالتالي من الصعب تداوله، في حين كان النفط من السهل نقله عبر العالم، جعله فيما بعد يتحول إلى أحد العوامل الخمس الأساسية في الانتاج العالمي، كذلك الأمر مع الغاز خاصة في وضعه المسال، وعليه يمكن ملاحظة تأثير هذين الموردين لاسيما في الإطار الجيوسياسي، وما يمكن أن تلعبه سياسات الدول ذات النفوذ على الأسواق العالمية، كما تفعله كل من روسيا والسعودية من صادراتهما من الطاقة للتأثير على اقتصاديات وسياسات الدول الأخرى[2]، كذلك الأمر مع موضوع دراستنا، وحول الدور الذي تسعى تركيا للعبه خاصة في نطاقها الإقليمي، في سوريا مثلا، واستغلال مواردها من الطاقة بشكل غير شرعي، يناقش أيضا الاقتصاد السياسي الدولي الاعتماد المفرط على الموارد، من قبل الدول الضعيفة وكيف سيجعل من اقتصاداتها تابعة لاقتصاديات الدول المستهلكة القوية، كذلك نجد ارتباط الطاقة بشكل رئيسي في عاملين، وهما

[1] شوقي عرجون، النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة المسيلة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 8، العدد 2، ص 83-85.

[2] Caroline Kuzemk، Andrew Lawrence and Matthew Watson(2019)، New directions in the international political economy of energy، review of international political economy، Vol 26، No 1، p 2-4.

الاستثمار والتنمية، وهنا الحديث عن الاستثمار في البنية التحتية للطاقة الذي يعد امرا مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية، الذي يعد مكمن الهدف الأساسي الذي تقوم به تركيا في إطار مشاريعها التنموية في هذا المجال.

2. نظرية الجيوبوليتيك النقدي: (Critical Geopolitics)

كان ظهور الجيوبوليتيك النقدي غير مقترن بالدراسات في علم العلاقات الدولية، فهذا الاتجاه النقدي ركز على الجيوبوليتيك كممارسة اجتماعية وثقافية وسياسية، ومن أهم من تحدث عنه **سيمون دابلي** و**جيرارد تول**[1]، إن الجغرافيا السياسية النقدية تعد من أهم المقاربات التي تسعى للبحث في الافتراضات الجغرافية، التي تندرج في صنع السياسة العالمية، فهذا الإطار التحليلي لا يجيب فقط على الأسئلة التقليدية حول كيفية تأثير الجغرافيا على السياسية، بل يذهب لأبعد من ذلك في تفسيره لكيفية عمل الادعاءات الجغرافية على المناقشة والممارسة السياسية، بمعنى تسيس الجغرافيا، ومن ثم نعيد إنتاجها للعالم على أساس الأماكن والحدود التي تخدم مصالح جهة سياسية معينة، لذلك ليس لهذه النظرية مجالا محددا بدقة، فكانت كل الأعمال البحثية قد ركزت على ممارسات الفاعلين السياسيين لتبرير قرارتهم.

أثارت الجغرافيا السياسية في شقها الكلاسيكي المخاوف، وهذا لارتباط ظهورها مع الفكر القومي والامبريالي في أوروبا، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين، وزيادة الطموحات التوسعية فيما بينهم، فأفكار **فريديريك راتزل** و **ماكيندر**، اعتبرت كتبرير لتخطي الحدود الجغرافية من أجل تنافس الدول على سلطة الأراضي والموارد، أي أن سلطة الدولة لا تنحصر في إقليمها بل تمارس سلطتها على نحو يتجاوز لهذه الإقليمية لفضاءات خارجية، والحجة أن هذه الحدود لم تعد مهمة، هذا الفكر امتد طوال القرن العشرين كمرادف للتوسع النازي، لذلك كان هنالك تجاهل للجيوبوليتيك في فترة الحرب الباردة، بسبب صورته السلبية، حتى وإن كانت هنالك بعض الكتابات في هذا الشأن، إلا ان اغلبها لم يكن مرتبط بالجغرافيا، بل كانت تحليلات استراتيجية مرتبطة بالمواضيع الأمنية والسياسة الخارجية للدولة.

مع بداية التسعينيات القرن الماضي أعيد الجدل حول الجغرافيا السياسية، لكن بشقها النقدي الذي يحمل تصورات جغرافية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، لنتجاوز بها تحليلات الحتمية الجغرافية،

[1] د.راقي عبد الله، الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جامعة باتنة (الجزائر)، 2017، ص 211.

الذي جاء به الطرح التقليدي الجامد، بل ركزت النقدية أن الجغرافيا مرتبطة بإيديولوجيات وخطابات سياسية، تسعى لبناء تصورات تستجيب للمطالب الجيوسياسية المتغيرة، أي كيف يستخدم الخطاب في بناء الجغرافيا السياسية من جهة، وكأداة تبريرية للسلطة من جهة أخرى، فهي ترى أن ما هو موضوع من حدود ومفاهيم جغرافية، مجرد تبرير للعلاقات القائمة بين القوة والفضاء، فتصنيف الدول كنامية، ودول متقدمة، يعكس هيمنة الخطاب الغربي، وهذا ما ينطبق في تحليلنا لهذه الدراسة حول موقع تركيا بين الشرق والغرب، الذي يعد عنصر قوة استراتيجي لها، فيستعمل مصطلح (جسر أو مركز) في خطابات تركيا السياسية، لبناء ذلك التصور على أنها كدولة مركزية للطاقة، مبررة بذلك توسع نفوذها خارج المنطقة.[1]

- **الإطار المفاهيمي:**

لمحاولة الاقتراب من موضوع الدراسة تستوجب الاستزادة بعدة مفاهيم أبرزها:

- **مفهوم الطاقة:**

هنالك اختلاف كبير حول تعريف محدد لها، إلا أنها تشير إلى كل العناصر الموجودة في الكون، فهي الأساس المحرك لكل الأشياء، فالمجتمع والسياسة والاقتصاد إلا والطاقة تشكل العنصر الرئيسي فيها، بحيث تسيطر على القطاع الصناعي وتستهلك من الطاقة 56%، ومجال النقل يستهلك 30%، من الطاقة المنتجة في العالم، لذلك تلعب دور جد مهم في التفاعلات الدولية، سواء كان تعاونا، تنافسا، صراعا.[2]

- **مفهوم أمن الطاقة:**

يعتبر أمن الطاقة من بين أهم القضايا البارزة في الأجندات الدولية، ويتباين مفهومه بين الدول المصدرة و الدول المستوردة، فالأولى تراه على أنه مصدر لذر الأموال عليها، أما الثانية فتراه على أنه ضمان الحصول على الطاقة، وعليه فقد تعددت تعاريف هذا المصطلح بين فريق ركز على أمن الإمدادات وفريق أخر تبنى تعريفا أوسع يشمل مع أمن الامدادات التطور التكنولوجي وعمليات النقل، فأمن الطاقة يتركز على ثلاث مستويات، يتمثل المستوى الأول في التنقيب والانتاج والعوامل المؤثرة،

[1] Merje kuus، Critical Geopolitics، university of British Columbia، 2007، p1-13.

[2] د. وهبي زكريا، محاضرات الطاقة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص3-5.

والمستوى الثاني متعلق بخطوط نقل النفط والغاز، وما قد تتعرض له من مشكلات، والمستوى الثالث متعلق بضمان النقل والتوزيع، وهي مرتبطة بدول العبور.[1]

- **مفهوم الجيوسياسية:**

وهو مكون من مقطعين Geo وهي الأرض، وpolitic وهي السياسة، بالتالي هي علم سياسة الأرض، تركز على تحليل العوامل الجغرافية التي تمتلكها الدولة، لتتمكن من خلالها من لعب دور على المستوى الإقليمي أو الدولي، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ وما تمتلكه من موارد على سياسات الدول في علاقاتها مع الفواعل الدولية.[2]

- **مفهوم الجيواستراتيجية:**

وهي مكونة من مقطعين Geo وهي الأرض، واستراتيجيا وتعني فن استخدام القوة العسكرية، للوصول لمجموعة من الأهداف في الحرب، إلا أن هذا المفهوم توسع بعد أن كان يدرس في الإطار الأمني، وتحول ليشمل معطيات متعلقة بالأمن الإنساني وتحقيق رفاهيته، ومع تمازج الجغرافيا مع الاستراتيجيا أصبح علم قائم يدرس طبيعة الأرض مع سير وتحركات العمليات العسكرية.[3]

- **مفهوم القوة الإقليمية:**

يعرفها **إيريك نولت** على أن القوة الإقليمية، هي كل دولة تمتلك تفوقا معتبرا من القوة الصلبة والقوة الاقتصادية إلى جانب القوة الفكرية، أمام بقية الدول الأخرى من نفس الإقليم، كما أنها تملك القدرة المؤسسية بشكل يمكنها من استغلال وإدارة موارد قوتها ومرافقة سلوكها الاستراتيجي وسياستها الخارجية نحو أهداف معينة تسعى لتحقيقها.[4]

[1] د. ملوكي سفيان، الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، المجلد 6، 2021، ص 295.

[2] سفيان بلمادي، أطروحة دكتوراه جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص21.

[3] نفس المرجع، ص21-22.

[4] نسيم بهلول، عطاء الله فشار، القوى الإقليمية واتجاهات انتقال السلطة في البيئة الدولية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 8 العدد 2، 2023، ص709-711.

- **هيكلة الدراسة:**

اعتمادا على ما تم التطرق له سالفا من إشكالية الدراسة، والتساؤلات والفرضيات المتبعة، وبهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى قسمين رئيسيين كالاتي:

يختص الفصل الأول بتقديم خلفية حول تركيا، وموقعها من معادلة الطاقة، بحيث تم التطرق فيه إلى الأهمية الجيوسياسية والجيو استراتيجية التي تتميز بها تركيا، بالإضافة إلى الإحاطة بمختلف التطورات التي عايشتها تركيا منذ الدولة العثمانية إلى غاية الإعلان عن الجمهورية التركية، مرورا إلى حكم حزب العدالة والتنمية، متضمنا مختلف الأحداث والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تم تطبيقها، لكي نتمكن من معرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة نستطيع تصنيفها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة من ناحية، والدور الذي سيلعبه متغير الطاقة في تعزيز هذه القوة من ناحية أخرى، عبر الخوض في أهمية هذا القطاع في الاستراتيجيات التي تعتمد عليها تركيا سواء في سياساتها داخلية أو سياساتها خارجية.

أما الفصل الثاني، اختص بتقديم تحليلات حول تركيا كمركز إقليمي للطاقة، بدءا بتحليل الطاقة كمتغير له تأثير على توجهات تركيا الخارجية عبر تفسير مختلف جوانب العلاقات التي تربطها مع دول المنطقة، والرهانات التي تعمل على تحقيقها في هذا الشأن، من أجل أن تكون كفة الريادة لها، بالإضافة إلى التطرق لقطاع الطاقات المتجددة في تركيا، ودوره في تحقيق رؤى أنقرة المستقبلية، ثم ينشغل الفصل في الأخير لتقديم احتماليات وصول تركيا كمركز إقليمي لطاقة عبر ابراز نقاط قوتها وضعفها، والأثار التي ستنجم عن هذا التحول فيما بعد.

الفصل الأول

تمهيد:

لابد لأي عمل أكاديمي، أو أي ورقة بحثية، أن ترتبط بخطوات محددة، والتي تتعدى أن تكون رئيسية، خاصة إذا كانت الدراسة تعبر عن حالة معينة، والتقصي الدقيق لخصائصها، وهذا ما استدعت له دراستنا المتعلقة بدولة تركيا من جهة، والطاقة كمتغير من جهة أخرى، والذي أضحى من أهم ما قد يحرك في السياسات والاقتصاديات الدولية، لا سيما مع تزايد التنافس العالمي حول مصادر الطاقة المتجددة أو غير المتجددة، لذلك إرتينا في هذا الفصل المعنون "تركيا وموقعها الاستراتيجي في معادلة الطاقة"، إلى تقديم خلفية تاريخية وجغرافية حول الدولة التركية، كونها الركيزة الأساسية التي سيبنى عليها البحث، والتي سنجدها مرافقة في كل طياته، لأجل تجنب أي غموض أو سوء فهم قد يرتبط بالدراسة، والوصول في النهاية إلى تحليل أكثر وضوحا وموضوعية.

ومما لا شك فيه أن مسألة تحديد الخلفية التاريخية والجغرافية لتركيا تستدعي البحث في موقع تركيا الجغرافي الاستثنائي وتحديد أهميته الجيوسياسية، والاستراتيجية التي تزخر بها تركيا، كذلك معرفة تطور المشهد السياسي التي عايشته الدولة التركية، والذي مكنها من أن تكون فاعل له تأثيره على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى دراسة أهمية متغير الطاقة في المدرك الاستراتيجي التركي.

بالتالي يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة وإطار شامل لفهم أهمية الموقع التركي، ومكانته في خريطة الطاقة، ليمهد لدراسة معمقة في الفصل اللاحق "تركيا كمركز إقليمي للطاقة"، التي تحاول عبرها لعب دور أساسي في ديناميكيات الطاقة الإقليمية وحتى الدولية.

➢ المبحث الأول: موقع تركيا وأهميته

يعتبر الموقع الجغرافي من بين نقاط القوة التي من الممكن أن تحظى بها الدولة، كونه سيمنح ميزات ستعزز بها مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية، حتى وإن كانت هذه الدولة لا تملك عناصر القوة الكافية، وهذا ما أكدته العديد من نظريات العلاقات الدولية حول مدى أهمية الموقع الجغرافي، فدائما ما مثل موقع تركيا جغرافيا، حجر الزاوية للعب أدوار جيوسياسية متعددة، ولذلك احتل مكانة مهمة يمكن إبرازها من الناحية الجغرافية، ومن الناحية تاريخية الحضارية،[1] فقد كانت الدولة التركية جامعة للحضارات والامبراطوريات العظيمة، التي وضعت بصمتها على تاريخ العالم، كونها تعد مفترق الطرق بين الشرق والغرب.[2]

الخريطة رقم01: تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية التركية.

المصدر:

Turkey country profile، in: https://www.bbc.com/news/world-europe-17988453، date of access (13/04/2025).

[1] خرفي عبد العزيز، مذكرة ماستر الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية، 2020-2021، ص 9.

[2] Cameron Deggin، The historical and Future importance of Turkey، in: https://www.propertyturkey.com/blog-turkey/the-historical-and-future-importance-of-turkey، date of access (13/04/2025).

الجدول رقم 01: بطاقة تعريفية حول تركيا.

العاصمة	انقرة
المساحة	779542كلم2
عدد السكان	85,3 مليون نسمة
الديانة	يحمل اغلب سكانها الديانة الإسلامية
الناتج المحلي الإجمالي	1,108 مليار دولار
مؤشر التنمية البشرية	0.855
تركيا عضو في	منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الإسلامي، حلف الشمال الأطلسي، مجلس أوروبا.

المصدر: من إعداد الباحث.

- **المطلب الأول: التحديد الجغرافي والجيوسياسي لتركيا**

الجيوسياسية أو Geopolitics، هو ذلك المصطلح العام المعبر عن العلاقة الناجمة بين إدارة السياسة الخارجية، والقوة السياسية والبيئة المادية، وتاريخيا دائما ما اعتبرت موارد الطاقة من بين الأدوات الجيوسياسية في إطار اقصاد عالمي تنافسي بين الموردين، لذلك فمسألة موارد الطاقة والسيطرة عليها من بين الاعتبارات الجيوسياسية المهمة لأي دولة.[1]

إن الموقع الجغرافي لأي دولة، يعد عاملا مباشرا للتأثير في سلوكيتها، كون أن هذا الموقع يمكن للدولة من خلاله أن تعرف مجالها الحيوي التي ستدور فيه سياستها، فالمواقع الجغرافية في الكثير من الأحيان تعد إما عامل ضعف، نظرا لعدم امتلاك الدولة منافذ بحرية مثلا، أو أنها تعد عامل قوة سيحقق لها مصالحها من جهة، ويكسبها مكانة على الساحة الدولية من جهة أخرى، لذلك كان يجب التطرق للموقع الجغرافي لتركيا ومدى التأثير الذي سيلعبه في نطاقها الإقليمي.[2]

[1] Bezen Balamir Coskun، Richard Carlson، New Energy Geopolitics: Why does Turkey Matter، Insight Tuerkey، Vol 12 No 3، 2010، p206.

[2] يوسف أحمد الخزاعلة، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002–2015)، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، 2018، ص85.

تحتل تركيا موقعا جغرافيا متميزا، بحيث يقع جزء منها في آسيا والجزء الآخر في أوروبا، وعلى مدار تاريخها، عملت كحاجز وجسر بين القارتين، ووفقا للخريطة أعلاه فإن تركيا تقع بالتحديد عند مفترق الطرق بين البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتقع تقريبا كل أراضي الدولة التركية في آسيا، التي تضم شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول)، وتضم كذلك في الشرق جزء من المنطقة الجبلية الأرمنية، أما الأجزاء الباقية من تركيا فهي في أقصى الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا[1]، والتي تضم (إسطنبول).

تبلغ مساحة تركيا ما يقدر ب 779542كلم2، والتالي تقسم إلى قسميين أساسيين: تركيا الآسيوية التي تشكل 97%، وتركيا الأوروبية التي تشكل 3%، يحدها كل من بلغاريا واليونان وبحر ايجه غربا، وجورجيا وأرمينيا والبحر الأسود شمالا، وإيران شرقا، وكذلك العراق وسوريا والبحر المتوسط جنوبا.[2] كما أنها مسيطرة بشكل كبير على ممرين مائيين أساسيين، دائما ما لعبا أدوارا مهمة في الصراع بين الحضارات والامبراطوريات عبر العصور، ويتمثلان في: الأول وهو مضيق البوسفور، والذي يقع شمال تركيا، واصلا بين البحر الأسود وبحر مرمرة و يبلغ طوله 30 كلم2، وعرضه حوالي 1كلم2، أما الممر الثاني فهو الدردنيل الذي يقع في الجنوب الغربي لتركيا، واصلا بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عبر بحر ايجه، والذي يصل طوله ل 60 كلم2، وعرضه 1 إلى 6 كلم2، بالإضافة إلى موقعها البحري الذي هو مطل على ثالث جهات، فيعد من بين أهم المعطيات لبلوغ درجة معينة من القوة التي اكتسبته بالفعل تركيا وأصبحت بذلك قوة مائية.[3]

[1] Malcolm Edward Yapp، John C. Dewdney، Turkey، in: https://www.britannica.com/place/Turkey، date of access (13/04/2025).

[2] منصورية مروة، مذكرة ماستر الجغرافيا السياسية لتركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه سوريا (2011-2018)، جامعة احمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، 2019-2020، ص 20.

[3] خرفي عبد العزيز، مصدر سابق، ص 10-11.

الخريطة رقم02: تمثل موقع المضايق البحرية التي تحتوي عليها تركيا.

المصدر: بلال العضايلة، الملامح العسكرية للدور التركي في الأزمة الأوكرانية، في: https://2u.pw/03QZ8FI3، تاريخ الاطلاع: (2025/04/13).

بالمساحة سالفة الذكر، تأتي تركيا في المرتبة الرابعة والثلاثين على مستوى العالم من حيث المساحة، لتكون على هذا الأساس أكبر من أي دولة أوروبية، أما في الإطار الفلكي فتركيا تقع بين دائرتي عرض 36-42 درجة شمالا من خط الاستواء، وبين خطي طول 26-44 درجة شرقا من خط غرينتش، وهذا ما أكسبها تنوعا مناخيا وبيولوجيا من هضاب وجبال وسهول داخلية وسهول ساحلية، بالإضافة لامتلاكها شبكات واسعة من المجاري المائية،[1] إن تركيا واقعة في قلب المجال الحيوي الذي يعرف بأوراسيا، والذي يعتبر المكان الوسطي المتحكم في منطقة قلب العالم **Heartlan** التي جاء بها ماكيندر،[2] كونها تتقاطع فيها القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا) فقد أكد على أن من سيسيطر على طرق التصدير وموارد النفط والغاز في قلب الأرض، سيسيطر ويهيمن على العالم ككل،[3] بالتالي موقع تركيا هذا أهلها لأن تكون دولة محورية في مجالها الإقليمي، كونها دولة ذات قوة قارية وقوة بحرية في نفس الوقت، وهذا ما توضحه الخريطة في الأسفل.

[1] يوسف أحمد الخزاعلة، مصدر سابق، ص89.

[2] صوفيا بوعلي، وفاء طوابلية، مذكرة ماستر الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، جامعة العربي التبسي -تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2015-2016، ص12.

[3] Bezen Balamir Coskun، Richard Carlson، Op.cit, p206.

الخريطة رقم 03: توضح أهمية الموقع الجيوسياسي لتركيا.

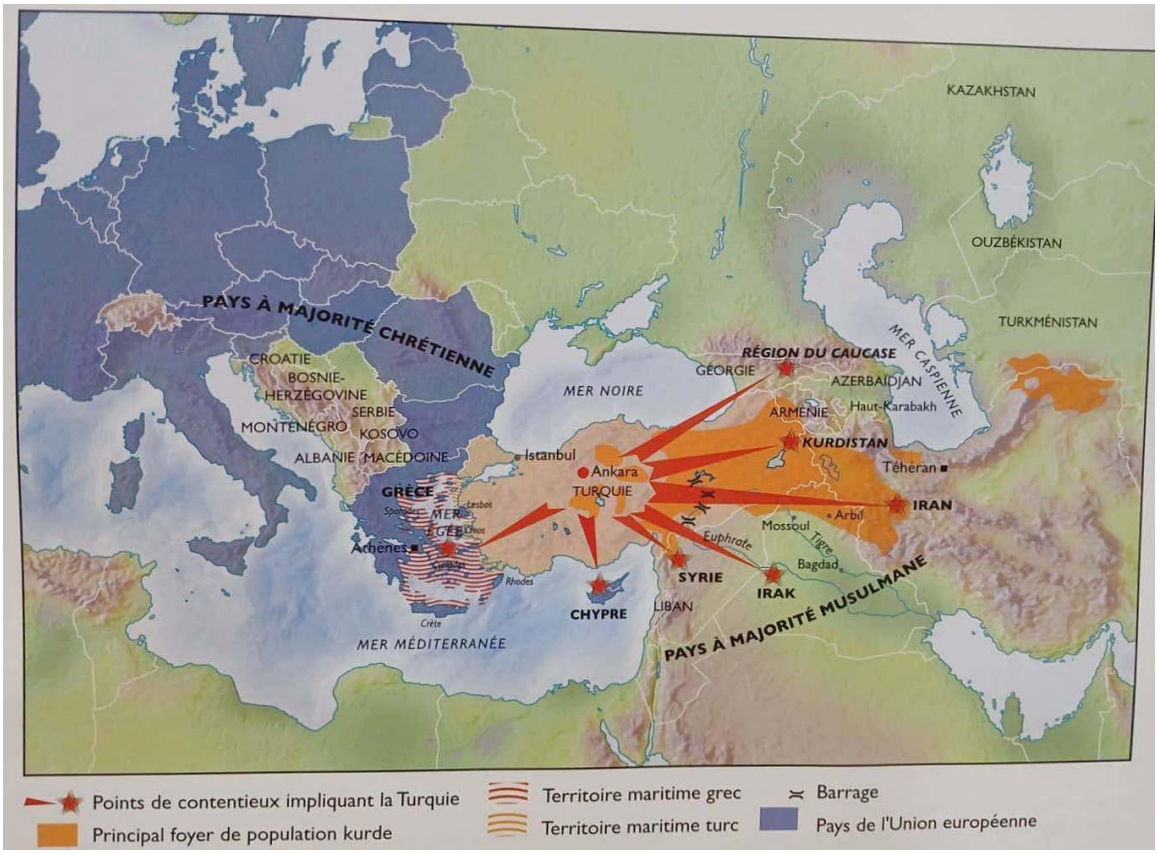

المصدر :

Pierre Vallaud, Xavier Baron, Atlas Géostratégique du Proche et du Moyen-orient, Presses de L'université Saint-Joseph, Paris, 2009, p171.

أما عن العامل الديمغرافي لتركيا، فيتميز البناء السكاني لها بكتلة بشرية ضخمة، ويبلغ عدد سكانها الذي قدر عام 2023 ب 85,3 مليون نسمة،[1] ونجد أن غالبية السكان متمركزين في ثالث مدن أساسية، فالرغم من المساحة الشاسعة للدولة التركية إلا إن جلهم مستقرين في إسطنبول، أنقرة، أزمير، بالإضافة أن ما يغلب على السكان في تركيا الطبيعة الشبابية، مما يؤكد أنها دولة فتية مقارنة مع جيرانها من الدول الأوروبية، وهذا ما يوضح الرسم البياني في الأسفل.

[1] Population, total – Turkiye، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TR، date of access (13/04/2025).

الشكل رقم01: يوضح الرسم نسبة الشباب في تركيا بالمقارنة مع نسبة الشباب في الدول الأوروبية سنة 2023.

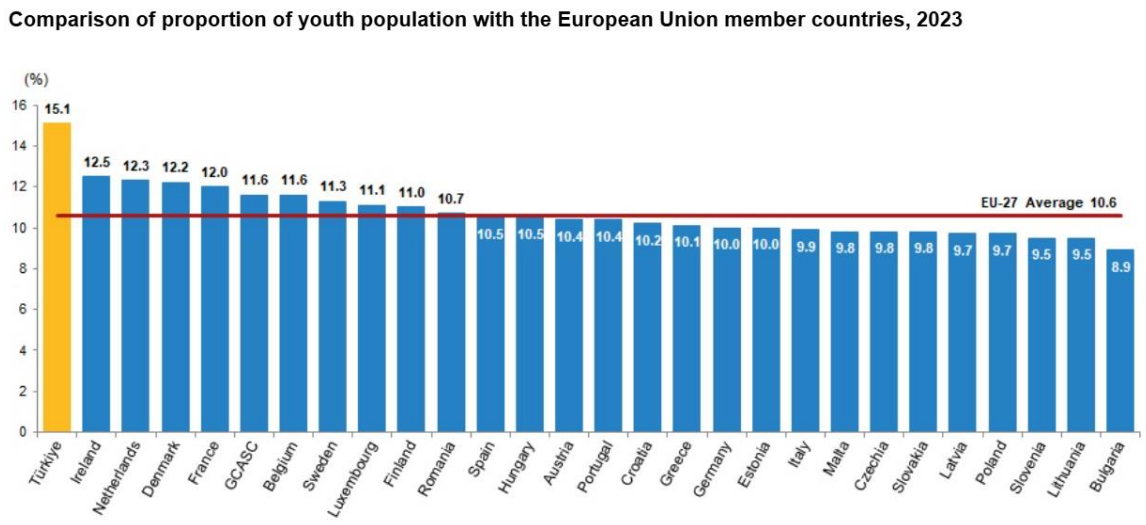

المصدر:

Youth in Statistics, 2023, in: https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Youth-in-Statistics-202353677&dil=2#:~:text=Youth%20population%20constituted%2015.1%25%20of,12%20million%20872%20thousand%2039، date of access (23/04/2025).

أما من الناحية المتعلقة بالتركيبة السكانية، فهي متكونة من عدة عراق، فأغلبية السكان هم مسلمين سنة، لكنها تحتوي كذلك على أقليات رئيسية: الأكراد والذين يمثلون أكبر أقلية، والمتمركزين في المقاطعات الشرقية القريبة من إيران، والمناطق الواقعة القريبة من كردستان العراق، والعرب المتمركزين في الأقاليم القريبة من سوريا والعراق في ديار بكر، وأما الأرمن واليهود فهم متمركزين في العاصمة إسطنبول، وكذلك أقليات القوقاز والفرس، ويرجع سبب هذا التنوع الكبير إلى ما مرت به تركيا من قبل، أي أثناء ما كانت امبراطورية عثمانية، بالرغم من الحرية المطلقة التي أعطتها الدولة التركية لشعبها وعلى الرغم من الفوارق العرقية والدينية، إلا أن هذا أمر في نفس الوقت يشكل لها تحديا، خاصة أن تركيا الجمهورية قامت على مفهوم القومية التركية، الذي أدى هذا إلى تهميش الأقليات وخاصة منهم الأكراد وأحدث فيما بعد إشكالات لازالت تعاني منها تركيا.[1]

[1] شطاب غانية، أطروحة دكتوراه التوجهات الجديدة لسياسة تركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط (2002-2016)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 23-24.

مكن موقع تركيا الجغرافي من أن يجعلها بلدا غنيا بالموارد نوعا ما، فلها احتكار لموردين أساسيين على صعيد المنطقة، وهما المياه والغذاء، فالدراسات المستقبلية أكدت أن النزاعات والصراعات على المدى البعيد، ستكون على هذه الموارد المتجددة، لكنها في الوقت نفسه تشهد افتقارا ونقصا في موردي النفط والغاز، وهذا ما جعل منها دولة مستوردة للموارد الأحفورية من دول الجوار الإقليمي، أيضا تتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية أهمها الفحم الحجري، الحديد، الرصاص، النحاس، الفضة، ومصادر المياه العذبة، بالتالي كل هذه الموارد على اختلافها تمنحها القدرة لكي يكون هنالك توظيف لها في إطار يزيد من قوتها على الصعيد الإقليمي.[1]

كل مما سبق ساعد تركيا في أن تحتل مكانة جيوسياسية مهمة والتي أهلتها من أن تصبح قوة تؤثر على تفاعلات الفاعليين الدوليين، والتي عززت هذه المكانة فيما بعد 2002، ونجاح نموذجها التي تبنت فيه سياسات تعمل لخدمة مصالحها الوطنية، والمتوائمة في نفس الوقت مع ظروفها الجيوسياسية، ساهم هذا بطريقة أو بأخرى، إلى تعزيز موقعها في مجالها الحيوي من جهة، وموقعها العالمي من جهة أخرى.[2]

- **المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لتركيا**

إن اكتساب أي دولة للأهمية الجيوسياسية لا يعني بالضرورة امتلاكها للأهمية الاستراتيجية، لكن في حالة دراستنا والمتعلقة بالدولة التركية، نرى أنها حاملة للإثنين معا.

إن توسط تركيا لقارات العالم، جعل العديد من خطوط العبور والانتقال سواء من حركة الافراد أو السلع بحرا أو جوا تمر بها، كونها الطريق الأقصر، بالإضافة إلى إمدادات موارد الطاقة من النفط والغاز، مكن هذا العديد من الدول لاسيما المجاورة أن تصبح بحاجة ماسة لها، وعليه ستدخل في علاقات ثنائية وشراكات، والتي تعمل على أن تميل كفة الميزان لصالح تركيا، وهذا لامتلاكها لنقاط القوة، كما سيجعلها هذا الأمر ملتمسة بالعديد من التكتلات السياسية والاقتصادية المهمة، كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو التي ستلعب من خلاله دور رئيسي واستراتيجي، فحالة الاستقرار في تلك المنطقة ستكون مرهونة بقرارات تركيا السياسية، كما نجد المنظور الأمريكي قد أكد على الأهمية الاستراتيجية لتركيا باعتبارها نقطة ارتكاز أوراسيا قلب العالم، فعبره يمكن أن تلعب موازنا إقليميا لخدمة المصالح

[1] نفس المرجع، ص 34.

[2] يوسف أحمد الخزاعله، مصدر سابق، ص90.

الامريكية في المنطقة، عبر مواجهتها للتمدد الروسي في الشرق الأوسط أو حتى التمدد الإيراني والعمل على تضييق نطاقه.[1]

إن التساؤل المطروح حول "كيف أثرت جيوسياسية تركيا على عمقها الاستراتيجي؟"، كان جوابه مع وزير الخارجية السابق التركي أ**حمد داوود أغلو** في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسية الدولية"، الذي صدر عام 2001، والذي رأى فيه أن هذا العمق هو قائم على الموقع الجغرافي من جهة، والإرث التاريخي والثقافي من جهة أخرى، فإذا أحسنت تركيا استغلال هذه العناصر، بإمكانها ،ن تصبح قوة عالمية، بحيث أكد **داوود أغلو** أن هذه العوامل الجيوبوليتيكية سالفة الذكر، ليس لها أهمية إذا لم ترتبط بالدهاء السياسي، بحيث قد قام بمقارنة بين تركيا قبل وبعد الحرب الباردة، والذي وصف فيها مرحلة قبل الحرب الباردة بالدفاعية، حين اختارت تركيا نهج الركود، خاصة في ظل تخوفها من التهديد السوفياتي، والتي طالبت على إثره الحماية الأمريكية مقابل مزايا أنقرة الجيوسياسية، وعليه اعتبر الموقع التركي أداة استراتيجية دفاعية في تلك الفترة، لكن من بعد نهاية الحرب الباردة كان لابد من تجاوز منطق الاعتماد على العامل الجيوسياسي للحفاظ على الوضع الراهن أو حماية الحدود، خاصة أن الوضع الدولي وتوازناته كان في تغيير مستمر، ففي رأي أ**حمد داوود أغلو** لكي تتنقل تركيا من التأثير الإقليمي إلى التأثير القاري والدولي، هو مرهون بالعامل الجيوسياسي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية.[2]

إن الطاقة والجيوسياسية متشابكان في إطار علاقات متعددة المستويات والأماكن وحتى الأزمان، وهو ما تم الإشارة له بالتعقيد الفوضوي، فأكبر مثال على هذا التعقيد الفوضوي هو موقع تركيا، الفريد والرابط بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب، ويعد رابطا أيضا بين العرض والطلب، لذلك دائما ما كان تعامل تركيا مع الجيوسياسية الطاقة الخاصة بها مرتبطة بعلاقات القوة الإقليمية،[3] كذلك نستطيع رؤية الارتباط بين الجيوبوليتك والطاقة، في الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة خاصة عند الحديث عن موردي النفط والغاز، في تحقيق القوة، كونها تمثل العامل الرئيسي المحرك للعالم من جهة، وأساس التنمية الاقتصادية من جهة ثانية، ولكن بسبب الإشكال المتعلق بندرة الموارد، جعل منها

[1] حسين لطيف قدوري، أطروحة ماجستير تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال المشرق العربي (2002–2020)، الأردن جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2021، 20–22.

[2] أحمد داوود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ت محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدر العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، الطبعة الأولى، 2010، ص141–143.

[3] Ozkaynak Begum، turhan Ethemcan، Aydin Cem Iskender، The politics of energy in Turkey، University of Groningen، The oxford Handbook of Turkish Politics، 2020، p229.

سلعة ذات قيمة عالية، والتي قامت بتقسيم العالم إلى دول لها عجز لموارد الطاقة(كالولايات المتحدة الامريكية، الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي) ودول ذات فائض من هذه الموارد(مثل روسيا، معظم دول الشرق الأوسط والخليج، نيجيريا، ليبيا، بحر القوزين،...الخ). فما يعزز التنافسات والديناميكيات بين هذين الجانبين هي **طرق أو دول العبور**، والتي من هنا سينبع مكمن الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لتركيا، كونها تعد من دول عبور الموارد الطاقوية، فمن يمتلك ويسيطر على خطوط الأنابيب الناقلة للموارد، لن يتمتع بالسلطة الاقتصادية فحسب، بل سيحظى كذلك بالسلطة السياسية، وهذا هو المسعى الرئيسي لتركيا في استغلالها لهذا الموقع، الذي جعلها دولة تمر بها الموارد لتكتسب عبره كلا السلطتين.[1]

إن الملاحظ لموقع تركيا، يؤكد على أنها واقعة في قلب منطقة جد متفاعلة، خاصة في إطار الطاقة، بحيث تمثل نقطة وصل بين مناطق منتجة للموارد الطاقوية، ومناطق لها استهلاك كبير من هذه الموارد، وعليه في ظل حكم هذا الموقع الذي تتمتع به، ستكون على أساسه في مركز التفاعلات والتحولات الجيواقتصادية من جهة، أما من جهة أخرى سيمكنها من أن تلعب دورا استراتيجيا مهما، من خلال أن تكون لها المساحة الكبرى في صياغة وتشكيل النظام الطاقوي الإقليمي، ومن ثم العمل على تطوير وتوسيع هذا الدور لأن يصل للشأن العالمي،[2] فجل الاحتياطات الكبرى للموارد الطاقوية التقليدية هي بالقرب من تركيا، فهي متواجد بإقليم به 72%من احتياطات الغاز ، و73% من احتياطات النفط.[3]

وفي ظل التعطش الكبير للعديد من الدول لهذه الموارد، وخاصة الاتحاد الأوروبي بعد قطع الامدادات الهيدروكربونية عنه، جراء الحرب الأوكرانية الروسية وصراع هذه الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي، وضع هذا الأمر تركيا في موقع استراتيجي مهم، فببساطة: التغيرات الحاصلة على مستوى المجال الحيوي لتركيا من جهة، وامتياز موقعها من جهة أخرى، جعلها تستطيع أن تحقق مصالحها بإتباعها المرونة الاستراتيجية بين أقطاب الشرق والغرب، كونها لم تلتزم بالعقوبات المفروضة، لا على إيران ولا حتى على روسيا، مكنها هذا الأمر من أن تكون شريك لهما وإمداد الدول التي لها طلب

[1] Ksenia Krauer-Pacheco، Turkey as a Transit Contry and Energy Hub: The Link To Its Policy Aims، Arbeitspapier und Materialien –Forschugsstelle Osteuropa، Universitat Bermen،2011، p9-10.

[2] علي حاشد، أطروحة دكتوراه دور المتغير الطاقوي في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 2002، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2023-2024، ص143.

[3] Turkey's Energy Strategy، Deputy Directorate General for Energy Water and Environment، REPUBLIC of TURKEY MINISTRY of FOREIGN AFFAIRS، p2.

طاقوي متنامي، في المقابل تمتلك تركيا الدعم الغربي بالأساس، فسيجعلها هذا الخيار الأفضل لأوروبا لتخلص من التبعية الروسية، عبر منطقة الشرق الأوسط الغنية بالموارد الطاقوية.[1]

فبعد الحرب الباردة، والتحول في مفهوم الأمن القائم على الاختلافات الإيديولوجية، إلى مفهوم الأمن الذي يدور حول تأمين الوصول إلى موارد الطاقة، والسيطرة عليها لضمان رفاهية الأفراد، أدى هذا إلى نقاش حول السياسة الطاقية، التي رأت أن التهديدات تكمن في تراجع إنتاج النفط أو الغاز أو حتى إشكالات الطاقات الجديدة، وأن أمن الطاقة بصفة عامة هو من أهم القضايا المطروحة على الصعيد العالمي، فنجد ان جيوبوليتيك الطاقة خاضعة من جهة إلى زيادة غير مسبوقة من الطلب على مصادر الطاقة، بفضل الدول الرأسمالية الصناعية، كدول الاتحاد الأوروبي أو حتى الدول الصناعية الجديدة كالصين والهند، اللذان يبحثان عن نطاق واسع من الاتفاقيات طويلة الأجل من الدول الموردة، وأما من جهة أخرى هو تركز مخزونات الموارد الأوحفورية في منطقة الشرق الأوسط، ومناطق من آسيا الوسطى، كل مما سبق وجدت بسببه بعض من الجهات الفاعلة وعلى رأسها تركيا، أنها في مركز الاهتمام كمحور للطاقة، والتي ستعمل لتكتسب به نفوذ استراتيجي.[2]

بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، لم يكن له تصور مرتبط بتحديد تركيا في إطارها الجغرافي فحسب، أو ما تمليه عليها حدودها في الخرائط، فأعاد هذا الحزب بناء تركيا بمنطق خاص بها، والذي قام على أساس أنها ليست جسر وفقط، بل هي مركز إقليمي بكل ما تعنيه الكلمة، بالتالي سيكون لها توسع في دوائر علاقاتها وتفاعلاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما أوضحه **أحمد داوود أغلو** فيما سلف، فقد رأى أن تركيا أكبر من دولة مواجهة، أو جسر بل تركيا هي دولة مركزية، وفي هذا الإطار يقول كذلك الرئيس **رجب الطيب أردوغان:** "انتهى عصر التفكير الضيق، من الآن فصاعدا، ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر، وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الاستراتيجية، وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة".[3]

كذلك أعرب الرئيس التركي في كثير من المقابلات الصحفية أنه: "سيجعل تركيا مركزا للطاقة، أولا في منطقتها ثم عالميا"، أيضا في تصريح آخر قال: "سنجعل بلدنا مركزا مهما للغاز الطبيعي في المنطقة، سيعزز إنشاء مركز للغاز الطبيعي في تركيا نقل الطاقة وتسعيرها، لقد أعلنا أننا سنحول بلدنا إلى مركز للطاقة، ونوفر البنية التحتية والمرافق المادية اللازمة باستثماراتنا في السنوات الأخيرة،

[1] علي حاشد، مصدر سابق، ص 144.

[2] Bezen Balamir Coskun، Richard Carlson، Op.cit, p207-209.

[3] يوسف أحمد الخزاعلة، مصدر سابق 90.

سنجعل بلدنا مركزا مهما للغاز الطبيعي في المنطقة، خطوة بخطوة، نقترب من هدفنا المتمثل في جعل تركيا مركزا رئيسيًا للطاقة في منطقتها، ثم في العالم. بإنجازاتنا في دبلوماسية الطاقة، أثبتنا أنه لا يمكن اتخاذ أي خطوة في شرق البحر الأبيض المتوسط بدون تركيا، والآن، نعمل على تحويل بلدنا إلى مركز للطاقة من خلال اتفاقيات في مجال الغاز الطبيعي، نحن عازمون على الحفاظ على علاقة طاقة رابح – رابح، ونعتزم أن نجعل بلدنا مركزا يتجاوز حدوده، نخطط لأن يركز هذا المركز ليس فقط على الغاز الطبيعي، بل أيضا على الطاقة والتعدين، نريد إنشاء مركز ذي أهداف واسعة النطاق."[1]

والملاحظ هنا في الخطاب، أن الرئيس قد حرص على وصف الدولة كمركز للطاقة، بالتالي فإن نظرية الجيوبوليتيك النقدي التي تم تطرق لها سالفا، والتي تعنى بتحليل الخطابات السياسية على ضوء الدور الجغرافي، فيمكن من خلالها أن نفسر محاولات تركيا في إعادة انتاج موقعها الإقليمي أو حتى الدولي، عبر ما يصدره صانع القرار من معاني وأدوات خطابية (كالمركز)، لكي يصبح كتبرير وشرعنه لسياساتها فيما بعد، خاصة في تدخلاتها العسكرية أو حتى الدبلوماسية، في أمور دول الجوار، كالوضع في سوريا، على أساس أن هذا المشروع الطاقوي له أهمية استراتيجية ستمنح أنقرة القوة بشكل أكبر، حتى أن استعمال كلمة (جسر)، هي توظيف لموقع تركيا الجغرافي فتعد نقطة التقاء الأنابيب الناقلة للموارد الطاقوية نحو الدول الأوروبية، على هذا النحو ستمنح أهمية أكبر للموضوع، ليس لكونه معطى جغرافي ثابت، بل كنتيجة للتوظيف الخطابي، الذي سيعيد إنتاج صورة تركيا في سردية أنها فاعل طاقوي جيوبوليتيكي، لا يمكن الاستغناء عنه في اللعبة الطاقوية، في المقابل لا يمكن الإغفال عن مدى فعالية هذه الخطابات والذي سيتم التعرف عليها في الفصل الثاني.

[1] President Erdoğan: "We will make Türkiye an energy hub, first in its region and then globally", in : https://www.iletisim.gov.tr/english/haberler/detay/president-erdogan-we-will-make-turkiye-an-energy-hub-first-in-its-region-and-then-globally date of access (20/04/2025).

المبحث الثاني: التصاعد الاستراتيجي التركي

إن صعود أي دولة، وامتلاكها لنوع من القوة، يستوجب النظر في مسارها التاريخي، وهكذا هو الحال بالنسبة لتركيا، فمن بعد أن كانت تعيش في اختلالات داخلية، أصبحت ذات نفوذ متزايد، فلكي يكون لنا رؤية في الشق المتعلق بموضوع دراستنا حول الطاقة، يجب الإحاطة ومعرفة كيف تحولت تركيا من دولة تعاني من أزمات اقتصادية، ولها اعتماد كبير على استيراد الطاقة من الخارج، إلى لاعب مؤثر يسعى لتحقيق اكتفائه الذاتي من جهة، وتعزيز موقعه كمركز إقليمي للطاقة من جهة أخرى.

➢ المطلب الأول: تركيا العثمانية

المتتبع لتاريخ تركيا، يؤكد أن هذه الدولة هي نتاج حضاري، وأن معرفة واستكشاف هذا الميراث التاريخي هو أمر مهم جدا، لإبعاد أي ضبابية حول دراستنا، فتمتد الجذور التاريخية للدولة التركية من قبائل الغزو ،و الترك، وهي قبيلة تركمانية (تركستان)، الذين استوطنوا المنطقة الممتدة من هضبة منغوليا والصين شرقا، إلى بحر قزوين غربا، ومن السهول السيبيرية شمالا، إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوبا، هذه القبائل كانت تحت قيادة **سلجوق بن دقاق** في القرن السادس، والذي نزح إلى سهول آسيا الوسطى لأسباب اقتصادية وسياسية،[1] واعتنقوا الدين الإسلامي، فكان الظهور الأول لهم على المشهد الدولي بعد أن غزى **جنكيز خان** العراق، وأسقط بغداد ومناطق من شرق آسيا الصغرى سنة1258، ليقوم **أرطغرل بن جوندوز آلب** بعد ذلك، بالذهاب مع قبيلته إلى بلاد الاناضول، واستقروا في مدينة أخلاط، وهنا كانت البداية لقيام الدولة السلجوقية، ليعلن فيما بعد **عثمان** الابن في سنة 1288، استقلاله عن السلاجقة، وبذلك أحدث تغيير كبير في المشهد السياسي في المنطقة، كون انه بذلك الإعلان قد أقام الدولة العثمانية بعد أن استطاعوا إسقاط الدولة البويهية.[2]

تمكن **عثمان** من توحيد الإمارات التركية، وجعل من بورصا عاصمة للدولة، ومن بعد تولي **محمد الفاتح** الحكم، قام بفتح القسطنطينية سنة 1453، والذي أنهى على إثرها الإمبراطورية البيزنطية، ففي تلك الفترة كان الشغل الشاغل للدولة العثمانية، هو الدفاع المستميت على الإسلام بحيث دائما ما

[1] طبي لحسن، أطروحة ماجستير السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، تخصص دراسات اسيوية، 2014-2015، ص22.

[2] قصراوي أميمة، أطروحة دكتوراه العلاقات التركية الشرق الأوسطية في ظل المتغيرات الإقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولي، 2021-2022، ص14-15.

كانت في صراع مع كل من الإمبراطورية النمساوية، المجرية والكنيسة البابوية وإسبانيا، إيطاليا، فرنسا، وغرب روسيا.[1]

الخريطة رقم 04: تمثل خريطة الإمبراطورية العثمانية في أوجها.

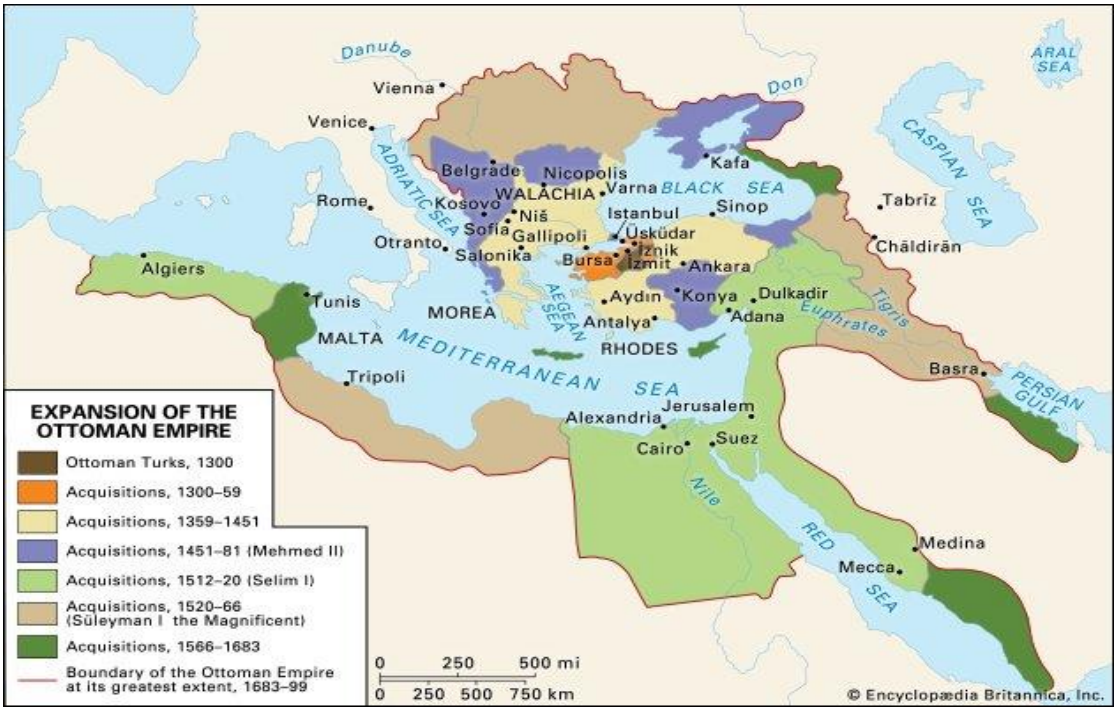

المصدر:

Malcolm Edward Yapp, Stanford Jay shaw, Ottoman Empire, in: https://www.britannica.com/place/Ottoman-Empire, date of access (2025/04/13).

بحسب الخريطة، فإن الرقعة الجغرافية للدولة العثمانية، توسعت لتشمل القارات الثلاث، خاصة خلال فترة حكم **سليمان القانوني**، والتي امتدت من القرم في الشمال، إلى اليمن والسودان في الجنوب، ومن أوساط إيران في الشرق، وإلى فيينا في الشمال الغربي، وإلى شمال إفريقيا في الجنوب الغربي، وقد قام بحكم الإمبراطورية العثمانية 36 سلطانا، متركزة على الإسلام والمؤسسات الإسلامية، وتعد من بين أكبر الامبراطوريات وأطولها عمرا في التاريخ، وقد كانت شديدة المركزية أي أن السلطة تنتقل في يد شخص واحد ولا تقسم بين الأمراء.

[1] شطاب غنية، مصدر سابق، ص 52.

عرف الاقتصاد في هذه المرحلة تطورا مع زيادة عدد التجار والحرفيين، لاسيما مع تشجيع الإمبراطورية للتجار من خارج الدولة على أن يأتوا و يستقرون في العاصمة، وهنا بدأ توافد يهود أوروبا إلى إسطنبول، وأصبحت في غضون سنوات مركزا تجاريا هاما، لكن سرعان ما بدأت الدولة تفق شيئا فشيئا بريقها، خاصة مع التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية، كالثورة الفرنسية وظهور القومية والثورة الصناعية في المجتمعات الأوروبية، والتي زادت وبشكل كبير في قوة تلك المجتمعات، لكنها انعكست سلبا على الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، وأصبحت تشهد على هذا الأساس انحدار بطيء، وما زاد من سوء الوضع، هو وجود سلاطين في الحكم ضعفاء مقارنة بأسلافهم، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي شكلت ضغوط كبيرة، قادت لظهور تيارات داخلية سياسية عبرت عن بداية التغيير الهيكلي والإداري، وساهم في زيادة استراد النماذج الأوروبية المشبعة بالقيم القومية كحلول للاضطرابات.[1]

بعد فشل عمليات الإصلاح في عهد **عبد الحميد الثاني**1876، تم خلعه من منصبه وتولى أخيه **محمد السادس** الحكم، بعد أن عارض الأول وبشدة تقديم فلسطين ليهود الدونما، وهنا كانت بداية المرحلة الدستورية 1908-1918، والتي تميزت بتنازع ثلاث تيارات على الوضع السياسي والاجتماعي، فقد نادى التيار الأول بالنزعة العثمانية، التي سعت إلى توحيد شعوب مختلفة في غطاء دولة ليبيرالية، وقد قاد هذا التيار أعضاء حزب الترقي، الذي كان متحكما في زمام السلطة، التيار الثاني عبر عن فكرة الجامعة الإسلامية، والتي جاء بها السلطان **عبد الحميد**، هدفت لتوحيد الشعوب الإسلامية وهذا ما كان معلن، ولكن الهدف الحقيقي من وراء هذا التيار هو الإبقاء على زمام الحكم في يد السلطان، أما النزعة الثالثة وهي القومية التركية، والتي كانت تسعى إلى الإلمام بكافة الأتراك تحت راية الدولة القومية، لكن مع تلك الفترة كانت القيادة تحت حكم حزب الاتحاد والترقي، وانقسم هو الآخر فيما بعد إلى قسمين هما: الأول بقيادة **طلعت باشا**، والذي كان اتجاهه مدني يدعوا للقيام بالإصلاحات الداخلية، أما الاتجاه الثاني، فقد كان عسكري بقيادة **أنور باشا**، والذي كان سعيه في الانخراط في تحالفات مع الدول الأوروبية للحصول على ضمانات، لينضم هذا التيار في الحرب العالمية الأولى ويقاتل بجانب ألمانيا، ليقود بها في الأخير إلى سقوط أعظم امبراطورية في التاريخ.[2]

[1] Mohammed Iqbal، the Emergence of Turkey as a Regional Power and the Neo-Ottmanism، SSRN Electronic Journal، 2020، p3-6.

[2] شطاب غنية، مصدر سابق، ص 53-54.

➢ **المطلب الثاني: تركيا الجمهورية**

قامت الجمهورية التركية على أنقاض إنهيار الإمبراطورية العثمانية الكبرى، كان اللاعب الأساسي في هذه المرحلة من تاريخ الدولة، هو **مصطفى كمال أتاتورك**، فمن جهة كان له الفضل الكبير في حرب الإستقلال، فمن بعد سقوط العثمانية كان هنالك سلب وتخفيض للحدود التركية من طرف القوى الكبرى الفائزة في الحرب العالمية الأولى، والذي أدخل تركيا فيما بعد، في نزاعات حدودية خاصة مع اليونان، ومع انتصار تركيا على هذه الأخيرة، وتوقيع **معاهدة لوزارن**، تم الإعلان الرسمي عن قيام الجمهورية التركية سنة1923، أما من جهة أخرى فقد أعادة تحديد وبناء ركائز الدولة، أي كان **كمال أتاتورك** هو المشرف الرئيسي للمرحلة الانتقالية في تركيا، التي لم تنمو على أساس خلق امبراطورية جديدة أو أهداف توسعية، بل كان الهدف الرئيسي من قيام الجمهورية، هو إيجاد مجتمع متجانس، وأمة قوية مستقرة الحدود، بعيدة عن مأسي الحروب، واندمجت على أساس هذا في المجتمع الدولي، محترمة قواعد القانون الدولي، ومشاركة كذلك كعضو في المنظمات الدولية.[1]

إن حكم **كمال أتاتورك** دام 15 سنة، وقد أطلق عليه لقب الغازي أو المدافع عن الإيمان، نتيجة انتصاره على الغزو اليوناني، وشكل فيما بعد حزب الشعب، الذي كان له تأثير كبير على توجهات الشعب التركي، باكتساحه للانتخابات سنة 1923، وأصبح على إثرها **أتاتورك** أول رئيس للجمهورية التركية العلمانية الحديثة، القائمة على فصل الدين عن السياسة، والذي تبنى خلال فترة سلطته أيدولوجية ساهمت بشكل كبير من أن تحافظ على الاستقلال التركي من أي هيمنة أجنبية غربية من ناحية، والقيام بسلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية الجذرية من ناحية أخرى، هذه التغييرات التي قام بها أدخلت تركيا في عصر جديد من التحديث، لكنها فشلت في المقابل من أن تحافظ على الثقافة الإسلامية، فقد أصدر قرارات قلصت من المحتوى الديني في المدارس، وحتى وحتى تك تقليص المدارس التي كانت تعلم القرآن الكريم وعلومه، كما استبدل الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية، مست الإصلاحات قوانين الأحوال الاجتماعية ودعم حرية المرأة ومساواتها مع الرجل، بحجة إتباع النهج الأوروبي القائم على مبدأ العلمانية والرأسمالية، كونها كانت الطريقة الوحيدة لجعل تركيا مزدهرة في نظره، حتى أن إقناعه للشعب بضرورة هذا الإصلاح كان على أساس ذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم، أجاز للمسلمين اختيار أي نوع من الحكم وليس بضرورة الخلافة، هذا الأمر الذي كان في الحقيقة هجوما ومحاولة للإلغاء لكل مظاهر الإسلام والعروبة داخل المجتمع التركي، وحتى

[1] Ismail Erkam SULA، Turkish Foreign in The Early Republican Period : An International Society Approach، Marmara Universitesi Siyasal Bilimler Gergisi، Marmara University Jornal Of Political Science، cilt 9 Sayi1، 2021، p7-8.

وإن وجد فيها الدين الإسلامي، إلا أنه سيفسر وفقا للهوية الوطنية التركية واحتياجاتها،[1] ولا تزال إلى غاية اليوم هذه التحديثات مؤثرة وبشكل كبير سواء على تركيا أو حتى على مستوى العالم الإسلامي.

وقد عرف الاقتصاد في هذه المرحلة اتباع المنهج السابق للدولة العثمانية، من حيث الاقتصاد السياسي والذي سمي بالاقتصاد الوطني، فبين الأعوام 1929-1938 كان الكساد مكتسحا العالم، كانت تركيا في المقابل تتبع سياسة اقتصادية انعزالية، جعلتها بعيدة عن هذه الأزمة إلى حد ما، بحيث قامت على أساسها منطق أن الدولة لها دور مهم في سير الحياة الاقتصادية، بحيث لم يسمح للجميع أن ينظموا للسوق، فالدولة هي من كانت تحدد أصحاب المشاريع، هذا التدخل بطبيعة الحال في الاقتصاد كان سببا في نشوء نظام الحزب الواحد، فتوجيه السياسة الاقتصادية بحجة المصلحة الوطنية ساعد على كبح السيطرة على الحياة الاجتماعية.[2]

من بعد وفاة **مصطفى كمال اتاتورك** ، تم تعيين **عصمت انونو** من قبل البرلمان التركي كرئيس للبلاد في 11نوفمبر 1938، والذي قام بوصف نفسه أنه الرئيس الدائم لحزب الشعب بعد أن سيطر بشكل كامل على البلاد، ومن بعد قيام الحرب العالمية الثانية 1939، كان هنالك تخوف كبير من أن يحدث هجوم إيطالي على تركيا، لذلك جنحت هذه الأخيرة لكل من بريطانيا وفرنسا، كحليف لهما مع الإبقاء التام على الحياد وعدم الدخول في الحرب، التي كانت قد استعملت فيها ألمانيا فيما قبل الدولة العثمانية كأداة، أدت لانهيارها في الأخير، ولكن في ظل اشتداد الحرب العالمية الثانية ووصولها إلى الحدود التركية، أعلنت هذه الأخيرة الحرب على ألمانيا، بالرغم من أنها لم تطلق ولو رصاصة واحدة، فالهدف من هذا القرار كان من أجل أن يكون لتركيا مكانة ودور في الترتيبات الخاصة بالنظام الدولي ما بعد الحرب، ومن بعد انتهائها ودخول العالم في ثنائية قطبية حاول **عصمت انونو** أن يستفيد هو الآخر من مشروع مارشال، الذي قدم لإعادة اعمار أوروبا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتدخل تركيا بذلك في إصلاحات من أجل تحول ديمقراطي شامل فيها، فتم تأسيس الحزب الديمقراطي والذي تحصل على دعم رجال الأعمال الليبيراليين، لتقوم منافسة بينه وبين حزب الشعب، ويلغى بذلك منصب الرئيس الدائم على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية كل أربع سنوات، وتمت الإنتخابات البرلمانية سنة 1946، ليتحصل حزب الشعب على صدارة صناديق الاقتراع، ويتهمه بذلك الحزب الديمقراطي بالتزوير

[1] Asyraf Hj Ab Rahman، Wan Ibrahim Wan Ahmed، ect، Modernization of Turkey under Kamal Ataturk، Universiti Malaysia، Published by Canadian Center of Science and Education, Asian Social Science، Vol 11 No 4، 2015، p202-205.

[2] Abduall Takim and EnserYilmaz، Economic Policy During Ataturk's era in Turkey، Bartin University، Faculty of Economics and Administrative Sciences، Turkey, International scholars Journal، Vol 5، 2011, p5-6.

وبالعداء ضد الإسلاميين، وعلى هذا الأساس بدأت ملامح التعددية تبرز في تركيا بظهور أحزاب جديدة على الساحة السياسية.[1]

إن دخول تركيا إلى حلف الناتو سنة 1952، أدى لبعض الثغرات السلبية التي عانت منها الدولة فيما بعد، كشعور الضباط بأن الأمن القومي مخترق، كونه كان مرتبط بالهيمنة الأمريكية عليه، بالإضافة إلى عجزه أمام التطور العسكري لدول الحلف، وتدهور الأوضاع الاجتماعية للعسكريين الأتراك، وكذلك خروج الحزب الديمقراطي عن الأسس الكمالية، ساهم كل هذا وأكثر إلى حدوث الانقلاب الأول في 27 ماي 1960، الذي تزعمه **جمال كورسل** مع الضباط الصغار، والذي سعى أن يكون هنالك تصحيح للمسار الديمقراطي في تركيا، وحظر على أساسه الحزب الديمقراطي، واعتقل زعمائه وتم إصدار دستور 1961، كتبرير للانقلاب الذي وقع، ومكن في المقابل القيادات العسكرية من أن تتحكم في زمام السلطة في البلاد، وبسبب قيادة الانقلاب من نخب عسكرية، فإنه لم يحمل معه أي مشروع سياسي واضح، وهذا ما أدى لتعثر الحكومات الائتلافية المتعاقبة فيما بعد،[2] والتي فشلت في أن تصلح الوضع السيئ التي عانت منه تركيا، لاسيما مع الاختلالات في الأوضاع الاقتصادية التي قوضت الصناعات والزراعات المحلية الصغيرة، وزادة نسبة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي، فأدى لانتشار العنف السياسي بظهور التنظيمات السياسية المتطرفة التي تعمل على عمليات الاغتيالات والخطف والإضرابات، بالتالي كل هذه الأمور قادت إلى أن يقدم الجيش مذكرة إنذار لرئيس الوزراء، لإعادة تشكيل حكومة جديدة، وبسب استقالة هذا الأخيرة من منصبه أعلن الانقلاب الثاني في سنة 1971 وفرض الجيش الأحكام العرفية.[3]

بعد هذا الانقلاب، أحدثت بعض التعديلات على الدستور، ولكن مع استمرار الأوضاع السلبية في تركيا، حدث انقلاب أخر في سنة 1980، والذي تمكن بموجبه الجيش أن يسيطر على كامل الدولة التركية، وعين الجنرال **كينان إيفرين** رئيسا لها، وتم في فترة حكمه استبدال دستور 1960 الليبرالي لدستور 1980 المحافظ، فقد سعى هذا الأخير إلى احداث تغيير جذري للبينية القانونية للحكم، مع تصريف كل السياسيين القدامى منه، في مقابل وسعت صلاحيات الرئيس، وكذا من

[1] محمد حسن، قراءة في كتاب تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص9-11.

[2] طي لحسن، مصدر سابق 35-38.

[3] نور اجقو، مذكرة ماستر الانقلابات العسكرية في تركيا 1960-1980 الأسباب والنتائج، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، 2016-2017، ص59-83.

صلاحيات المجلس القومي واستمر كذلك في توسع امتيازات الجيش.[1] إلى أن قاد لنجاح حزب الرفاه المؤيد للإسلاميين في الانتخابات العامة في تركيا سنة 1995، والذي تزعمه **نجم الدين أربكان**، بالإضافة إلى أن الأحداث الدولية كسقوط الاتحاد السوفيتي، ونجاح الثورة في إيران، ساهمت كذلك في صعوده للحكم، فحمل منصب رئيس الوزراء، ولكن على ضوء ما مورس عليه من ضغوطات كبرى من طرف الجيش، على أساس أن ما يقدمه لا يتوافق مع الموروث الكمالي، قدم استقالته في الأخير وتم حل حزبه سنة1997،[2] إلا أن **أربكان** ينسب له الفضل في الانفتاح التي شهدته تركيا على العالم الإسلامي، فقد قام بالعديد من الزيارات لدول مثل إيران، ليبيا، مصر، إندونيسيا...الخ، بحيث كانت له رؤية حول المصالح الاقتصادية التي تنتظر أنقرة مستقبلا،[3] وعليه منذ تأسيس الجمهورية التركية، كان النفوذ الأكبر في الساحة السياسية للجيش، والذي مارس تأثيره عبر آليات قام بفرضها، والملاحظ أن هذا التأثير امتد إلى غاية حب الشعب التركي الشديد له وارتباطه به، معتبرين أنه الملاذ لهم من المخاطر، كون أن هذا الجيش هو من أنقذ تركيا من قوى التحالف في الحرب العالمية الثانية، وهو الذي أسس الدولة الحديثة.

➢ المطلب الثالث: الصعود التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

إن صعود حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم في سنة 2002، قد غير بشكل كلي هيكل السلطة من جهة، والمجتمع التركي من جهة أخرى، وفي إطار تحليل أوسع نلاحظ أن هذا الصعود للجمهورية التركية على الساحة الإقليمية بصفة خاصة، والدولية بصفة عامة، كان نتيجة طبيعة لتقلص نوعا ما الهيمنة الامريكية، وليس فقط الحالة التركية، بل أيضا دول مثل الصين، جنوب إفريقيا، الهند، إندونيسيا...الخ، قد جذبت مثل هذه الدول الخبراء الغربيين، لحالة النمو الهائلة التي طرأت عليهم ولارتباطهم بالقضايا الأمنية والاقتصادية الحالية وحتى المستقبلية، ولهذا حظيت تركيا بالإشادة باعتبارها مثالا للنجاح يحتذى به.[4]

---

[1] Kenan Evren and Coups in Turkey, in: https://www.setav.org/en/kenan-evren-and-coups-in-turkey?#top, date of access (25/04/2025).

[2] فاروق بلخيري، تحولات التيار الإسلامي في تركيا بين أربكان وأردوغان، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص 286-287.

[3] جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي الامرات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2009، ص64.

[4] Andre Bank and Roy Karadag، The Political Economy of Regional Power: Turkey under the AKP، GIGA research Unit: Institute of Middle East Studies، No204، 2012، p5-7.

من بعد أن تم حل حزب الرفاه وتقييده من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، عاد مرة أخرى عام 2001، بتيار جديد مع حزب الفضيلة، لكنه مثله مثل أي حزب إسلامي في تركيا، فقد لقي نفس المصير وتم الغاؤه في جوان من نفس السنة، وعليه انشق عنه تيارين الأول: وهو حزب السعادة وتزعمه **أربكان** والثاني وهو حزب العدالة والتنمية والذي ترأسه **رجب الطيب أردوغان**، وكان هذا الاتجاه حامل للمجددين من حزب الفضيلة.[1]

بالعودة للواقع الاقتصادي الذي كان سائد، فمن بعد الانقلاب الأخير في 1980، تم تبني برنامج عمل قد جمع بين السياسة الديمقراطية والتي كانت لاتزال مقيدة بحكم الجيش، مع التنمية الرأسمالية التي بذل فيها جهد جدي وكبير، في إطار فتح الأسواق والعمل على إعادة بنائه بشكل سليم، فتم في هذا الأمر القيام بالعديد من الإجراءات، كإنشاء مراكز للدعم المالي، ورفع ضوابط الاستيراد التي كنت موجهة للرأسماليين الأتراك، إلى أن انضمت تركيا لمنظمة التجارة العالمية والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي سنة 1995، لكن بالرغم من هذا لم يكن هنالك وصول فعلي لتركيا للأسواق العالمية، بسبب أن عملية الخصخصة لم تتحقق بسرعة وهذا من جهة، أما من جهة أخرى فالتحرير الكامل لرأس المال من دون أن تتمكن الدولة من التغلب على الاضطرابات الاقتصادية، جعل من الليرة التركية غير محمية، مما أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع أزمتين ماليتين، الأولى كانت في سنة 1994، والثانية كانت بين عامي 2001 و 2002، والذي مس تأثيرهما الجانب السياسي فقد تم إلغاء السلطة للعسكريين وإعطائها للنخب الدينية، وهنا برز حزب العدالة والتنمية بعد أن نجح في انفصاله عن التيار الإسلامي الأكثر تطرفا، بتقديمه للبديل الأفضل للجمهورية التركية.[2]

إن حكم حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية، الذي دام أكثر من عشرين عاما، لم يأتي بشكل اعتباطي أو صدفة، بل كانت وراؤه العديد من الأسباب التي مثلت مكمن نجاح هذا الحزب والمتمثلة في:

1. بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المؤسسة العسكرية، لكي تفصل الدين عن الدولة بوجه عام، إلا أن من زاوية أخرى، ساعدت الانقلابات العسكرية التي عرفتها تركيا، في افساح المجال أمام الإسلاميين أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، من خلال إنشاءهم لأحزاب خاصة بهم، وحتى وصولهم للبرلمان ومقاعد في مجلس الوزراء، ساهم هذا على مر

[1] شطاب غنية، مرجع سابق، ص69-70.

[2] Andre Bank and Roy Karadag, Op.cit, p8.

الفترات الزمنية من أن يكسب للإسلاميين الخبرة والنضج والمرونة في تعامله مع التيارات العلمانية.

2. كانت الحكومات العلمانية التي تعاقبت على حكم تركيا قد بدأت تفقد بريقها، عبر تناقص التأييد الشعبي لها بشكل كبير خاصة بعد سنة 1999، بسبب قضايا الفساد التي طالت سياسيين من نظام الحكم تابعيين للتيار العلماني، وهذا ما حاول الحزب العدالة والتنمية من أن يستغله لصالحه، من رغبة الشعب في تجربة وجوه جديدة، فكانوا هم الأمل لإصلاح الأوضاع المزرية التي طالت تركيا.[1]
3. التنوع الذي شهدته قاعدة حزب العدالة والتنمية، من خلال محاولته ضم أعضاء من أحزاب أخرى، وكذلك ضمه للعنصر النسوي وخريي الجامعات والبيروقراطيين والعمال المهنيين، كل هذا المزيج ساهم بشكل أكبر في توسيع قاعدته الانتخابية، بحيث لم يكتفي بالإسلاميين مثل تيار **أربكان**، وهذا ما انعكس فيما بعد على خطاب الحزب الذي تمييز بالاعتدالية فكان قائم على احترام الموروث العلماني الكمالي، من أجل أن لا تثور ضده المؤسسة العسكرية من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد كان قائم على احترام المبادئ الديمقراطية والرغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي.
4. جذور **رجب الطيب أروغان** التي تعود للطبقة البسيطة، فقد جعلته قريب من ملايين من الناخبين، وكذلك شخصيته الكاريزمية التي دائما ما كانت محطة جذب واهتمام من طرف الجمهور، وخطابه الذي تمييز بالشعبوية، بحيث وصف نفسه المعبر عن صوت المهمشين، والمواجه للنخبة الفاسدة في تركيا، حتى أن الهدف من وراء هذا الخطاب، الذي تبناه لم يكن متعلق فقط بالحدود الجمهورية التركية، بل امتدت هذه الشعبوية الي الأمة المسلمة في إقليم تركيا الحيوي.
5. الدعم الخارجي الذي حضي به الحزب من طرف القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لعمل الحزب بالأفكار المساندة للسياسة الاقتصادية الليبيرالية مع احترامه للعلمانية.[2]

[1] د.اسامة احمد العادلي، د.احمد سيد حسين، هاجر محمد حسين، تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم العدالة والتنمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات والسياسات الاقتصادية والسياسات السياسية، المجلد 7، العدد 14، 2022، ص703-704.

[2] نفس المرجع، ص 705 -709.

من بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا، لم تتحسن الأوضاع الداخلية فحسب، بل وحتى تعزز دور تركيا في القضايا المرتبطة بجوارها الإقليمي، حتى أن هذا الطموح توسع لتصبح قوة إقليمية تؤثر في السياسات العالمية، وهذا ما يتطلب العودة لنظرية الدور التي أكدت أن للوصول لحد القوة الإقليمية، يجب وقوع شرطين أساسيين، الشرط الأول وهو مادي، بحيث يجب أن تمتلك الدولة القوة العسكرية مع القوة الاقتصادية والدبلوماسية، أي يكون لها نفوذ وتأثير، أما الشرط الثاني وهو معنوي، متعلق باعتراف الجهات الفاعلة بالمنطقة لهذه القوة من ناحية، وأن تعترف بها كذلك القوى العظمى في النظام الدولي من ناحية أخرى.[1]

إن الحديث حول تركيا كقوة إقليمية، يحيلنا إلى طرح التساؤل: من أين تأتي القوة الإقليمية؟ وهل تركيا حقيقة لها قوة إقليمية؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يجب طرح المعادلة كما هي موضحة كالتالي:

القوة الإقليمية =

امتلاك (القوة العسكرية + القوة الاقتصادية) + الاعتراف (اعتراف إقليمي + اعتراف القوى العالمية)

فيما تم تعريفه سابقا حول القوة الإقليمية، التي ليست جامعة للقوة الصلبة وما تمتلكه الدولة من قدرات عسكرية وحسب، بل حتى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذا نظام الحكم والقواعد الديمقراطية وحقوق الانسان، التي تصنف في العموم بالقوة الناعمة، من بين المؤشرات كذلك التي يجب أن تتحلى بها دولة ما لكي نقول أنها تحظى بمكانة وقوة إقليمية.[2]

[1] Aylin Gurzel، Turkey's Role as a regional and Global Player and its Power Capacity: Turkey's Engagement with Other Emerging State، Rev.sociol.polit، Vol 22، No 50، 2014، p96-97.
[2] Aghayar Aliyev، Master's thesis Turkey as a growing regional power? Strengths and limitations، Charles University Faculty of Social Sciences Institute of Political Studies، 2019، p10.

1. القوة الاقتصادية:

يعد الاقتصاد من بين أهم العوامل من أجل القيادة الإقليمية، بحيث يجب على الدولة التي تقول أنها قوة إقليمية، أن تمتلك نموذج اقتصادي قوي قد أثبت نجاحه، وتمكن من أن يحقق معدلات نمو اقتصادية كبيرة، وهذا ما سيساعدها لاحقا في أن تكون محطة جذب للجهات الفاعلة في المنطقة، حول إمكانية أن تتبنى هي الأخرى هذا النموذج الناجح، وستعمل في المقابل على أن تعزز علاقاتها مع هذه القوة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سيتيح للدولة التي تمتلك هذه القوة من أن تصبح فاعلا قياديا من منظور اقتصادي، ويكون لها فرص أكبر في الاضطلاع بالاستثمارات والقيام بالمشاريع الجديدة على مستوى المنطقة، من جانب آخر لا يمكن أن نرى أي دولة لها قوة عسكرية من دون امتلاك موارد اقتصادية تمكنها من بناء قوة صلبة متفوقة، كذلك فإن الاقتصاد القوي سينعكس بطبيعة الحال على المستوى المعيشي للسكان بشكل أكثر من إيجابي.[1]

فيحين أن تركيا تصنف من بين دول العشرين **G20**، والتي تضم أهم الدول الصناعية في العالم فقد احتلت عام 2023 تركيا المرتبة الثانية عشرة، من حيث أكبر اقتصاد في العالم، والرابع في أوروبا، وهذا وفقا لأرقام الناتج المحلي الإجمالي المعادل للقوة الشرائية في البلاد،[2] بتأكيدات إحصائية لوزارة التجارة في تركيا كما سيوضحه الشكل في الاسفل.

[1] Ibid، p17.

[2] نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا يتجاوز التوقعات، في: https://2u.pw/6o2eH، تاريخ الاطلاع (14-04-2025).

الشكل رقم02: يوضح أفضل 20 اقتصاد في العالم.

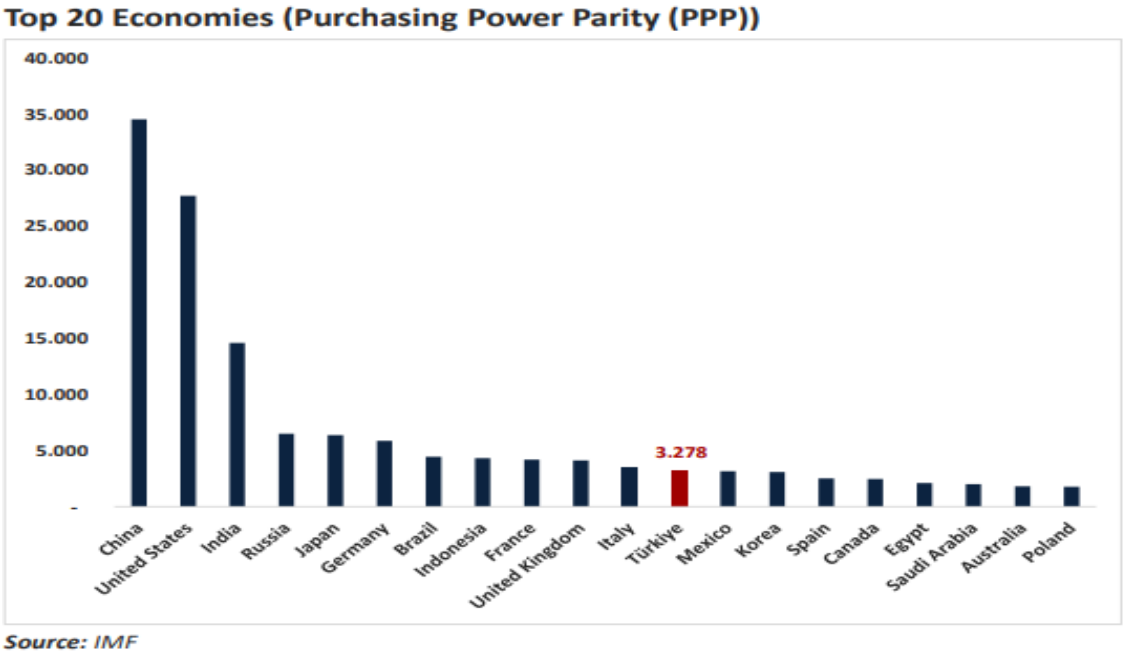

المصدر:

ECONOMIC OUTLOOK, Republic of Turkey, Ministry of Trade in: https://www.trade.gov.tr/data/602cd44013b876f918da9c8c/Economic%20Outlook%202024%20December.pdf, date of access (14/04/2025).

وفقا للبيانات أعلاه، استطاع حزب العالة والتنمية من أن يعزز تكاملات جديدة، فعرف اقتصاد أنقرة مع بدايات القرن العشرين، انتعاشا كبيرا بتحقيقه نمو انتاج محلي بما يضاهي معدلات النمو في دول البريكس، والذي كان مصحوب مع معدلات تضخم منخفضة، وكذا الوصول لمستوى عالي من الخصخصة، واستطاعت أن تبقي أيضا على ثقة المؤسسات المالية العالمية، لجلب الاستثمارات الأجنبية والتي زادت فيما بعد بعشرة أضعاف، وحتى أن الازمة المالية العالمية سنة 2008 لم تنعكس بذلك الشكل السلبي على البنوك التركية، فقد أصبحت أكثر قوة من بعدها خاصة بعد استلاء صندوق تأمين الودائع الادخارية عليها وقام بمسح الديون التي كانت على عاتقها.[1]

[1] Andre Bank and Roy Karadag، Op.cit، p10-11.

الجدول رقم 02: يوضح الجدول الناتج المحلي في تركيا ومعدل نصيب الفرد منه وكذا معدلات النمو المحققة عبر السنوات (2001-2023).

Turkey GDP - Historical Data			
Year	GDP	Per Capita	Growth
2023	$1,108.02B	$12,986	4.52%
2022	$907.12B	$10,675	5.53%
2021	$819.87B	$9,743	11.44%
2020	$720.34B	$8,639	1.86%
2019	$761.01B	$9,215	0.82%
2018	$778.97B	$9,569	3.01%
2017	$858.99B	$10,696	7.50%
2016	$869.68B	$10,970	3.32%
2015	$864.31B	$11,050	6.08%
2014	$938.93B	$12,165	4.94%
2013	$957.80B	$12,578	8.49%
2012	$880.56B	$11,713	4.79%
2011	$838.79B	$11,301	11.20%
2010	$776.97B	$10,623	8.43%
2009	$649.29B	$9,013	-4.82%
2008	$770.45B	$10,844	0.82%
2007	$681.32B	$9,711	5.04%
2006	$557.08B	$8,004	6.95%
2005	$506.31B	$7,369	8.99%
2004	$408.87B	$6,032	9.80%
2003	$314.60B	$4,705	5.76%
2002	$240.25B	$3,641	6.45%
2001	$201.75B	$3,100	-5.75%

المصدر :

Turkey GDP 1960-2025, in: https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/tur/turkey/gdp-gross-domestic-product, date of access (14/04/2025).

على أساس البيانات المرفقة في الجدول أعلاه، نلاحظ التطور الفعلي الذي حققه الاقتصاد التركي، فمذ 2002 وصل الناتج القومي إلى 201,75 مليار دولار، بمعدل نمو 6,95%، ليصل سنة 2011 لما يقدر ب 838,79 مليار دولار، بمعدل نمو 11,20%، أي بأضعاف ما تم تحقيقه في السنوات الفارطة 2009،2008،2005، في المقابل ظل معدل الناتج المحلي في تصاعد مستمر إلى أن تخللته بعض الانخفاضات من 2018 إلى 2020، ليستعيد عافيته مرة أخرى سنة 2021 بمعدل نمو 11,44%، ويبلغ ذروته سنة 2023، بناتج محلي قدر 1,108,02 ألف مليار دولار.

بالرغم من الناتج المحلي المرتفع والنمو الاقتصادي المحقق في تركيا، والذي انعكس بشكل كبير على رفاهية الأفراد بشكل عام، وتسجيل تحسن في المستوى المعيشي، بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي والذي أوضحه نتائج الجدول أعلاه، فقد ارتفع من 3,100 ألف دولار سنة 2002 ليصل إلى 12,986 ألف دولار سنة 2023، إلا أن خلال هذه الفترة تخللتها انخفاض معتبر في نصيب الفرد، والذي لاق على إثره نظام الحكم في تركيا العديد من الانتقادات بخصوص هذا الشأن، كون أن 20% فقط من الناتج الإجمالي تم الاستفادة منه بشكل كاف من طرف المواطنين الأتراك، وحتى أن معدلات البطالة بين المواطنين الأتراك لم تشهد ذلك الانخفاض المطلوب كما يوضحه الشكل أدناه.[1]

الشكل رقم03: مستويات البطالة في تركيا من 2002-2023.

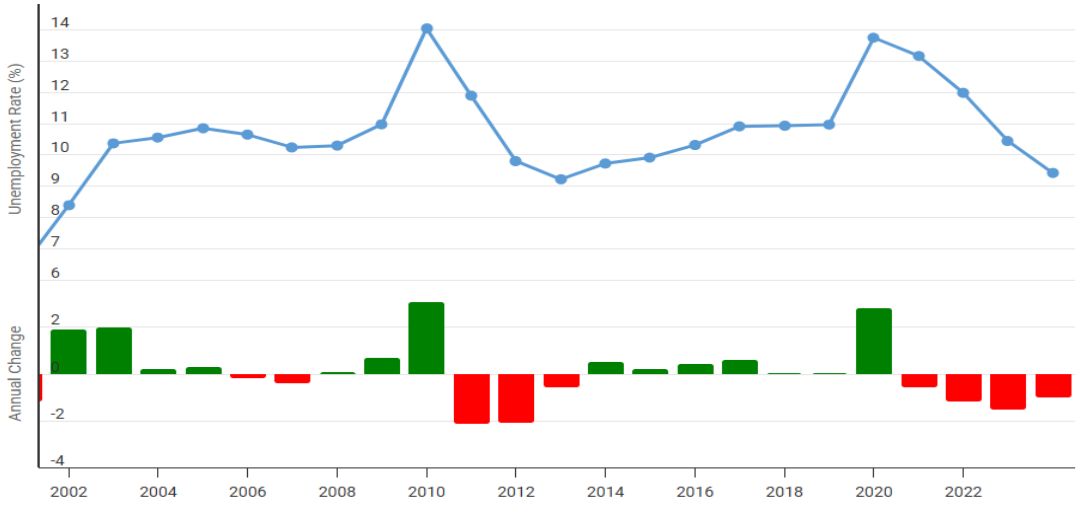

المصدر:

[1]Aghayar Aliyev، Op.cit، p19-20.

Turkey Unemployment Rate 1991-2025, in: https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/tur/turkey/unemployment-rate, date of access (14/04/2025).

الجدول رقم03: يمثل معدلات البطالة في تركيا من 2002-2023.

السنوات	معدلات البطالة
2023	9.41%
2022	10.43%
2021	11.97%
2020	13.15%
2019	13.73%
2018	10.96%
2017	10.92%
2016	10.90%
2015	10.30%
2014	9.90%
2013	9.71%
2012	9.21%
2011	9.79%
2010	11.88%
2009	14.03%
2008	10.97%
2007	10.29%
2006	10.23%
2005	10.64%
2004	10.84%
2003	10.54%
2002	10.36%

المصدر: من اعداد الباحث وفقا للإحصائيات موقع
https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/tur/turkey/unemployment-rate

وعليه فقد ضلت معدلات البطالة تعرف نوعا ما من الاستقرار، فمنذ 2002 بلغت نسبة البطالة 10,36%، لتشهد انخفاض جد طفيف سنتي 2005 و2006، لترتفع بنسبة قياسية سنة 2009 بمعدل 14,03%، وهذا بطبيعة الحال للأزمة التي عايشها العالم في تلك المرحلة، لكن سرعان ما سارعت الجهود في أنقرة لتخفيضها فوصلت ل9,21% سنة 2012، لكنها ظلت في الارتفاع في السنوات اللاحقة بمعدل 13,73% سنة 2019، لتعاود الانخفاض مرة أخرى بحلول 2023 التي قدرت ب 9,41%، بالتالي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وبالرغم مما أنجزه من نتائج إيجابية في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إلا أن هذا الأمر لم يكن له انعكاس ملحوظ على تخفيف من حدة معدلات البطالة في تركيا.

الشكل رقم04: يوضح مستويات التضخم في تركيا منذ 2002-2016.

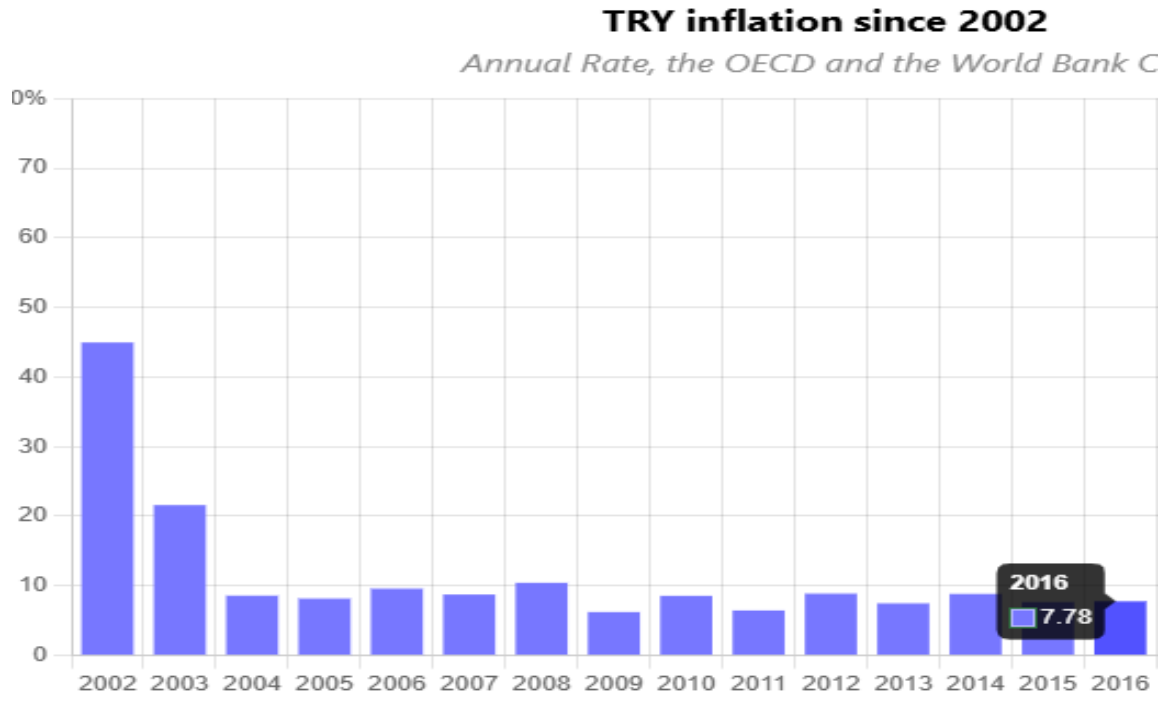

المصدر:

The Turkish Lira has lost 97% its value since 2002, in : https://www.officialdata.org/turkey/inflation/2002?amount, date of access (14/04/2025).

المقابل لا يمكن إنكار الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية، في خفض معدلات التضخم في فترة وجيزة منذ توليه الحكم في تركيا، وهذا ما أوضح الرسم البياني في الأعلى، بحيث نجحت أنقرة في رفع قيمة الليرة التركية وتخفيض التضخم ليصل إلى معدل ما دون 10%،[1] فبعد أن كان التضخم يفوق 50% سنة 2001 شهد انخفاض مستمر على طول السنوات اللاحقة ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2016 بمقدار 7,78%.

إضافة إلى جغرافية تركيا المتميزة، وتعداد سكانها الكبير، وخلفيتها الحضارية، وخبرتها الليبرالية ومواردها في مجال السياسة الخارجية، وعضويتها في المنظمات الدولية والأحلاف، كل هذا مهد الطريق لكي تلعب أنقرة دور إقليمي رائد، والحديث هنا كان على منطقة الشرق الأوسط، والتي انتهجت اتجاهها عقيدة منذ عام 2002، قام بصياغتها رئيس الوزراء الأسبق **داوود أوغلو** في نظريته المذكورة سالفا بالعمق الاستراتيجي، والتي تهدف لتحقيق ثلاث سياسات إقليمية وهي: حسن الجوار والسياسة الخارجية متعددة الأطراف والقومية الإسلامية، وهذا من خلال تعزيز أدوار سياستها الخارجية بفسح المجال للتعاون الثقافي والاقتصادي مع مناطق مجالها الحيوي، الذي كان تابع للإرث العثماني أو بما يعرف بالتجسيد للعثمانية الجديدة.[2]

وكما تم التطرق له سالفا، حول استخدام الاقتصاد كأداة تؤثر بها الدولة على الأطراف السياسية الأخرى، وأنه يعد من أهم الشروط لكي تصبح قوة إقليمية، وعليه لابد من مقارنة إذا كان هنالك حقيقة تفوق اقتصادي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.[3]

[1] Ibid، p20.
[2] Omar Munassar، Two Stages of Turkey's Quest for a Regional Power Status in the Middle East: An Intergrated Role-Status-seeking Approach، Akademik Bakis.Vol 14 N27، 2020, p8.
[3] Aghayar Aliyev، Op.cit، p23.

الشكل رقم05: الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط سنة 2016(بالمليار دولار الأمريكي).

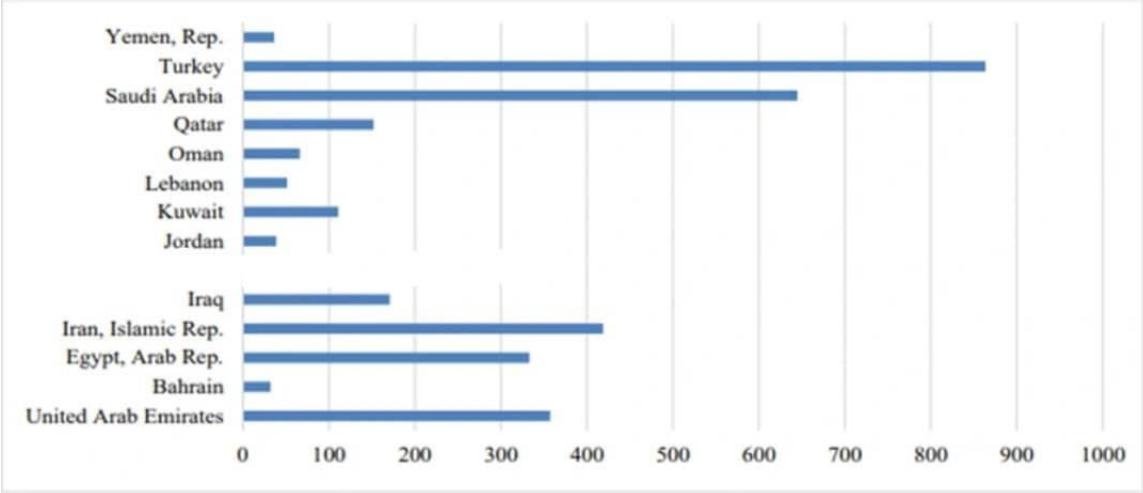

المصدر :

Aghayar Aliyev, Op.cit, p23.

الشكل رقم06: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط سنة 2016 (بالدولار الأمريكي).

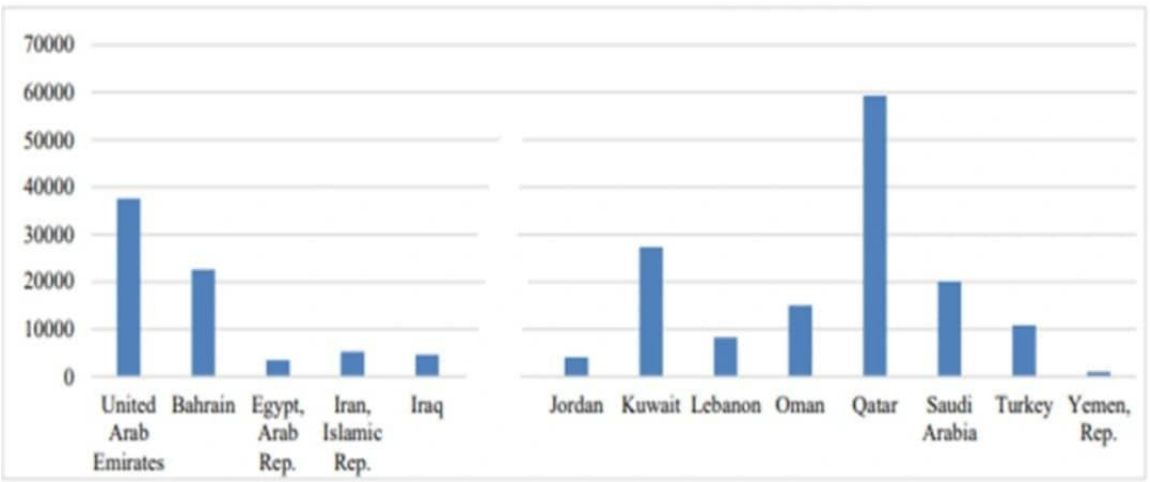

المصدر :

Ibid, p23.

من خلال كلا الرسمين السابقين، يمكن اعتبار أن تركيا تتمتع بنوع من التفوق الاقتصادي على حسب دول الشرق الأوسط، فمقارنة بالسعودية التي تحتل المرتبة الثانية لا يفوق انتاجها المحلي إلا 600 مليار دولار، لكن بالمقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الكلي لدول الشرق الأوسط، فإن تركيا بعيدة جدا من أن تمتلك التفوق في هذا الشأن، فقطر لوحدها نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها يكاد يبلغ 60000 الف دولار أمريكي، ويعود هذا بسبب أن جل دول الشرق الأوسط نفطية وتمتلك الموارد الطاقوية، التي ساهمت بشكل كبير في ثراء تلك الدول، في المقابل استطاعت تركيا أن تبني أقوى اقتصاد في المنطقة الشرق الأوسطية مقارنة مع دول الإقليم، فعلاوة على أنه ساهم في نمو وتطور تركيا وتحسين الحياة بوجه عام في البلاد، لكنه في المقابل ساعد هذا الأمر من أن تضع أنقرة نفسها في وضع مناسب، لبدء سياسة خارجية فعالة، تستطيع عبرها من أن تكون رائدة في إطارها الإقليمي.[1]

فوفقا **لداوود أغلو**، عوضا أن تتبنى تركيا نهج تفاعلي مثير للريبة، ينبغي عليها عوضا من ذلك، أن تتبنى نهج استباقي لاستغلال أي فرصة كحل النزاعات أو خلق تعاون، وهذا في إطار الاستراتيجية الصفرية للمشاكل، هذه الأخيرة ساعدت بشكل كبير في صعود تركيا، وبرزت مع طموحاتها الجيو اقتصادية، لاسيما في تعاونها في مجال التجارة والطاقة، مع العديد من الشركاء في المنطقة كإيران، سوريا، ليبيا.. من ناحية، واستعمال قوتها الناعمة لإيجاد الدعم للنموذج التركي داخل الشرق الأوسط لتوسيع شبكة التحالفات الأيدولوجية من ناحية أخرى،[2] وحتى في تسويقها الإعلامي لتركيا ومدى عظمتها، في أثناء عرضها لمسلسلاتها والتي لاقت رواجا جد كبير في الأوساط الشرق الأوسطية والعربية بشكل عام.

فبطبيعة الحال بعد أن صارت تركيا من بين أهم الدول التجارية، كانت محطة أعين واهتمام الكثيرين من اقتصاديات دول الشرق الأوسط، والتي رأت في زيادة ارتباطها مع الاقتصاد التركي سيحدث لها آثار إيجابية، وهذا ما ساعد أنقرة فيما بعد، كونها كانت تبحث هي الأخرى في توسيع لاقتصادها من أجل ايجاد أسواق جديدة، وعدم التقيد فقط بالأسواق التقليدية، التي كانت تعتمد عليها كسوق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان تركيزها في هذا الشأن حول سوق الشرق الأوسط، وحقيقة تمكنت الجهود التي رسمتها السياسة الخارجية التركية من أن تحقق هذا الهدف، فبعد أن كانت صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بحدود 56% في سنة 2002، تمت تخفيضها بحلول

[1] Aghayar Aliyev، Op.cit، p23-24.
[2] Andre Bank and Roy Karadag، Op.cit، p12-13.

2009 ووصلت ل50%، وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة الشرق الأوسط من الصادرات التركية من بعد أن كانت 12,5% سنة 2002 وصلت إلى نسبة 19% بحلول 2009.[1]

بالرغم مما حققه حزب العدالة والتنمية من تعزيز للقوة الاقتصادية التركية في منطقة الشرق الأوسط، لكنه يشهد اليوم صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع التضخم، والعجز الكبير الذي حدث على مستوى الميزان التجاري وانخفاض لقيمة الليرة التركية، خاصة منذ سنة 2022 إلى حد اليوم، كل هذا سيقود إلى أن تفقد تركيا جاذبيتها الاقتصادية التي امتلكتها في مرحلة سابقة، والذي سيكون مؤثر مباشر في وصفها كقوة إقليمية.

2. القوة العسكرية:

فيما تم التطرق له سابقا، لاحظنا مدى التأثير الذي لعبه الجيش على الحياة السياسية في تركيا، على مدار القرن الماضي والانقلابات التي كانت تحدث على إثره، غير أن بدايات الألفيات وحكم حزب العدالة والتنمية، حدث لتغير جذري في أهداف الدولة، فمن بعد أن كانت تسعى للتعاون الدولي من أجل استيراد الأسلحة سرعان ما تغير الأمر، وبدأت أنقرة في البحث عن اكتفائها الذاتي في المجال العسكري، واستطاعت حقيقة من أن تمتلك آلاف الشركات التي تستهدف تصنيع الأسلحة محليا، سواء تعلق الأمر برا، بحرا او حتى جوا، والتي أضحت على إثرها اليوم تركيا من بين أهم الدول الموردة للأسلحة في السوق العالمية.[2]

تصنف تركيا وفق مؤشر **GFP** من بين أفضل عشر قوى عسكرية في العالم، فقد احتلت المرتبة التاسعة من ضمن 145 دولة بدرجة قدرها 0,1902، فهي على أساس هذا المؤشر تمتلك درجة جد مثالية.[3]

كذلك تعتبر تركيا ثاني أكبر دولة تملك قوات مسلحة في حلف شمال الأطلسي **NATO**، حيث تضم أكثر من 355,200 عسكري نشط، بالإضافة إلى أنها تضم القوات المسلحة تقدر ب

[1] Javier Albarracín، The Role of Turkey in the New Middle Eastern Economic Architecture، Economy and Territory، Commercial Relations، 2011، p234-235.

[2] كيف أصبحت تركيا قوة عسكرية عالمية؟، في: https://2u.pw/ExmE7، تاريخ الاطلاع (14-04-2025).

[3] 2025 Turkiye Military Strength, in: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey, date of access (14/04/2025).

402,000 جندي، و46,000 جندي بحري، و60,000 جندي جوي، وقوة شبه عسكرية قدرها 150,000 جند.[1] كذلك فهي تمتلك عدد كبير من المقاتلات وهي موضحة في الشكل الاتي:

الشكل رقم 07: يوضح الترسانة العسكرية لتركيا 2023.

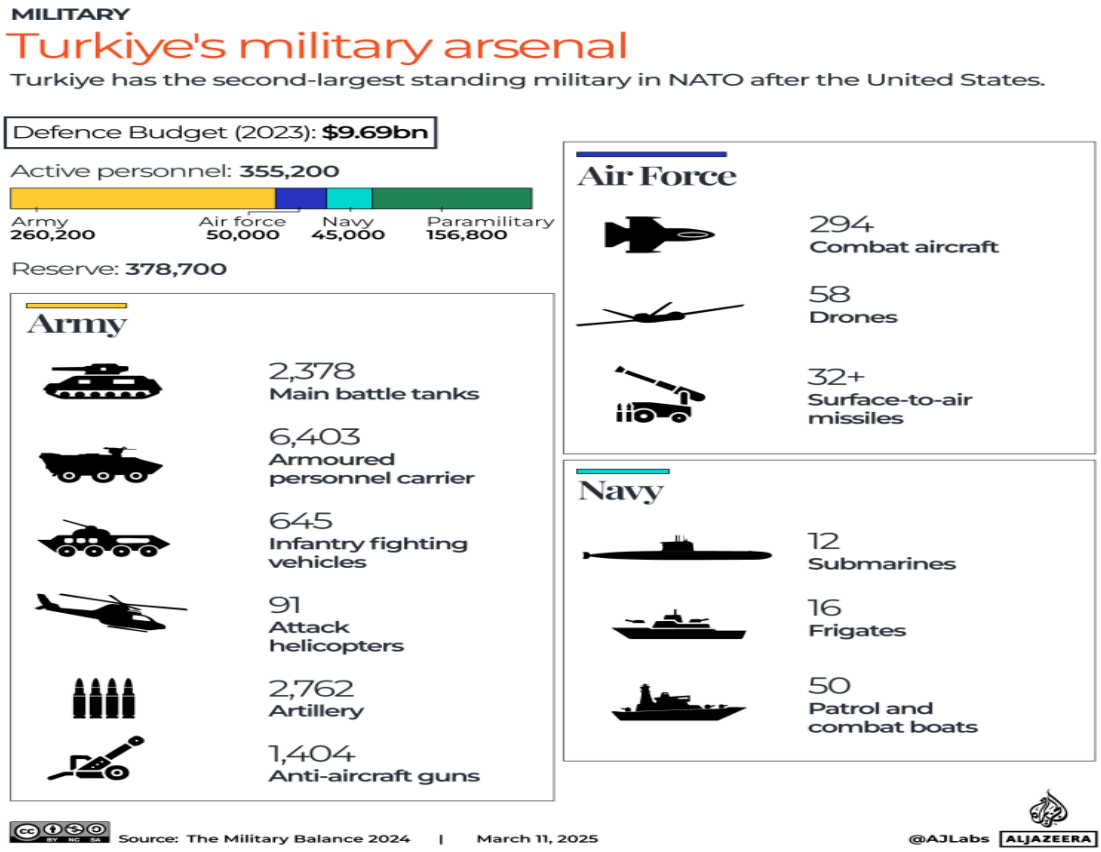

المصدر:

Turkiye’s booming defence industry – a quick look, in:

https://2u.pw/DzjHF, date of access (14/04/2025).

تبرز الدبابات المدرعة التركية، وعلى رأسها Altay المصممة لمنافسة النماذج الغربية، مثل الدبابة الألمانية Leopard والأميركية Abrams، كما تصنع تركيا العديد من المركبات المقاومة للألغام مثل Kirpi، فضلا عن المركبات القتالية الحديثة Kaplan و Paras، التي تنتجها شركة FNSS للصناعات الدفاعية التركية، كما استطاعت بناء سفن وغواصات حربية متطورة، والتي تعد

[1] Top 10 NATO Countries with the Largest Armed Forces, in: https://en.tempo.co/read/1952401/top-10-nato-countries-with-the-largest-armed-forces, date of access (14/04/2025).

من أبرزها سفينة الهجوم البرمائية الحاملة للطائرات المسيرة TCG Anadolu، بالإضافة إلى امتلاك أنقرة لصواريخ Bora قصيرة المدى وصواريخ Atmaca طويل المدى،[1] لا يمكن أن لا نذكر التكنولوجيا العسكرية المتطورة في تركيا لاسيما الطائرات بدون طيار، والتي شهدت نموا سريعا ونجاح تجاري كبير، ففي سنة 2023 كانت 33 دولة في العالم استوردت الطائرات المسيرة التركية، فيعد طراز TB2 الأكثر طلبا، وقد ساعدت هذه العائدات الدفاعية بشكل عام الاقتصاد التركي على مواصلة نموه.[2] في ظل كل ما سبق ذكره حول قدرات القوة العسكرية في تركيا، لابد في المقابل من المقارنة إذا كان هنالك حقيقة تفوق للقوة الصلبة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

الجدول رقم 04: يوضح مؤشر القوة العالمي GFP لدول منطقة الشرق الأوسط 2025.

التصنيف	الدولة	مؤشر القوة العالمي GFP
1	تركيا	0,1902
2	إيران	0,3048
3	مصر	0,3427
4	المملكة العربية السعودية	0,4201
5	العراق	0,7738
6	الإمارات العربية المتحدة	1,0186
7	سوريا	1,2771
8	قطر	1,4307
9	الاردن	1,6139

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمؤشر القوة العالمي GFP.

وعلى أساس الجدول أعلاه فإن تركيا تحتل المرتبة الأولى في مؤشر القوة العالمي متفوقة على المملكة العربية السعودية وإيران، كذلك يجب النظر في المقابل إلى حجم الانفاق العسكري الذي بدوره سيطرح مسألة ما إذا كان هذا الإنفاق الكبير سيحقق مستوى من الكفاءة العالية؟

[1] كيف أصبحت تركيا قوة عسكرية عالمية؟، في: https://2u.pw/ExmE7، تاريخ الاطلاع (14-04-2025).
[2] Vidya Amalia Rimayanti, Türkiye's Growing Drone Exports, International Crisis Group, Published 20 December 2023, p2.

الشكل رقم08: يوضح حجم الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط سنة 2023.

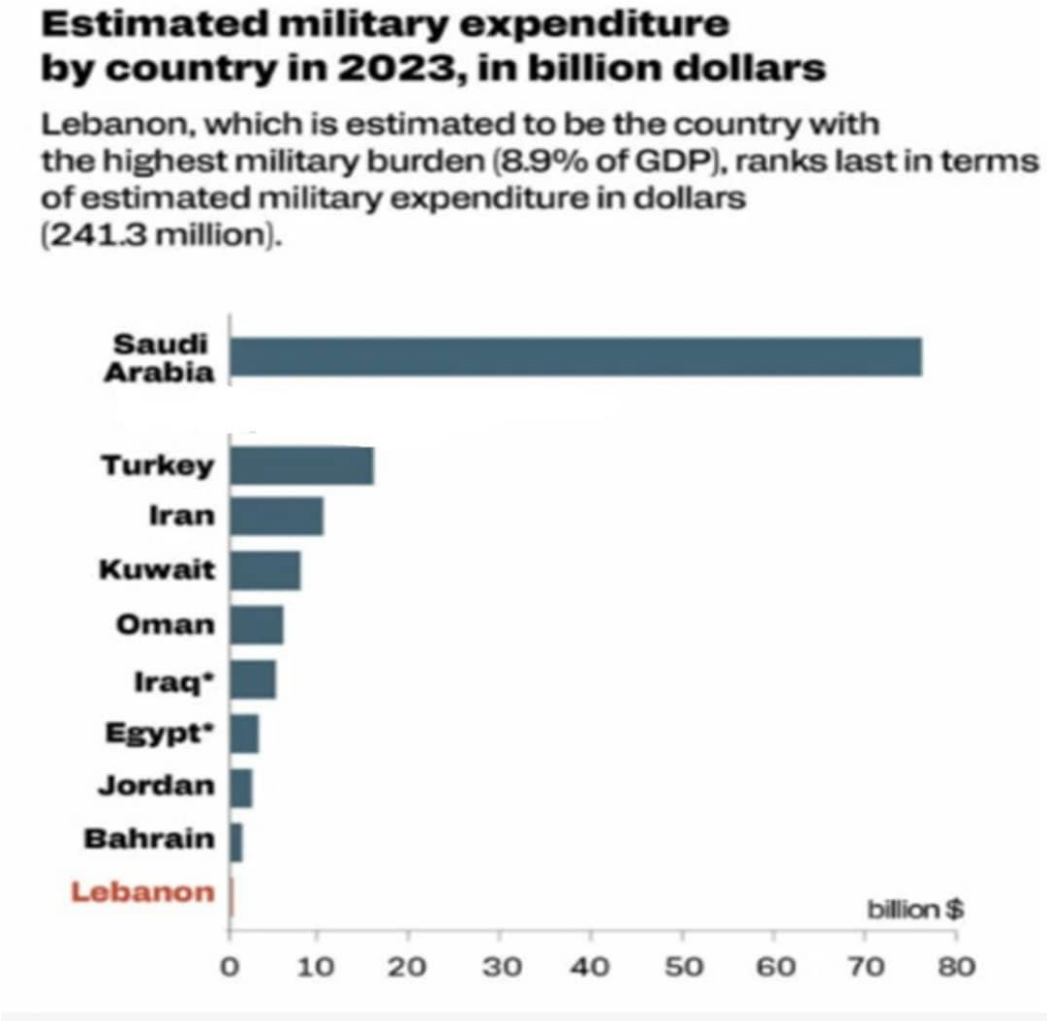

المصدر:

Kelly Kiki, Military Expenditure in the Middle East: Who Spends More**?,** in**:** https://lab.imedd.org/en/military-expenditure-in-the-middle-east-who-/spends-more, date of access (14/04/2025).

بالرغم ما أوضحه الشكل في الأعلى، من أن السعودية تحتل المرتبة الأولى في الانفاق العسكري بمقدار 75,8 مليار دولار، لكنها لم تكن من ضمن المراتب الأولى في مؤشر القوة العالمي GFP مقارنة مع تركيا التي كانت متفوقة في هذا الشأن، بالرغم من أن تصنيفها كان في المرتبة الثالثة في إنفاقها على شؤونها العسكرية يقدر ب 15,8 مليار دولار، فتظهر على هذا الأساس الفعالية الكبير في الإنفاق، ومدى جدواه بوصول أنقرة للتصنيع والتصدير العسكري.

تؤكد المؤشرات أن تركيا لها قوة عسكرية قوية، تؤهلها لكي تلعب دور إقليمي في المنطقة، غير أن الأحداث التي عايشتها من بعد الانقلاب سنة 2016، أحدثت نوعا ما ضعف في القوات المسلحة التركية، بالإضافة إلى تضارب مصالح أنقرة في شؤونها العسكرية، مع كل من واشنطن وبروكسل من بعد أن ابرمت تركيا اتفاقيات مع إيران وروسيا، والذي من شأنه أن يجعل إمكانية تحقيق مكاسب في المنطقة أمر صعب إنجازه من دون دعم دول **NATO** لها.

بعد ما تم التطرق له، من القدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية لتركيا، كان لابد الحديث أيضا عن الشرط الثالث، الذي تبنى على أساسه القوة الإقليمية لدولة ما، وهو الاعتراف والقبول بهذه القوة سواء على مستوى دول المنطقة أو القوى العالمية.

1. الاعتراف الإقليمي:

عرفت السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الاوسط ثلاث مراحل أساسية، تمثلت المرحلة الأولى في تزامنها مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم من 2002 إلى 2011، والتي تبنى سياسة خارجية ناعمة ونشيطة في المنطقة، عبر مجهودات دبلوماسية وثقافية واقتصادية، من أجل تحقيق صفر مشاكل مع جيرانها من الدول، والتي طغى عليها النهج الليبرالي بشكل كبير، واصبحت منطقة الشرق الأوسط سوق وشريك مهم لتركيا، وكذا مع المزيج الاسلامي الذي ساهم في أن تكون علاقات أنقرة مع العواصم العربية جيدة، وموضع ترحيب في أن تقبل تركيا كقوة إقليمية، إلا أن من بعد أحداث الربيع العربي والفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، وهي المرحلة الثانية فقد غيرت تركيا سياستها بالكامل اتجاه الشرق الأوسط، وتحولت لسياسة القوة الصلبة، من خلال تكثيف أنشطتها العسكرية في الإقليم، خاصة من بعد سقوط الأحزاب المعارضة في الدول العربية، والتي كانت أنقرة داعم كبير لها كجماعات الإسلام السياسي في مصر تونس وسوريا، فلو نجحت تلك الأحزاب وتولت السلطة، لكانت قد دعمت وتقبلت بأن تكون تركيا قوة إقليمية، في المقابل توترت العلاقات التركية مع دول كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعديد من الدول العربية، والتي أبعدت أنقرة من أن تحقق هدفها بأن تكون قوة إقليمية،[1] أما المرحلة الثالثة والتي امتدت من 2016 إلى غاية اليوم كان هنالك نوعا ما تغير في إدراك صناع القرار في تركيا، حول وجوب تكييف السياسة الخارجية، وأن تحاول استعادة نفوذها في المنطقة، وهذا ما أكده التقارب مع دول الخليج ومصر منذ بدايات 2021 من أجل إعادة بناء صورتها كقوة ناعمة في المنطقة.

[1] Aghayar Aliyev، Op.cit، p36- 40-43.

2. اعتراف القوى الكبرى

الولايات المتحدة الأمريكية، ترى تركيا أنها حليف مهم في **NATO**، وفاعل له أكثر أهمية في الشرق الأوسط، لكنها في المقابل ليس لها اعتراف صريح وكامل كقوة إقليمية، بسبب تضارب المصالح في المنطقة، روسيا أيضا من الدول الكبرى التي ترى أن تركيا مؤثر رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أنها شريك استراتيجي في مسألة الطاقة، لكن لا يكمن أن تعترف بها كقوة إقليمية في ظل مصالحا وأهدافها فهي تشترك معها في نفس المنطقة، كذلك الاتحاد الأوروبي له اعتراف بنفوذ تركيا الإقليمي، لكنه في مقابل يعمل على تقييد أنقرة بالضغوط الاقتصادية والسياسة خاصة في مسألة الطاقة في الشرق الأوسط.[1]

استنتاج: وفقا للمعادلة المذكورة سابقا حول القوة الإقليمية، فإن تركيا استطاعت تحقيق نوع من القوة الاقتصادية والقوة العسكرية مقارنة بدول الشرق الأوسط، اعلى الرغم من عدم تلقي الدعم والقبول من الدول المجاورة بسبب ما حدث من إضرابات على مستوى المنطقة، وعدم الاعتراف كذلك من قبل القوى العالمية، جعل من تركيا تعامل كأحد الفواعل المؤثرة وليس لمستوى وصولها كقوة إقليمية، لكن أنقرة اليوم تحاول استعادة موقعها في الخارطة الإقليمية، الذي عايشته في مرحلة سابقة، وقد شكلت الطاقة محور هذه العودة من خلال أهدافها الاستراتيجية في التحول كمركز للطاقة الذي من شأنه أن يعزز من قوتها الإقليمية.

[1] Ibid، p44-47-50.

المبحث الثالث: الطاقة كأداة يمكن أن تعزز القوة الإقليمية

بما أن الطاقة تعد من بين أهم المقومات الرئيسية للدول والمجتمعات المتحضرة، كونها تدخل تقريبا في كل نواحي تسيير الحياة اليومية، ففي كل حركة نقوم بها نحتاج لاستخدام نوع من أنواع الطاقة، وعليه تبرز لنا أهمية هذا المتغير الطاقوي، ضمن السياسات العليا للدول خاصة في إطار تحقيق أمنها الطاقوي، وفي الحالة المتعلقة بموضوع دراستنا حول تركيا، التي لها ارتباك كبير في هذا الشأن بسبب مواردها المتواضعة من الموارد الطاقوية.

➢ المطلب الأول: مكانة الطاقة في المدرك الاستراتيجي لتركيا

تعد القوة بشكل عام من بين السمات الرئيسية التي على الدول أن تتحلى بها، والتي تنبع في سياق وظروف معينة، فهي تلك القدرة التي تتمتع بها دولة ما للتأثير واقناع مجموعة الدول الأخرى، أو حتى ارغامها للامتثال لطلباتها، وإلا ستتحمل العقوبات، لكن عند الحديث عن القوة الإقليمية، فهنالك اختلاف مهم، فبالرغم من أن تلك الدولة التي تحظى بهذه القوة لها القدرة على ممارسة النفوذ غير أن هذا الأمر يبقي في إطار جغرافي معين ومحدد، في المقابل سعت تركيا لتأكيد امتلاكها لهذه القوة كلما سنحت لها الفرصة، ففي العديد من لقاءات رئيس الوزراء السابق **داوود أوغلو**، دائما ما كان يذكر أن "المنطقة ملك لنا.. هذا وطننا، يجب أن نأخذ مصيرنا بأيدينا، ولهذا نحتاج إلى التعاون الكامل والتكامل الإقليمي والأساس لذلك هو تاريخنا وجغرافيتنا، سنجمع أصولنا لاستعادة العصر الذهبي في المنطقة".[1]

ولذلك يجب أن نأخذ بهذه المعادلة لكي يكون لنا فهم للقوة:

$$P = \{(Hi + G + Po + Cu) + (EC + TC + MC)\} \times \{SM + SP + PW\}$$

بحيث تتمثل هذه المتغيرات في:

Hi:التاريخ، G:الجغرافيا،؛ Po: السكان، Cu:الثقافة، EC: القدرة الاقتصادية، TC: القدرة التكنولوجية، MC :القدرة العسكرية، SM: العقلية الاستراتيجية،SP: التخطيط الاستراتيجي،PW: الإرادة السياسية.

[1] Georgios C.Baltos، Ioannis G.Vidakis، Janis Balodis، turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power: Exemple or Counter-Exemple for Potential Aspiring Competitors، Academic Journal of Interdisciplinary Studies، Vol6 No3، 2017،p33-34.

ولتوضيح الأمر بشكل أكثر عمقا، يمكن في المقابل إعادة صياغة هذه المعادلة في شكل تحليلي بصري "كمكعب روبيك" الذي سيثبت من خلاله أن هذه المعادلة هي نظام من التفاعلات تتغير إلى أبعاد متعددة.

الشكل رقم09: يمثل معادلة القوة ثلاثية الأبعاد.

المصدر: ibid p35

تحليل الشكل: إن الجانب الامامي للمكعب يمثل معايير القدرة الخمسة التي تعبر عن الأهداف والوسائل قصيرة المدى:

1. الطاقة والنمو الاقتصادي
2. صناعة الدفاع – الأسلحة الاستراتيجية
3. الموقع الجغرافي – القيادة الاستراتيجية
4. علاقات دولية مواتية – دبلوماسية متعددة الأوجه
5. التماسك الاجتماعي – القوى الناعمة – الاساطير المهيمنة

تتفاعل هذه الخمس، مع الأهداف طويلة الأمد والمتمركزة على السطح الأعلى للمكعب:

1. القوة الجيوسياسية

2.مؤشرات التنمية البشرية والاقتصاد الكلي

3.كفاءة الطاقة – اسقاط قوة الطاقة الجيولوجية

تتفاعل هذه العملية على مستوى المجالات الجغرافية الأربع التي تظهر في الجانب الثالث المكعب

1.وطني، 2.اقليمي، 3.قاري، 4.عالمي.[1]

وعلى أساس دوران المكعب، سينتج لنا مئات من التفاعلات الممكن حدوثها، ولكن ما يهمنا نحن في إطار عملية بحثنا، أن من بين المعايير الأهم والتي احتلت المركز الأول في المكعب والتي تؤهل الدول لكي يصبحوا كقوة إقليمية، هي الطاقة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، وعلى أساس هذا نستطيع التأكيد أن الطاقة كمتغير يعد من بين أهم المحاور التي يرتكز عليها القائد السياسي في تركيا في مدركه الاستراتيجي.

فكما هو متعارف في دراسات العلاقات الدولية، فإن القوى العظمى لها استهلاك جد كبير من طاقة خاصة موردي النفط والغاز ، وهذا للتركز الصناعي الموجود بها، فهي المحرك الرئيسي للرأسمالية الحديثة، والتي لم يبقى الهدف منها التطور الاقتصادي وحسب بل تعدى لأهداف سياسية وحتى صناعات عسكرية، وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالدول المنتجة والمصدرة فحسب، بل حتى بالدول العبور ، فالسيطرة على ممرات نقل الطاقة هو سيطرة على امدادات الطاقة بحد ذاتها، وهو نفس الأمر يحدث بالنسبة للفواعل الإقليمية كتركيا، التي على الرغم من امتلاكها المتواضع أو القليل من الموارد الأحفورية، ألا أن لها دور نشط في قضية الطاقة، على مستوى مجالها الإقليمي فعوضا من أن تهيمن على انتاجه فتقوم بالهيمنة على طريق توريده،[2] فمنذ أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كان من بين أهدافه الرئيسية أن تكون أنقرة لاعب رئيسي ورائد في هذا المجال لتصبح به مركزا إقليميا للطاقة، إما للواردات الأوروبية الأمريكية، أو للصادرات الروسية مستغلة بذلك اعتباراتها الجيوسياسية.[3] فهنالك إدراك بحتمية الحروب المستقبلية التي ستكون على هذه الموارد وعليه فتركيا لها رؤية استراتيجية في مجال طاقة لضمان مستقبل آمن لها.

إن حالة النمو الكبيرة التي شهدها اقتصاد تركيا والتي احتلت على إثره المرتبة الثانية عشر عالميا، بالإضافة إلى عدد سكانها الذي قدر ب80 مليون نسمة، فإن حاجتها من الطاقة هي في تزايد

[1] Georgios C.Baltos، Ioannis G.Vidakis، Janis Balodis، Op.cit ،p35.
[2] Ksenia Krauer-Pacheco، Op.cit, p 10-11.
[3] Georgios C.Baltos، Ioannis G.Vidakis، Janis Balodis، Op.cit, p36.

على مدار يومي، ناهيك عن افتقارها لاحتياطات موارد الطاقة الأساسية، فهي لا تنتج سوى 13% من النفط و1% من الغاز، ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة والسبعون، من حيث الانتاج في العالم، وكل هذا يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لصانعي القرار في تركيا، كون أن أمن الطاقة لهذه الأخيرة، أصبح جزء لا يتجزأ من الأمن القومي التركي، ولهذا نرى الطاقة تبرز في مكانة بالغة الأهمية في إطار السياسات العليا لتركيا، فلكي تجد مصادر آمنة دون انقطاع وبتكلفة قليلة يجعلها مهمة ليست بالسهلة عليها.[1] لكن في ضوء موقعها الجغرافي الذي جعل منها مركزا تتقاطع فيه مشاريع عديدة لنقل الغاز والنفط، منحها هذا امتيازات اقتصادية وجيوسياسية تحاول به تركيا الآن، استغلالها بشكل أعمق لتعزز بها مكانتها الإقليمية.

- **المطلب الثاني: قطاع الطاقة في تركيا**

تتولى وزارة الطاقة والموارد الطبيعية(ETKB) مسؤولية قطاع الطاقة في تركيا، كما تندرج تحت هذه الوزارة هيئات مساعدة، كهيئة تنظيم سوق الطاقة(EPDK) التي تعمل كمسؤول تنظيمي، كذلك المديرية العامة للطاقة المتجددة المسؤولة عن تنفيذ سياسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.[2]

على هذا الأساس، وفي إطار دراستنا لابد من التطرق لمختلف ما هو متعلق بشأن الطاقوي الداخلي في تركيا، وهو ما سيتم توضيحه في الأسفل:

[1] لزهر وناسي، سارة زيرق، امن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ2002، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 408.

[2] Regards sur la Turquie، La Revue de l'énergie، No 670، 2024، p77.

الشكل رقم 10: إجمالي استهلاك الطاقة بين 1990–2022.

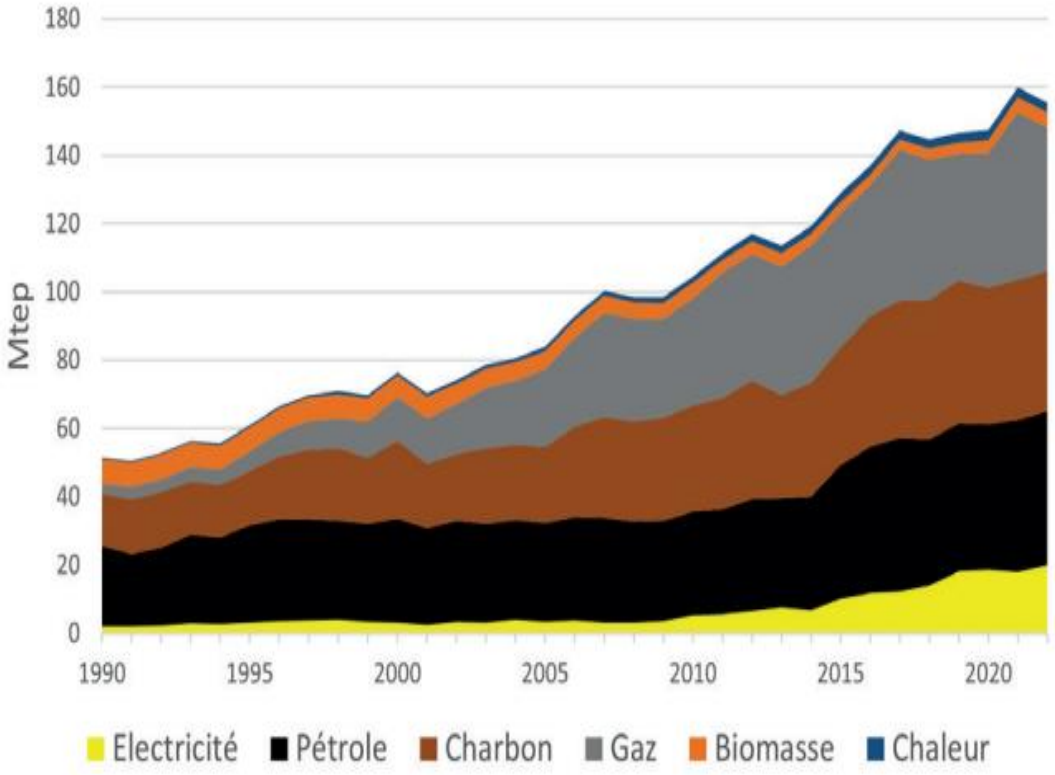

Figure 1. Consommation totale d'énergie, 1990-2022

Source : Enerdata Global Energy & CO_2 Data

المصدر :

REGARDS SUR LA TURQUIE, La Revue de l'Énergie n° 670 – janvier-février 2024, p78.

تعتبر الجمهورية التركية من بين الدول الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم، فقد احتلت المرتبة السادس عشر 16 دوليا سنة 2022، متقدمة بذلك على كل من إيطاليا، إسبانيا وأستراليا، وهذا كنتيجة طبيعية لتصاعد وتيرة التصنيع والنمو الاقتصادي والارتفاع في عدد السكان، وكما أوضحه الرسم البياني في الأعلى، فبعد أن كان الطلب على الطاقة في تركيا يقدر 51.4 مليون طن في 2002، وصل إلى 147 مليونا في عام 2021، وهذا ما أرهق الميزان التجاري لها، كما أكد وزير الطاقة

والموارد الطبيعية التركي **آلب أرسلان**، أن مشكلة تركيا الرئيسية في جميع قضايا الاقتصاد الكلي هي اعتمادها على الطاقة الأجنبية بنسبة تتجاوز 70% في أغلب السنوات الماضية،[1] ويعد تنوع القطاعات الطاقوية في تركيا أحد أهم الدعائم لسياساتها، كونها ستقلل من تركزها على أحد الأطراف الذي من الممكن أن يقيد مجال حريتها الداخلي أو الخارجي، وهذا لأجل الحفاظ على أمنها الطاقوي، لذلك فهي تسعى لزيادة استثماراتها سواء بطاقات المتجددة أو الغير المتجددة، الذي سيوضح بشكل أكثر دقة في الفصل الثاني.

الشكل رقم 11: استهلاك الطاقة الأولية والكهرباء في تركيا عام 2022

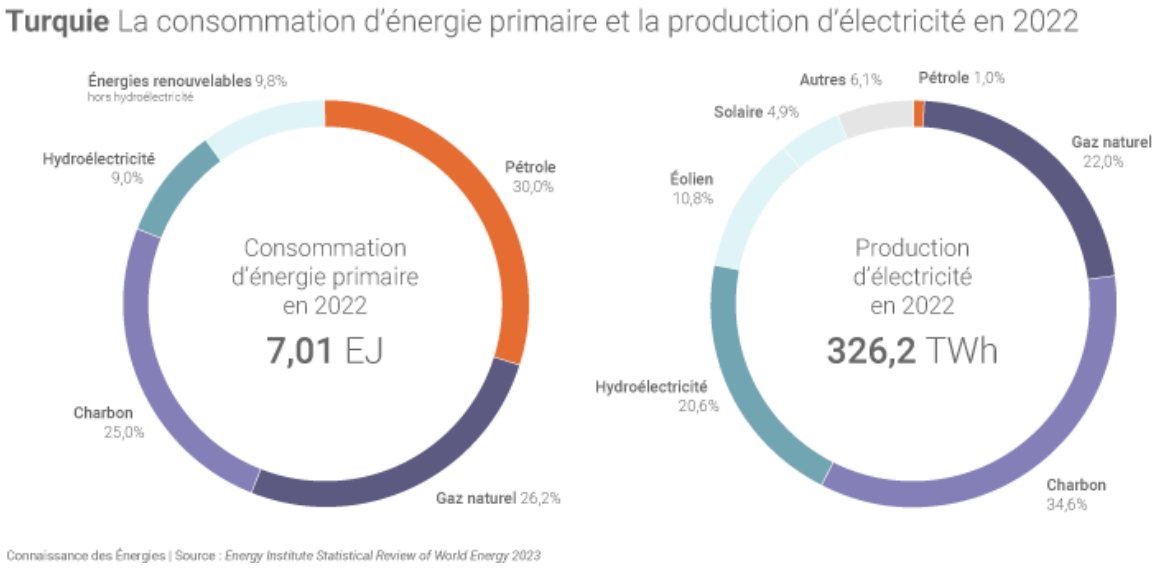

المصدر :

Situation énergétique de la Turquie, in : https://www.connaissancedesenergies.org/situation-energetique-de-la-turquie-241104, date of Access (15-04-2025).

يأتي معظم استهلاك تركيا في طاقة الهيدروكربونات، وتظهر البيانات أعلاه أن البترول يمثل المصدر الأكثر استهلاكا بنسبة تفوق30%، والذي يستغل في قطاع النقل، يليه الغاز ثم الفحم، الذي

[1] زيد اسليم، قلصت اعتمادها الخارجي.. هل تحقق تركيا استقلالية الطاقة؟، في: https://n9.cl/xubsd، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

يستخدم في لتوليد الكهرباء، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة والمصادر الأخرى التي لها نصيبها من الأهمية في قطاع الطاقة في تركيا، كما حددت الاحتياطات كل من النفط ب 50 مليون طن والغاز ب 6 مليارات متر مكعب، أما الفحم والليغنيت فقدر بأكثر من 6 مليار طن.[1]

الشكل رقم12: الموردين الرئيسين للهيدروكربونات في تركيا 2022.

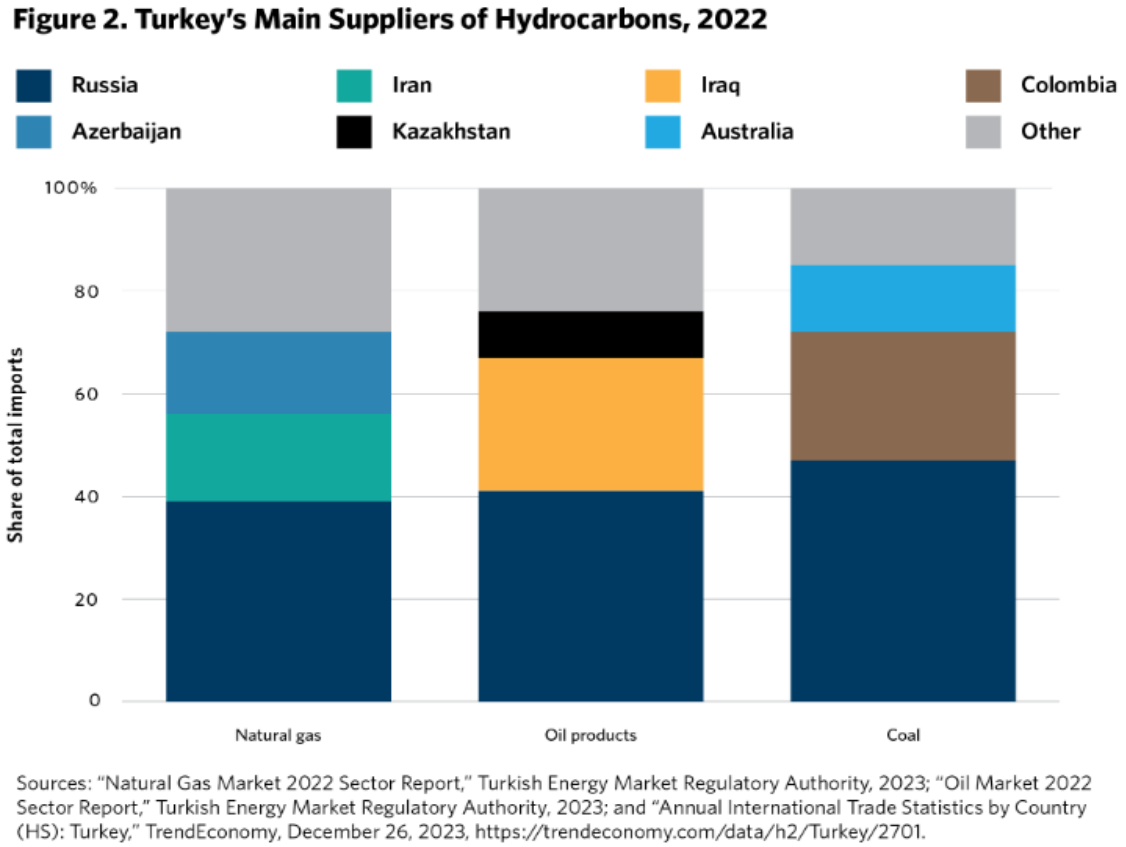

المصدر : Francesco Siccard, Op.cit, p04.

هنالك التزامات من الجانب التركي لتحقيق هدف صفر انبعاثات غازية بحلول 2053، عبر زيادة حصتها من مصادر الطاقات المتجددة، فهذا الاتجاه الجديد في السياسة التركية للطاقة لن يكون فقط متعلق بالمسائل البيئية وحسب، بل كان سببه الرئيسي من بعد ما ارتفعت فاتورة الطاقة بالخصوص في سنة 2022، بحيث استوردت ما قيمته 100% من احتياجاتها الطاقوية، فهذا الاعتماد الكبير

[1] Regards sur la Turquie، La Revue de l'énergie، Op.cit، p77.

على الخارج خاصة لدول كروسيا، أذربيجان، إيران...، وهذا على أساس ما أوضحه الرسم البياني في الأعلى سيعرضها لتقلبات أسعار الطاقة العالمية.[1] بسبب حدوث هجمات على الدول المنتجة للطاقة كالكوارث الطبيعية أو الإرهاب، سيقود هذا الأمر إلى حدوث اضطرابات على العرض والطلب لذلك تسعى تركيا لضمان الإمداد المتواصل للطاقة عبر:

1. إكتشاف مصادر الطاقة المحلية، والعمل على تطويرها واستغلالها كبديل للطاقة الأجنبية.
2. الدخول في الاستثمارات المتعلقة بالطاقة، بما في ذلك البنية التحتية، الاستكشاف، الإنتاج، النقل والتجارة خارج الحدود الوطنية.
3. الفعالية الطاقوية، أي عوض أن نستخدم الموارد الأحفورية نعمل على التقليل من استخدامها قدر الإمكان، كالتدفئة والنقل والإضاءة مع الاستعانة بالتطور التكنولوجي.
4. تنويع محافظ الطاقة للحد من مخاطر الاعتماد على محفظة واحدة، عبر تنويع أشكال الطاقة المستخدمة، وتنويع مصادر امداداتها وطرق استيرادها.[2]

وعليه فتركيا تعمل على إرساء أمنها الطاقوي، بتطوير مشاريع لتلبية الطلب على الطاقة لديها، كما تهدف للعمل كدولة عبور للدول التي تسعى لإيجاد أسواق لمواردها من النفط والغاز، والدول التي لها احتياج لهذه الموارد والمستوردة لها، لذلك عملت أنقرة على تطوير بنيتها التحتية المتمثلة خاصة في الأنابيب الناقلة للموارد، لدعم الهدف الرئيسي لها وهو أن تكون مركزا اقليميا للطاقة،[3] وعلى هذا الأساس فإن نظرية الاقتصاد السياسي الدولي نستطيع عبرها أن نفسر كل مما سبق من خلال التفاعل الحاصل بين الاقتصاد والسياسة، وهذا عبر التطرق وفحص الأنابيب الرئيسية للغاز الطبيعي والنفط، التي تمر على مستوى الدولة التركية والموضحة في الخريطة المرفقة في الأسفل، يجب كذلك توضيح، أن كل مما قامت به تركيا من مشاريع في مجال الطاقة له أبعاد ستفسرها نظرية الاقتصاد السياسي الدولي، أولا: على كونها مشاريع لاكتساب النفوذ، وأن يكون لأنقرة أوراق ستضغط بها في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، فقد سيطرة على تدفقات الطاقة نحو الاتحاد، ثانيا: أن هذه المشاريع تدر بأرباح مادية لها تأثيرها الإيجابي على خزينة الدولة، ثالثا: ستقود بتركيا إلى أن تضمن أمنها الطاقوي بحيث لن تكون حبيسة لمصدر توريد وحيد، وستعكس تلك المشاريع تشابك المصالح

[1] Francesco Siccard, Op.cit, p4.
[2] Omer Esen ،Security of The Energy Supply in Turkey: Prospects ،Challenges and Opportunities، International Journal of Energy Economics and Policy, Department of Economics، Faculty of Economics and Administrative sciences, Mus Alparslan University, Turkey، Vol 6, No 2، 2016، p282.
[3] Ibid، p287.

وحتى تعارضها، بين كل من تركيا ومختلف الدول التي تشترك معها في هذا الشأن والذي ستقود لإعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة.

الخريطة رقم05: توضح خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي المارة بالدولة التركية.

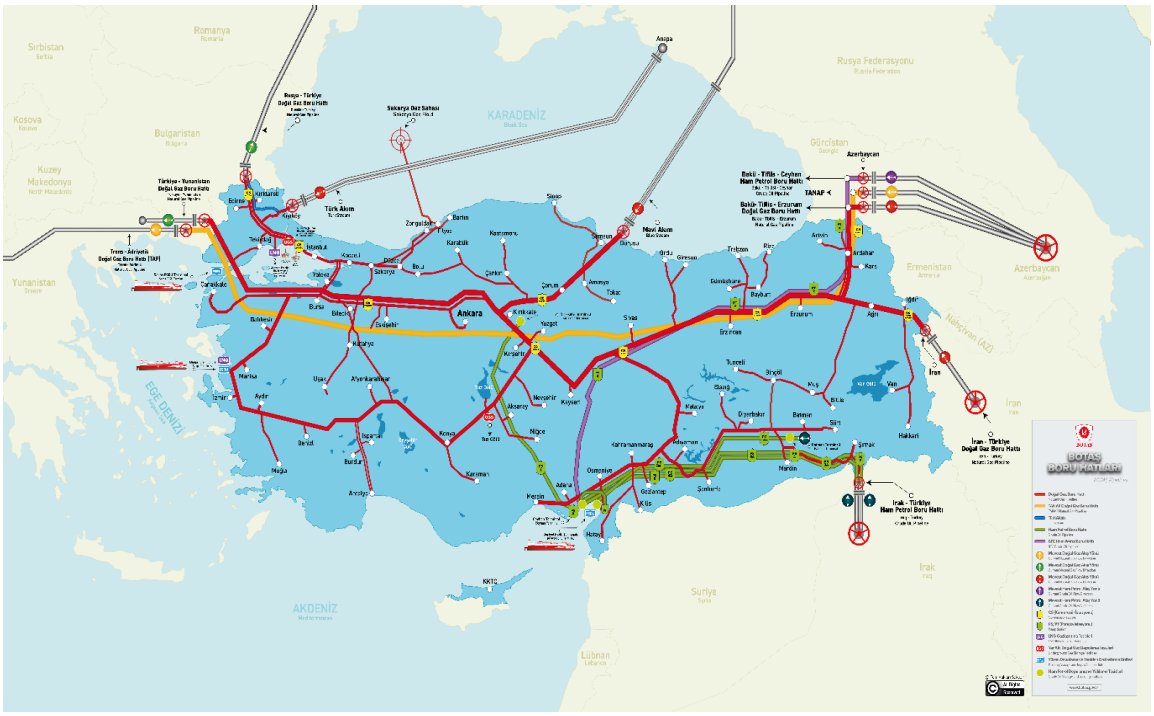

المصدر:

Natural Gas and Crude Oil Pipeline Map, in: https://www.botas.gov.tr/pages/natural-gas-and-crude-oil-pipeline-map/416, date of access (15-04-2025).

1. أهم خطوط أنابيب النفط:

خط أنابيب كركوك جيهان: وهو أحد أهم خطوط الأنابيب في منطقة الشرق الأوسط، فهو رابط بين تركيا والعراق ويعد هذا الأنبوب النفطي أقدمهم يصل طوله إلى 970 كيلومترا، وتبلغ طاقته الاستيعابية نحو 19.9 مليون طن من النفط سنويا،[1] وقد تم بناء الجزء الأول منه عام 1977،

[1] Ksenia Krauer-Pacheco, Op.cit، p33.

واستكمل الجزء الثاني عام 1987، ينقل كليهما حاليا ما يصل إلى 350 الف برميل، وتصل طاقته التشغيلية الكاملة 600 الف برميل يوميا، بالرغم من ضخامة الكمية التي ينقلها كركوك جيهان، إلا أن قد تعرض على مر الزمن للعديد من الانقطاعات بسبب الأوضاع التي عايشتها العراق في السابق، كالحرب العراقية الإيرانية والغزو الأمريكي على العراق، بالإضافة إلى أن هذا الخط يمر في أكثر المناطق خطورة ليس للعراق وحسب، بل يمر أيضا في جنوب شرق تركيا، وهنا الحديث عن حزب العمال الكردستاني، في المقابل تم التفاوض على دراسة الجدوى من إنشاء خط أنبوب للغاز بين العراق وتركيا، من قبل شركة **TPAO و TEKFENوBOTAS**، غير أن مادام العرض غير موثوق فيه فإن النفط والغاز في الخيار العراقي، لا يشكل بديلا مستداما لتأمين امدادات الطاقة لتركيا،[1] لكنه يمثل مصدر دخل مهم لرسوم العبور.

خط أنابيب باكو تبلسي جيهان: وهو مشروع استراتيجي ضخم لنقل النفط الخام، يمتد هذا الخط من حقول نفط أذربيجان تشيراج جوناشلي، إلى تبلسي في جورجيا، وينتهي في محطة جيهان، تم افتتاحه في عام ،2006 ويبلغ طوله 1768 كيلومترا، وتمتد طاقته الاستيعابية إلى اكثر من 1,2 مليون برميل يوميا، فيعد ثاني أطول خط بحيث اعتبر علامة فارقة في انشاء ممر رابط بين الشرق والغرب، وبما أن هذا الأنبوب يتجاوز البحر الأسود، وله سعة كافية لكي ينقل النفط من منتجين آخرين من نفس البحر، فقد انضم لهذا الخط دولة كازاخستان، بالرغم من المجهودات التي بذلت في تطوير هذا الأنبوب، فإن كمية النفط المنقولة عبره ليست بالكبيرة بما سيكفي من تركيا لتحقق بها طموحاتها، لكن في نفس الوقت قد ساهم في تقليل الاعتماد على واردات نفط روسيا والشرق الأوسط، لكل من تركيا وأوروبا، فقد اعتبر كمسار آمن لنقل النفط إلى الأسواق العالمية، وكذلك كونه مساهم في تجاوز الازدحام البحري في مضيق البوسفور.[2]

خط أنابيب سامسون جيهان: كان من المقرر أن يتم إنشاء هذا الخط، والذي يمتد من ميناء سامسون في البحر الأسود إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط، وهذا بسبب امتلاك تركيا لمضيقين رئيسيين: وهما البسفور والدردنيل الذي جعلاها تقع في العديد من المخاطر، وهي تقلبات الأسعار، والمخاطر البيئية، فالسفن التي تمر بها تحمل مواد ضارة، بالإضافة إلى تكاليف النقل المرتفعة، فضلا على أن تركيا لا تتحصل على رسوم من السفن المارة بمضائقها، وذلك وفقا لاتفاقية **مونترو** لعام 1936، بشأن حقوق الملاحة الدولية، بالتالي وقعت كل من روسيا وتركيا على انشاء

[1] Ersin Merdan, the requirements for the degree of Master of Arts، Turkey Potential as an Energy Hub: To What Extent Can it Fulfill its Potential as A Provider of Energy Security For Europe, the institute of social sciences, Sabanci University, 2016, p5.
[2] Ibid، p6.

هذا الخط عام 2006، ولكن تم تعليقه في الأخير بسبب الخلافات بين الطرفين، لكن سعي تركيا لاستكمال هذا المشروع، هو جزء من استراتيجيتها المستقبلية في مجال الطاقة، وهذا عبر نقل النفط من البحر الأسود عبر تركيا لتقوم بتزويده لأوروبا.[1]

2. أهم خطوط أنابيب الغاز:

خط أنابيب الغاز الطبيعي التركي الروسي: أو ما هو معروف بخط الأنابيب الغربي ففي منتصف الثمانيات وبتحديد في 1986، تم التوقيع اتفاقية استراد الغاز بين تركيا والاتحاد السوفياتي سابقا، وبليغ طوله 845 كيلومترا، بعد توسعه أصبحت سعته 14 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا،[2] وهذا لتلبية زيادة الطلب تركيا للطاقة، يمر هذا الأنبوب بالعديد من دول أوروبا الشرقية قبل أن يصل إلى تركيا، كأوكرانيا ورومانيا بلغاريا، لكنه تعرض للعديد من التوترات الجيوسياسية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي 1989.

خط أنابيب الغاز التيار الأزرق BLUE STREAM: أو ما هو معروف بخط أنابيب بلو ستريم، و يعد من بين أهم مشاريع الغاز، وهو خط رابط بين تركيا وروسيا عبر البحر الأسود، تم تشغيله سنة 2005، والذي سيوفر ما قدره 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، يتكون من ثلاث أجزاء، الجزء الأول في روسيا بطول 370 كيلومترا، والجزء الثاني واقع في البحر الأسود بطول 390 كيلومترا، أما عن الجزء الثالث فهو في الأراضي التركية بطول 501 كيلومترا،[3] هذا الأنبوب قلل من اعتماد روسيا على دول العبور البرية، كأوكرانيا ودول أوروبا الشرقية، كما كان له الفضل في انشاء مشاريع أخرى طاقوية، بين البلدين لاحقا مثل **TURK STREAM** ، ويعتبر هذا الأنبوب مصدرا موثوقا لتركيا في الغاز، كما عزز من موقعها كجسر بين الشرق والغرب.

[1] Ksenia Krauer-Pacheco ،Op.cit، p37.
[2] Aliaksandr Novikau، Turkey's quest to become a regional energy hub: challenges and opportunities، International University of Sarajevo, Heliyon، 2023، p3.
[3] Ibid، p3.

خط النقل الرئيسي للغاز الطبيعي الأناضول الشرقي: أو ما يعرف بخط أنابيب تبريز أنقرة، والذي يتراوح طوله إلى 2577 كيلومترا، رابط بين تركيا وإيران، تم افتتاحه سنة 2001، تبلغ سعته 16 مليار متر مكعب، ويعد مشروع أساسي للبنية لتحتية لكل من إيران وتركيا.[1]

خط أنابيب الغاز الطبيعي باكو تبيليسي أرضورم BTE : والمعروف كذلك باسم خط أنابيب جنوب القوقاز، يمتد من أذربيجان مرورا بجورجيا، وصولا إلى أرضروم في تركيا، يصل طوله حولي 692 كيلومترا، بدأ العمل به سنة 2007، وتبلغ حصته من نقل الغاز الطبيعي بما يقدر ب 20 مليار متر مكعب،[2] يعد كذلك من بين الأنابيب التي تسعى إلى تنويع مصادر الإمداد لأوروبا، من الغاز بعيدا عن النفوذ الروسي، كما أبرز هذا المشروع أهمية الشراكة الإقليمية في مجال الطاقة، خاصة بالنسبة لتركيا ودورها المحوري في هذه الشراكات، لاسيما من ناحية بينيته التحتية وكيف سيكون من بين المساهمين لتحقيق الأهداف التركية لوصولها كمركز إقليمي للطاقة.

مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول TANAP: هدف هذا المشروع إلى تسهيل نقل أكثر من 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، بين أذربيجان وصولا إلى أوروبا بحلول 2030، وقد تم توقيع اتفاقية هذا الأنبوب بين شركات من تركيا وأذربيجان وبريطانيا سنة 2011، وتم افتتاحه سنة 2018. في المقابل وقع على مشروع آخر وهو خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي **TAP**، كخط ثاني موازي لخط الأنبوب **TANAP**، والذي سينقل الغاز من تركيا إلى أوروبا، عبر اليونان وألبانيا ثم يمر بالبحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا، وكل من **TANAP**و**TAP** سيشكلان ممر الغاز الجنوبي، والذي بمجرد تشغيله ستكتسب تركيا القوة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، كونه سيقلل بشكل كبير من اعتمادها على الغاز الروسي من جهة، كما سيسمح لها من جهة أخرى الحق في إعادة تصدير 750 مليون متر مكعب من احتياطات الغاز، والاستفادة من رسوم العبور، والذي سيساعدها في تعزيز مكانتها كدولة محورية للطاقة.[3]

مشروع خط أنابيب الغاز ترك ستريم TURK STREAM: كانت بدايته بمشروع ساوث ستريم 2014، أو مشروع السيل الجنوبي، التي سعت من خلاله روسيا إلى تنويع طرق نقل الغاز، عوضا عن أوكرانيا التي باتت تشهد معها نزاعات جيوسياسية، والذي ألغي فيما بعد بسبب ضغوطات

[1] سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة (كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ص7.

[2] Ksenia Krauer-Pacheco، Op.cit، p32.

[3] Ersin Merdan، Op.cit، p8-10.

الاتحاد الأوروبي، وبما أن العلاقة التركية الروسية كانت جيدة، حاولت أنقرة من أن تتحصل على هذا المشروع وتجعله لصالحها، وتم إعادة تسميته إلى ترك ستريم، الذي سيربط كل من روسيا وتركيا بسعة قصوى تصل إلى31,1 مليار متر مكعب، وتم بدأ ضخ الغاز فعليا منه سنة 2020، يمتد من البحر الأسود وصولا إلى تركيا، بحيث يتفرع إلى خطين الأول، وهو ناقل للغاز للسوق التركية، والخط الآخر الثاني موجه لسوق جنوب وشرق أوروبا، أكسب هذا الأنبوب نفوذ جيوسياسي لتركيا، عبر السماح لها بتصدير أجزاء كبيرة منه إلى أوروبا كما يمثل أحد المصادر الموثوقة لإمدادات الطاقة.[1]

إن المشاريع سالفة الذكر، تأكد بأن تركيا لا تنظر لمتغير الطاقة على كونه مجرد سلعة اقتصادية، بل هي أداة استراتيجية توظف لخدمة مصالحها السياسية، من خلال سعيها لتعزيز قوتها ومكانتها الإقليمية، وهذا ما فسرته نظرية الاقتصاد السياسي الدولي، حول استحالة الفصل بين السوق والسياسة، فقد كان أي قرار اتخذته أنقرة بشأن الاستثمار في الطاقة، له اعتباراته الجيوسياسية والاستراتيجية.

➢ المطلب الثالث: استراتيجية الطاقة في تركيا وارتباطه بالسياسة الخارجية

عبر ما تم التطرق له من تحديد لأهم خطوط الأنابيب، سواء تلك المتعلقة بالنفط أو الغاز الطبيعي، تحاول تركيا ضمن استراتيجيتها الكبرى للطاقة تحويل جغرافيتها لمركز لبيع وشراء الموارد الطاقوية، بحيث لا تستورد فقط لتغطية الحاجيات المحلية وحسب، بل تعيد تصديرها للمشترين النهائيين والتي ستسمح لها بأن تعطي شروط للبيع، بعيدا عن شروط المورد الأصلي، مما سيسمح بوضع تركيا في قلب نظام الطاقة الإقليمي، الذي سيمكنها من التأثير وبشكل أكثر من فعال على الأنظمة المرتبطة بمجالها الحيوي، بالتالي تشكل كل من مشاريع تطوير البنية التحتية للنقل البري أو البحري للطاقة الركيزة الأساسية للاستراتيجية الإقليمية للطاقة في تركيا.[2]

لذلك بوجه عام، تهيمن الطاقة على التفكير الاستراتيجي لتركيا، والتي تستخدمها أنقرة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فهذه الأنابيب الناقلة للطاقة تدعم بشكل أو بآخر سياسة تركيا المتعلقة بصفر مشاكل، فدائما ما شهدت ارتباطات بين المبادئ المشكلة لسياسات الطاقة ومبادئ السياسة الخارجية التركية، والتي تزامنت مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، الذي عزز من تعاون تركيا

[1] Aliaksandr Novikau, Op.cit، p4.
[2] Ammar bnsoltan ، Ali Hachad، Energy Security Strategy and Its Impacts on Turkish Foreign policy، Algerian Journal of Humman and Social Sciences، Vol 09, No 2، 2021، p473-474.

الإقليمي، وزاد من انفتاحها على المناطق المجاورة، وأنتج دبلوماسية متعددة الاتجاهات، فهي تتميز بكونها نشطة وتتوازى في نفس الوقت مع سياسات الطاقة،[1] لذلك أكد **داوود أغلو** عليها، كونها تمثل الأساس الجيوسياسي لاستراتيجية السياسة الخارجية، ولذلك نرى أن تركيا تركز وبشكل كبير في استراتيجيتها على سوق الغاز، أكثر من سوق النفط، فهي تقع بمنطقة كمية الغاز الطبيعي فيها أكبر من النفط، كذلك أن ليس هنالك تسقيف لأسعار الغاز، بل هو خاضع لحسابات اقتصادية وجيوسياسية، كذلك علاقة الغاز بالانتقال الطاقوي، وعلى هذا الأساس فإن أهداف تركيا في المجال الطاقة على رأس أولويات سياستها الخارجية.[2]

تقدم على هذا الأساس، وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا استراتيجيتها كل خمس سنوات، وتشارك في صياغتها هيئات حكومية وغير حكومية، فالأولى تتمثل في كل من رئاسة الوزراء التي تضطلع في صنع السياسات والتخطيط وإدارة عمليات العطاءات والتوجيه والتشريع، ووزارة الطاقة التي ستشارك في العملية برمتها، وتتولى تحديد الأهداف السياسية، بالإضافة إلى وزارة الخارجية التي ستهتم بالبروتكولات في سياسات الخارجية الطاقوية، من حيث الدعاية والاتصالات والمعلومات، وكذا وزارة المالية التي ستقوم بالنمذجة المالية وأمور التمويلات، بالإضافة إلى جهاز الاستخبارات الحكومي التركي، والقوات المسلحة التركية، ومجلس الأمن القومي، الذي ستوكل لهم قضايا أمن الدولة وأدوات الضغط، ونجد أيضا وكالة الطاقة الذرية ومجلس البحوث العلمية والتكنولوجية، التي ستعمل في نقل كل ما هو تكنولوجي في الطاقة، وصولا إلى الجهات الغير الرسمية المتمثلة في الشركات الخاصة، سواء كانت تابعة للدولة التركية أو شركات أجنبية التي ستشارك في كل الخطوات عملية صنع السياسة الطاقوية تقريبا،[3] وفي ظل كل الأجهزة السابقة فإن حزب العدالة والتنمية، قد لعب دورا مهما في تحديد استراتيجيات الطاقة منذ وصوله للحكم سنة 2002، ومن بين أهم العناصر الأساسية التي سعى لها الحزب لتحقيقها ضمن استراتيجية الطاقة، والتي عبرت عن بعدها الدولي: أولها هو ضمان تنويع طرق ومصادر توريد النفط والغاز الطبيعي، مع الأخذ في الاعتبار زيادة الطلب والاعتماد الخارجي، كذلك المساهمة في أمن الطاقة الإقليمي والعالمي، وأن تصبح مركزا تجاريا إقليميا في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى زيادة حصة الطاقات المحلية والمتجددة في إنتاج الكهرباء، وإدراج الطاقة النووية في

[1] Muharrem Eksi، The Role of Energy in Turkish Foreign Policy، The Turkish YearBook of International Relations، Vol 41، 2010، p62.

[2] علي حاشد، مصدر سابق، ص155.

[3] Muharrem Eksi،Op.cit، p66.

سلة الطاقة.[1] وكمثال على أهم الاستراتيجيات الطاقوية التي تم تقريرها في السياسة التركية هي تلك التي كانت بين سنتي 2015-2019 تمثلت أهدافها في:

- توفير بنية تحتية فعالة لقطاع الطاقة.
- تحقيق أعلى نسبة تنويع للطاقة.
- الاندماج مع أسواق الطاقة الإقليمية ولعب دور رئيسي على الساحة الدولية.
- رفع إنتاج النفط الخام المحلي ليصل ل 13,6%، وخفض حصة استهلاك الغاز لإنتاج الكهرباء ليصل ل 38%.
- زيادة سعة تخزين الغاز من 2,6 إلى 3,5 مليار متر مكعب بحلول 2019.
- زيادة مساهمة الطاقات المتجددة، وانشاء محطات نووية لتغطية الاستهلاك المحلي.
- اشراك القطاع الخاص في تنفيذ اهداف الاستراتيجية الوطنية للطاقة.[2]

بالرغم من النتائج الإيجابية أو السلبية التي حققتها هذه الاستراتيجية، إلا أنها كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السياسة الخارجية التركية، والتي تمثلت في اكتشاف تركيا للغاز في البحر الأسود بقيمة 405 مليار متر مكعب، ليكسبها موقف قوي أمام الدول المصدرة للغاز في المنطقة، كما جعلها تخفض من اعتمادها للغاز من طرف الشريك الروسي، كما أثر على قراراتها بشكل إيجابي في القضايا الإقليمية كالصراع في سوريا وليبيا، وحتى مكنها من تصدير الكهرباء للعراق، الذي عزز من موقفها أمام إيران التي عجزت بدورها عن مواصلة تصدير الكهرباء للعراق، ناهيك عن أن الأنابيب المارة في تركيا ستعزز من موقفها أمام اليونان، في ضل توتراتها المتزايدة بشأن غاز شرق البحر الأبيض المتوسط.[3]

[1] La stratégie énergétique internationale de la Türkiye, in: https://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.fr.mfa#, date of access (20-04-2025).
[2] Ammar bnsoltan, Ali Hachad، Op.cit، p490-491.
[3] Ibid، p469.

خلاصة الفصل الأول:

أوضح هذا الفصل القيمة البالغة التي يحظى بها موقع تركيا الجغرافي والجيوسياسي، على أساس توسطها للعالم والقارات، الذي جعل منها مفترق طرق الطاقة والتجارة بين الشرق والغرب، فموضعها الاستراتيجي لا يكسبها فقط مزايا جغرافية، بل وحتى يقود بها للعب أدوار إقليمية ودولية متقدمة في ملفات متعددة، وعلى رأسها الطاقة.

بين الفصل كذلك التطور التاريخي للدولة التركية، من الحقبة العثمانية إلى تأسيس الجمهورية، وصولا لحكم حزب العدالة والتنمية، والتي أبرزت البدائل والإصلاحات التي تبنتها الدولة من أجل تحقيق توجه تصاعدي لتتجاوز بها تصنيفها كدولة متوسطة القوة، أو فاعل مؤثر، نحو لإيجاد دور إقليمي ودولي.

وفي ظل هذه المعطيات، برز المتغير الطاقوي كأداة استراتيجية محورية في السياسات التركية، كون أن الطاقة، منصبة في الأمن القومي للبلاد، والتي فاقت من أن تكون وفقط كحاجة اقتصادية لأنقرة، بل أصبحت ركيزة وجودية لها.

الفصل الثاني

تمهيد:

منذ عدة سنوات وضعت تركيا لنفسها هدفا يتمثل في دراسة قضاياها المتعددة سواء الداخلية أو الخارجية، وفي نفس الوقت أصبح من المألوف الإشارة إلى أهمية قضايا الطاقة، والدور الكبير الذي اكتسبته أنقرة في هذا المجال، بحيث يشهد في الكثير من الأحيان العديد من التقلبات والانعطافات التي سيتغير فيها ألعاب التحالفات بسرعة كبيرة مما يجعل الفهم لمستوى هذه القضايا معقد جدا.

في ظل الرهانات السياسية العالمية، تحاول تركيا اليوم تجسيد مكانتها على الساحة الدولية الطاقوية، من دون أن تواجه أي معارضة لهذا التطور، هذه المكانة التي تتمثل في وصولها كمركز إقليمي للطاقة، لم تعد متعلقة بالبعد الاقتصادي وحسب، بل تجاوز الأمر لأبعاد سياسية وجيوسياسية، منحتها أدوات للقوة أثرت على توازناتها وبشكل كبير مع الدول الأخرى، وخاصة تلك المجاورة لها، فهذا الصعود التركي أتاح لها تفوقا نوعي على حساب الدول الأخرى.

في ضوء ما جاء في الفصل الأول، نسعى في هذا الفصل الثاني المعنون "تركيا كمركز إقليمي للطاقة"، إلى الخوض في تحليل وتفسير دور تركيا في سوق الطاقة الإقليمية، ومكانتها في السوق الدولية، مستغلة بذلك دبلوماسيتها الطاقوية، عبر استعراض علاقاتها مع الدول المنتجة، أو المصدرة للطاقة، بالإضافة إلى التطرق لجهود تركيا في التحول إلى الطاقات النظيفة، مبرزين في الأخير إمكانية انتقال تركيا كمركز إقليمي للطاقة من عدمه، وتأثير ذلك على قوتها الإقليمية.

➢ المبحث الأول: أثر متغير الطاقة في تشكيل التوجهات الخارجية التركية

دائما ما عانت تركيا من انعدام قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة، أدى هذا بها إلى تطوير بنيتها التحتية على فترات مبكرة، لجلب كل من النفط والغاز لها من روسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ليتطور طموحها فيما بعد لتمتد لأوروبا، وتضع نفسها كنقطة عبور أساسية وإلزامية للطاقة، ومن أجل ترسيخ هذا الأخير عملت على استغلال سياستها الخارجية في شقها الدبلوماسي الطاقوي، من أجل إحداث تعاون طويل الأمد مع شركاء موثوقين، لبناء قاعد طاقة يصعب زعزعتها، والتي ستمثل اتجاه ثمين لتركيا في تعزيز علاقات القوة لها، فدائما ما تأثرت ارتباطات تركيا بالقوى الكبرى كروسيا والاتحاد الأوروبي، وحتى كل من غيران وأذربيجان إلى حد كبير بسياستها الطاقوية.

➢ المطلب الأول: الرهانات الطاقوية التركية في شمال آسيا وآسيا الوسطى

1- شمال آسيا:

روسيا: تعد روسيا من بين أهم اللاعبين في سوق الطاقة الدولي، وكذلك من بين أهم الدول التي تنتج الطاقة على حدود تركيا، بحيث بلغ إجمالي إنتاج روسيا من النفط الخام والمكثفات 10,5 مليون برميل، أي ما سيعادل 14% من إجمالي امدادات الطاقة العالمية، فعامل الطاقة في روسيا يلعب دورا رئيسي في اقتصادها، كونها هي من تحركه على اعتبار أن الموارد الطاقوية من أكبر ما تصدر روسيا للخارج، فتنتج شركة **Rosneft** حوالي 50% من نفط البلاد، وشركة **Gazprom** ما يعادل 75% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي.[1] وعليه تصنف روسيا كثالث أكبر منتج للنفط، وأكبر منتج للغاز، والذي يمتعها من جانب آخر ان تمتلك اكتفائها الذاتي من حيث الطاقة، وهذا أمر بالغ الأهمية لنموها.

تاريخيا كانت العلاقات الروسية التركية تشهد توترات، بدايتها مع الإمبراطوريتان العثمانية والروسية القيصرية، حول من سيمتلك النفوذ في المنطقة، ثم امتد هذا الخلاف إلى الحرب الباردة بعد أن انظمت تركيا لحلف الناتو مواجهة بذلك الاتحاد السوفياتي، إلى أن تحسنت العلاقات الدبلوماسية نوعا ما بعد نهاية الحرب الباردة، لكن التنافس بينهما ظل موجود وقائم في كل ما هو متعلق بالطاقة، حول خطوط الأنابيب والنفوذ على المناطق الغنية بالموارد الأحفورية، كحوض بحر القزوين، غير أن

[1] Suinbay Suyundikov and Ahmet Gokbel، The Role Of Energy in Turkey –Russia relations: A View from the Perspective of Mutual Dependence،Insight Turkey 2023، Vol 45، No 04، p202-203.

جهود السياسية الخارجية، دائما ما أدت إلى إجاد تعاون وتوسيع للتجارة بين البلدين في المجال الطاقوي، وأكبر مثال على ذلك هو مشروع أنبوب السيل الأزرق،[1] والذي جاء على خلفية أن روسيا عملت على تقليص دور أوكرانيا كدولة عبور، عبر وقفها لتشغيل خط أنابيب السيل الجنوبي، من أجل أن تخرج روسيا من اعتمادها الأحادي على دولة واحدة، والتي شهدت معها العديد من الأزمات، وحتى لا تخضع هي الأخرى لسوق واحدة وفقط، لذلك سعت جاهدة إلى تنويع مصادر خطوط الأنابيب للوصول إلى مناطق من آسيا والمحيط الهادئ، لاسيما كل من أسواق الصين واليابان.[2]

أما من جانب تركيا، فإن على الرغم من محولات سياسة دبلوماسيتها الطاقوية، عدم إظهار ذلك التحييز لأي طرف في ظل الصراع بين روسيا والغرب، إلا أن وقوع الحادث الذي أودى لإسقاط الطائرة الروسية من نوع سو-24 من قبل مقاتلة تركية من نوع اف-16 في نوفمبر 2015، أحدث تجميد للعلاقات السياسية والاقتصادية بين العاصمتين موسكو وأنقرة، والتي أودت بالمشاريع التي كان من المقرر قيامها في المجال الطاقوي أن توقفت، فتسبب في أن يكون أمن امدادات الطاقة لتركيا مهدد من جهة، وأن تخسر روسيا سوق مهمة كتركيا كونها من أكبر مشتري الغاز الروسي من ناحية أخرى، حتى أن هذا الأمر قد أثر وبالسلب على دول المنطقة، فمن غير الممكن أن تتخذ كل من دول آسيا الوسطى أو دول القوقاز أحد الطرفين لتقف بجانبه، لأن مصلحة تلك الدول راجعة بالأساس إلى التعاون بين تركيا وروسيا، لكن مع إدراك حزب العدالة والتنمية لأهمية العلاقات بين البلدين فقد استعانت تركيا بدبلوماسيتها الطاقوية القائمة على صفر مشاكل، وأرسل على إثرها الرئيس التركي **رجب الطيب أردوغان**، رسالة اعتذار إلى الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** مؤكدا اسفه على ما حدث، وطلب فيها بصريح العبارة إعادة استئناف العلاقات بين البلدين.[3]

من بين أهم الآثار السلبية التي لاحقت الدولة التركية على إثر هذه الواقعة هي: تأثر الصناعة والسياحة في تركيا بشكل خطير، والتي تراجعت أكثر في عام 2017، كذلك قاطعت روسيا السلع التركية، وبدأت بالبحث عن مصادر جديدة، في حين تكبدت الصادرات الزراعية التركية خسائر كبيرة في السوق الروسي، لذلك فسرت رسالة الرئيس **أردوغان** على أنها استجابة للشرط الكرملين، الذي

[1] Ali Tekin، Iva Walterova، Turkey's Geopolitical Role: The Energy Angel، Middle East Policy، Vol ، No 1، 2007، p88.
[2] Suinbay Suyundikov and Ahmet Gokbel، Op.Cit، p204.
[3] Yusif Huseynov، Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy، International Journal of Energy Economics and Policy، Vol 7، No 03، 2017، p340-342.

طالب بالاعتذار، في مقابل رحب **بوتين** بنظيره في سانت بطرسبرغ لإطلاق عملية تطبيع العلاقات الثنائية عبر جهد دبلوماسي حذر.[1]

إن السياسة الخارجية الروسية تميل بشكل كبير إلى استخدام الطاقة كأداة للحفاظ على احتكارها لهذا المجال، فشركة **Gazprom** الروسية لها قدرة القضاء على أي منافسة أو مشاريع يتم تطويرها خارج سيطرتها، فهي لوحدها تلبي حاجيات البلقان وجزء كبير من الدول الأوروبية، مانعة أي محاولات للدخول لسوق الغاز الأوروبية من دون سيطرة روسية، وهذا ما قد يبعد تركيا من إمكانيات نقل الغاز.[2] إلا أن من بعد قيام الحرب الروسية الأوكرانية، وقطع إمدادات الغاز عن أوروبا التي كانت تنقل عبر أوكرانيا، هنا سنحت الفرصة بشكل أكبر لتركيا من جانب إيجابيي، فببساطة، سياسات الطاقة العالمية تتحدد عبر عاملين أساسين الأول: وهو نقل الطاقة والثاني: يتمثل في تنوع الموردين، وعلى هذا الأساس روسيا هنا تظل لاعبا رئيسيا في خطوط الأنابيب، لكن الموقع الجغرافي لتركيا وخاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، أكسبت أنقرة ميزة البديل الأفضل إن لم يكن الأول لأوروبا، على هذا الأساس تركيا طريق آمن لنقل الطاقة لها.[3]

نستطيع القول أن هذا الترابط الغير المتكافئ بين كل من روسيا وتركيا، لا يقوم على أساس منطقية الربح والخسارة، بل هو ضرورة فرضتها الطبيعة على تركيا في علاقاتها مع روسيا، ففي حالت ما إذا كان هنالك بوادر لأزمات مع روسيا، لن تخسر تركيا فوائدها من التجارة معها وحسب، بل ستواجه مخاطر اقتصادية وسياسية، وهذا لتبعيتها الكبيرة للغاز الروسي، وعليه سيقود هذا الأمر لتضييق الخيارات الاستراتيجية لتركيا لعدم التماثل في ميزان الطاقة بين كل من الدولتين، والذي يبرز وبشكل واضح هرمية القوة بين الفاعلين، وموقف الضعف التي تحتله تركيا في هذا الغطار،[4] لذلك نرى تركيا تبحث من أجل أن تفعل ترابط متكافئ مع دول أخرى في المنطقة، لخلق مشهد طاقة أكثر توازنا وأمنا لتركيا.

2- آسيا الوسطى والقوقاز:

من بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كانت تركيا من بين الدول السباقة في الاعتراف بالدول الوليدة التي نشأت في القوقاز وآسيا الوسطى، بحيث سارعت تركيا في إقامة علاقات سياسية

[1] Ünal Çeviköz، COULD TURKEY BECOME A NEW ENERGY TRADE HUB IN SOUTH EAST EUROPE?, Turkish policy Quartely، Vol 15، No 03، 2016، p68.
[2] Ali Tekin، Op.cit، p89.
[3] Suinbay Suyundikov and Ahmet Gokbel، Op.cit، p213.
[4] Ibid، p216.

ودبلوماسية، وحتى أنها قد قدمت دعما اقتصاديا للتك الدول، على أن تصبح أنقرة كنموذج لهذه للجمهوريات المستقلة فيما بعد، لكنها قد فشلت بسبب قوة روسيا بسياستها لملأ الفراغ، الذي كان واقعا في تلك المنطقة من جهة، والإشكالات الداخلية التي عانت منها تركيا في تسعينيات القرن العشرين من جهة أخرى، فضلا على أن الأتراك في تلك المرحلة كان لهم اقتناع بإن الحفاظ على العلاقات مع هذه الدول لا يتطلب ذلك الجهد الكبير، على أساس وجود الروابط التاريخية والعرقية التي تجمعهم مع بعضهم البعض، إلا أن هذا الأمر أفضى لتعثرات فتفاقمت التوترات بين تركيا ودول القوقاز وآسيا الوسطى على المدى الطويل، بحيث أن العلاقة التي قامت، كانت بدايتها عاطفية بناء على أن تركيا هي الحامي والأخ الأكبر، لكن هذا الدور أصبح يفوق ما قد تستطيع أن تحققه، ومن بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم والإصلاحات التي قام بها، كانت دافعة للدولة التركية إلى الخوض في أن تصبح مركزا المنطقة.[1]

تركمانستان: تعد تركمانستان من بين الدول المطلة على بحر قزوين، على الرغم من الخلاف على هذا الأخير، وخاصة في مسألة ترسيم حدوده البحرية، جعل العديد من حقول الغاز والنفط الضخمة في ذلك البحر غير مستغلة، لاسيما في جزئه الجنوبي المتعلق بجلب الغاز التركمانستاني إلى سوق الاتحاد الأوروبي، من دون الاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية.[2]

تحتل دولة تركمانستان المرتبة الرابعة عالميا من احتياطات الغاز من بعد كل من روسيا، إيران وقطر بحيث بلغت حصتها ما يقدر 9,3% من الاحتياطي العالمي، خصوصا من بعد الاكتشافات الغازية المهمة كحقل جالكينيش، والذي مكن تركمانستان من أن يصبح احتياطها للغاز ما يقدر ب 17,5 ترليون متر مكعب، بالتالي يمكن على أساس هذه الأرقام اعتبار تركمانستان من بين القوى الطاقوية المهمة في بحر قزوين، والتي رأت فيها تركيا كأحد الدول التي ستمكنها من تحقيق هدفها الاستراتيجي في أن تصبح مركزا إقليميا للطاقة، وعقب ما أصبحت تركمانستان تصدر الغاز عبر خط الأنابيب العابر لبحر القزوين**TCP**، هذا الأخير ظهرت على أساسه رؤيا أخرى جديدة، متعلقة بمشروع سيربط الأنبوب العابر لبحر قزوين بممر الغاز الجنوبي، من أجل تصدير الغاز إلى أوروبا، بحيث سيمتد بطول 300 ألف كيلومتر وينقل ما يقدر 30 مليار متر مكعب من الغاز.[3]

[1] Simone Tagliapietra،The Rise of Turkey and the New Mediterranean Challenges and Opportunities for Energy Cooperation in a Region in Transition، Fondazione Eni Enrico Mattei، 2012، p21.
[2] Remziye Yilmaz-Bozkus، Main Determinants of Turkey's Foreign Oil and Natural Gas Strategy، Ekonomi, Politika & Finans Araştırmaları Dergisi، Journal of Research in Economics, Politics & Finance،Vol2، No3، 2018، P120.
[3] Ersin Merdan، Op.cit، p22.

خريطة رقم06: يوضح مشروع خط أنبوب الغاز تركمنستان – تركيا.

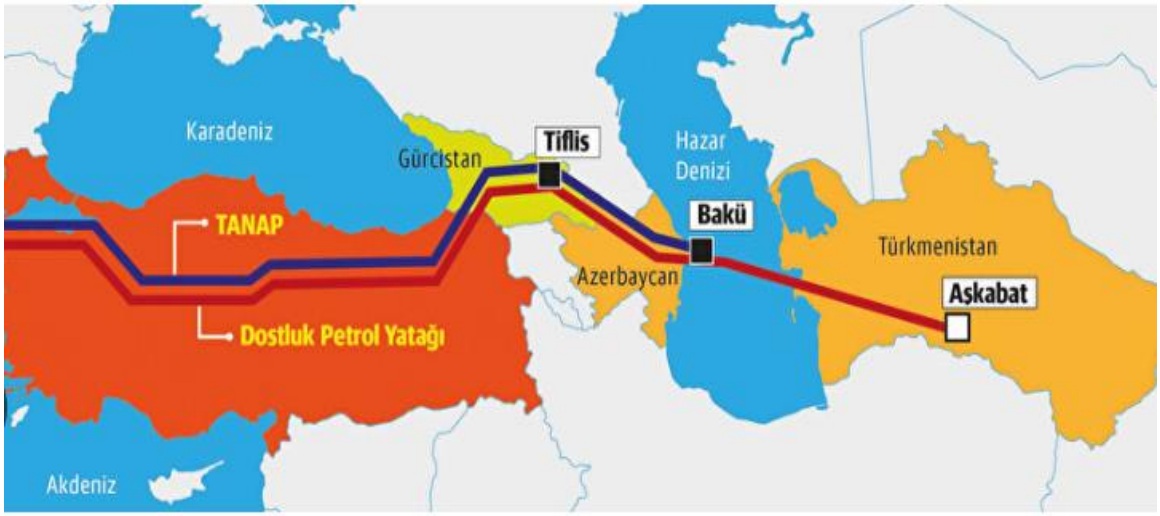

المصدر :

Atilla Yeşilada, Will Turkmeni gas flow to Europe through Turkey?, in: https://www.paturkey.com/news/2024/will-turkmeni-gas-flow-to-europe-/through-turkey-15287, date of access (15-04-2025).

غير أن هذا المشروع لم يحرز ذلك التقدم الكبير، لأسباب منها داخلية متعلقة بعد الاهتمام الكبير من الطرف التركمانستاني لهذا المشروع، في ضوء توسعها نحو الشرق وتركيزها الكبير على نقل غازها إلى الصين، حتى أنها في العديد من المرات قد رفضت اجتماعات مع مفوضية الطاقة للاتحاد الأوروبي، وهذا بسبب خوفها من ضغوطات روسيا عليها، وكذا النتائج الإيجابية التي حققتها مع الشريك الصيني والتي دفعتها أن لا تبحث عن شركاء آخرين، لاسيما مع تسهيل الصينين للتركمان بأنهم هم من سيتولون بناء هذا المشروع، وسيكونون مسيطرين على البنية التحتية الخاصة بنقل الغاز، وعليه كان سببا في أن يكون موقف الاتحاد الأوروبي ضعيف، الذي لا يمتلك الموارد الكافية ومتردد من ناحية أخرى في تحدي روسيا، أما الأسباب الخارجية تمثلت في التدخلات الإقليمية لكل من روسيا وإيران، التي أكدتا على أن مثل هذا المشروع قد يهدد حصتهما من سوق الطاقة، وأن لاكتمال مثل هذا المشروع يجب موافقة جميع الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، كذلك من بين أهم ما عطل هذا المشروع هو تكلفته الباهظة المتعلقة ببناء الأنبوب تحت البحر، وحتى أن الخيار المتعلق بنقل

الغاز التركمانستاني بصيغته المسالة **GNL** عبر كل من البحر الأسود، او الخليج العربي هو أمر مكلف وبدرجة أكبر.[1]

إن الجهود الدبلوماسية الطاقوية التركية اتجاه تركمانستان، عرفت نشاطا أكبر بعد قيام الحرب الروسية الأوكرانية، والذي أعاد الغاز التركماني إلى واجهة الأولويات في سياسة أنقرة، كونها اللاعب الرئيسي لنقل غاز تركمانستان إلى الغرب الأوروبي،[2] ومن بعد مفاوضات بين البلدين اتفقتا أخيرا على بدأ توريد الغاز التركماني إلى تركيا بداية من مارس 2025، فوقع عقد بين الشركة التركية **BOTAS** و الشركة التركمانستانية **TERMENGAZ** بمقدار تزويد للغاز 1,3 مليار متر مكعب، فبالرغم من أنها تعد كمية صغيرة لكنها ستكون خطوة مهمة بالنسبة لتركيا مستقبلا لقيام بشراكات واستثمارات أوسع في مسالة انشاء الأنابيب الجديدة لتصدير الطاقة، فاعتبر وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي **ألب أرسلان بيرقدار** أن هذا الاتفاق هو خطوة تاريخية، فقد تساهم بحسب التقديرات في زيادة حصة الغاز التركمانستاني إلى 65 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، تحديدا وأن تركيا تمتلك البنية التحتية الجاهزة لاستقبال ذلك الغاز، مع إمكانية إعادة تصديره إلى أوروبا، في ظل طلبها المتزايد على الطاقة، وهذا ما سيتماشى مع استراتيجية أنقرة لتصبح مركزا إقليميا للطاقة، حتى وإن كانت الكمية الحالية لن تسد حاجيات أوروبا، إلا أن بالنسبة لتركيا سيعزز لها هذا امتلاك ميزة إضافية في التحكم في امدادات الطاقة للقارة الأوروبية.[3]

أذربيجان: شهدت أذربيجان وضع سياسي واقتصادي جد متدهور بعد أن أخذت استقلالها سنة 1992، وازداد الوضع السلبي في البلاد بشكل أكبر أثناء و بعد حربها مع أرمينيا، ولكن مع ميزة هذا البلد الغني بالطاقة لاسيما فيما تعلق بحقول النفط البحرية الضخمة، سعت أذربيجان أن يكون لها دور بارز في سوق الطاقة العالمي، فمنعها افتقارها للتكنولوجيا والموارد المالية للقيام بهذا الأمر، وعليه دخلت تركيا بدبلوماسيتها الطاقوية على هذا الخط، فقد كان لها ادراك كبير بأهمية تغير الوضع الجيوسياسي بالمنطقة بعد أن إنهار الاتحاد السوفياتي والفرص التي أصبحت على الواجهة، وعليه استغلت أنقرة حالة الضعف التي عانت منها أذربيجان، موظفة في ذلك التقارب الجغرافي من جهة،

---

[1] Ibid، p23-24.

[2] مع وصول الغاز التركمانستاني.. تركيا تعزز أمن الطاقة وتنوّع مصادرها، في: https://2h.ae/BiOA ، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

[3] زيد اسليم، هل يمهد اتفاق الغاز بين تركيا وتركمانستان لعهد جديد في أمن الطاقة؟، في: https://2h.ae/nSQA ، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

والحضاري والعرقي والديني من جهة أخرى للبلدين، فوقعت أذربيجان بما عرفت باتفاقية القرن مع شركات غربية من ثماني دول، محرزة تركيا صدارتها بشركة **TPAO** مع مرور الوقت، وعلى الرغم من أن حصة الشركة التركية في البداية لم يتجاوز إلا 1,75%، لكنه شكل أهمية كبرى لأنقرة، فكان لأول مرة في تاريخها ستقوم بأعمال متعلقة بالطاقة خارج تركيا.[1]

واستنادا على ذلك يمكن رؤية العلاقات التركية الأذربيجانية على أنها علاقات طاقوية بامتياز، بالرغم من التوترات التي حدثت بين البلدين بسبب سعي تركيا لتطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا في 2008، والتي ترفضه بشكل قاطع أذربيجان، فأكد الكثيرون من الخبراء السياسيين أن هذا التدخل التركي من شأنه أن يخلق ضررا على المدى الطويل في العلاقات بين الدولتين، ولكن مع التصور الاستراتيجي القوي لصانع القرار التركي بأهمية الشريك الاذربيجاني بشكل خاص، وأهمية منطقة القوقاز على أنها منطقة للنفوذ بشكل عام، خصوصا على مستوى الإطار الطاقوي، وسعي كذلك أذربيجان للابتعاد عن النموذج الواحد في سياستها الخارجية، والعمل على تنويعها بأطراف متعددة بعيدا عن روسيا، وعليه تمكنت كل من أنقرة و باكو من تجاوز الأمر معطين آفاقا جديدة بين البلدين.[2]

يمكن وصف العلاقات الطاقوية بين تركيا وأذربيجان على أنها متعددة الأوجه، والتي دائما ما عبر عنها بعبارة أمة واحة ودولتين، مؤكدين بذلك على الترابط الكبير بين البلدين والذي بدأ على مراحل مبكرة بتوقيعهما على شراكات، للقيام بمشاريع كبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، والتي تم ذكرها سابقا، والتي سمحت لتركيا بأن تزيد من طموحاتها لتصبح مركزا للطاقة، لكي تتحصل على نفوذ ومكاسب سواء كانت سياسية أو اقتصادية على المستوى الإقليمي لها، وحتى أن هذا الأمر لن يفيد تركيا وحسب، بل وحتى سيفيد الشريك الأذربيجاني من خلال إمكانية وصوله لسوق الغاز الأوروبية عبر مشروع **TANAP**، والذي تم التفصيل فيه سابقا، فمن بعد ما كانت أذربيجان دولة تحصل على الاستثمارات من تركيا أصبحت دولة تصنع الاستثمار في تركيا.[3] بحيث كانت للاستثمارات التي قامت بها شركة **SOCAR** الأذربيجانية اسهام كبير في تقوية التعاون بين الدولتين في مجال الطاقة، بحجم

[1] Rovshan Ibrahimov، Turkish-Azerbaijani Energy Relation: Significant Leverage in the Implementation of the Foreign Policy Interests of Both Countries، Hankuk University of Foreign Studies، South Korea، Insight Turkey، Vol 17 ، No 2، 2015، P83-84.

[2] Bulent Aras، Turkish-Azerbaijani Energy Relations، GLOBAL TURKEY IN EUROPE، Policy Brief، 2014، P2-3.

[3] Suleymanov Elchin، Cihan Bulut، Farhad Rahmanov، Economic and Plitical Analysis of Azerbaijan-Turkey Energy Realations، Journal of Managment ، Economics and Industrial Organization، Torain Publishing Limited، Vol 1، No 2، 2017، p33-34.

قدر ب 20 مليار دولار، ما جعل لهذه الشراكة بين الجانبين ذات المنفعة المشتركة، أن تكون عاملا رئيسيا في تحقيق أهداف السياسية الخارجية سواء لتركيا أو حتى أذربيجان.

تم التسهيل من كلا الجانبيين في بناء قواعد تجارية قوية، وأن يستثمر كل طرف في اقتصاد الآخر، من صناعات جزئية أو بناءات البنية التحتية وحتى التكنولوجيا، فقدر اليوم عدد الشركات التركية في أذربيجان بنحو 3000 شركة والتي تعمل غالبيتها في مجال الطاقة، والتي تجاوزت عوائدها أكثر من 6 مليار دولار، وانعكس هذا بطبيعة الحال بالإيجاب على اقتصاديات كلا البلدين، بخلقه نوع من العلاقات الثنائية المميزة، فدائما ما لوحظ الدعم اللامتناهي في السياسة الخارجية التركية لأذربيجان خاصة حين دعتها سنة 2016 لحضور قمة مجموعة العشرين، والذي هو حدث دبلوماسي أكثر من مهم بالنسبة لأذربيجان، وحتى حين أغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا في ظل خلافها على إقليم ناغورنو كارابخ، فقد أكدت أنها لن تعيد فتحها إلا بعد أن تنسحب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية.[1] هذا الدعم الدبلوماسي لتركيا ووقوفها بجانب أذربيجان كان على هامش إمكانية المساس بسلامة خطوط الأنابيب بين تركيا وأذربيجان، وإمكانية الحاق الضرر لتلك الأنابيب من قبل القوات الأرمينية، والذي لن تسمح به أنقرة أن يقع، وعليه تغلبت الروابط الطاقوية وجعلت من تركيا تختار الشريك الأذربيجاني على حساب الأرميني.[2]

مع بدايات الألفيات و صعود حزب العادلة والتنمية للحكم، كان هنالك تغير نوعا ما في أولويات السياسة الخارجية التركية في مجال الطاقة نحو أذربيجان، وحتى نحو دول آسيا الوسطى، ففعلت أنقرة دبلوماسيتها الطاقوية التي كان لها الاستخدام والتوظيف الماهر للموقع الجغرافي لتركيا ولتراثها وتاريخها وروابطها مع دول المنطقة لتحقيق غاية صفر مشاكل، بحيث تمثلت القراءات الجديدة في ترسيخ مكانتها كمركز للطاقة، الذي سيعد جزءا لا يتجزأ في استراتيجيتها لزيادة قوتها الإقليمية، وقد شكلت أذربيجان الطريق الأساسي لهذا الطموح، فبفضل خط أنابيب **باكو تبلسي جيهان** استطاعت تركيا من أن تصبح طريق رئيسي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، والذي ساهم هذا الأمر من أن تنخرط كذلك في شراكات مع دول المنطقة كتركمنستان وحتى كازاخستان واللذان أصبحا كذلك يوردان النفط إلى تركيا، التي تزايدت كمياته مع مرور السنوات، فكان للبنية التحتية لخطوط الأنابيب دور بالغ الأهمية في تحسين العلاقات الخارجية لتركيا، معتبرة نفسها جسرا لتعاون بين دول القوقاز وآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية، وبالفعل قد تم توقيع اتفاقية بين كل من الجبل

[1] Yusif Huseynov، Op.cit، p338-339.
[2] Bulent Aras، Op.cit، p3.

السود، ألبانيا، البوسنة والهرسك وكرواتيا مذكرة لبناء خط أنبوب غاز جديد يمر من البحر الأيوني إلى البحر الدرياتيكي بطول 530 كيلومترا، فسيكون جزء من أنبوب **TAP** للحصول على الغاز الأذربيجاني وسيقلل الاعتماد على روسيا، وحتى في المستقبل سيصدر الغاز لكل من رومانيا، المجر والنمسا وسيحقق على أساس ذلك أهداف السياسة الخارجية التركية.[1]

الشكل رقم 13: نسبة واردات الغاز التركية لسنة 2023.

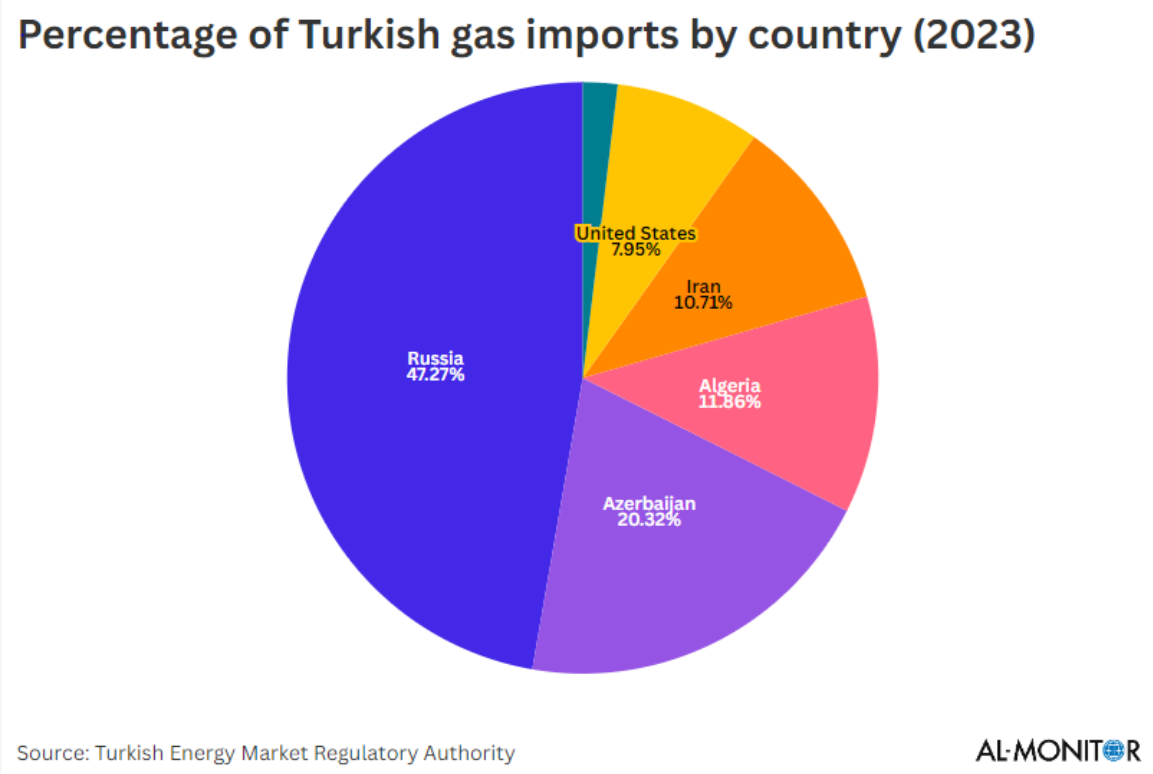

المصدر:

Jack Dutton, For the first time, Turkmenistan supplies gas directly to Türkiye. What you should know, In: https://www.al-monitor.com/ar/originals/2025/02/lawl-mrt-trkmanstan-tzwd-trkya-balghaz-mbashrt-ma-aldhy-yjb-trfh, date of access (15-04-2025).

[1] Rovshan Ibrahimov، Op.cit، p88-92.

هذه العلاقات الخارجية الوطيدة التي تحاول تركيا الحفاظ عليها وتطويرها مع الشريط الأذربيجاني، هي بالأساس قائمة على تحقيق المصالح التركية سواء داخليا أو خارجيا، فداخليا لا يمكن إنكار أن تركيا هي مستهلك كبير أو حتى رئيسي للغاز الأذربيجاني، بحيث قدرت سنة 2023 ب 20,32% من الواردات الكلية للغاز في تركيا محتلة المرتبة الثانية بعد روسيا، وهذا ما سيضع من أن أذربيجان تمثل البديل الأول لضمان أمن امدادات الغاز لتركيا، في حالة توقف الغاز الروسي، وأما خارجيا فهي متعلقة بشقها الإقليمي فبعد ما تم اعلان الانتصار الكامل لأذربيجان على أرمينيا، في سبتمبر 2023، سارع قائد حزب العدالة والتنمية **رجب الطيب اردوغان** ورئيس تركيا إلى لقاء الرئيس الاذربيجاني **الهام اوغلو علييف**، للبحث في بناء مشاريع جديد للطاقة، و يخص بذلك بناء خط أنابيب غاز إزمير الذي يربط تركيا بمنطقة نخجوان ذاتية الحكم التابعة لأذربيجان، التي تعتمد على الغاز الإيراني، فسيضيف هذا المشروع إمكانية تلقي الغاز من باكو عبر تركيا والذي سيأمن لها امداداتها من الغاز، وعليه سيشكل هذا المشروع إضافة كبيرة بالنسبة لأنقرة في أن تصل لطموحها كمركز للطاقة.[1]

مثل هذه العلاقات الممتازة بين البلدين قد جذبت انتباه الدول المجاورة الإقليمية أو حتى العالمية، والتي جعلت من دول القوقاز وآسيا الوسطى خاصة، من أن تبحث هي الأخرى عن استراتيجية تسمح لها بالوصول إلى السوق الأوروبية للطاقة، وعلى هذا الأساس فإن دول المنطقة مدركة وبشكل كبير أهمية تركيا في هذا الشأن، وفي قدرتها على تحقيق الرؤية المستقبلية لها في مجال الطاقة، وقد أكدت كل من تركيا وأذربيجان على أن تدعم دول المنطقة الغنية بالغاز لضمها لمشروع ممر الغاز الجنوبي **SGC**، والذي سيعزز من تحقيق الرؤية التركية لتحولها مركزا إقليميا للطاقة.[2]

شهدت المشاريع الطاقوية بين كل من تركيا وأذربيجان دعم لا متناهي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كون أن منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز جزء كبير منها مرتبط بالعالم الإسلامي، والذي يشهد عداء نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فدعم مثل هذه المشاريع هو منصب في مصالحها من أجل أن ترفع من دورها ودور الناتو في المنطقة، فلا يمكن إنكار أن أغلب دول هذه المنطقة تشكل منصة تجارب للأعمال العسكرية الأمريكية، أو حتى مناطق مساعدة بشكل كبير في الحملات

[1] Francesco Siccard، Op.cit، p24.
[2] Yusif Huseynov، Op.cit، p339.

العسكرية، كالتي قامت بها واشنطن سابقا في أفغانستان واسقطت على إثرها طالبان، وعلى ضوء هذا الأمر فقد تم الدفع بتركيا لتكون الدولة الوظيفية لكي تحقق توجهات الناتو في المنطقة.[1]

شكلت أذربيجان حالة فريدة، فهي العصب الأساسي لكي تخطوا تركيا في حلم مركزية الطاقة، خاصة وعند طرح التساؤل حول من أين ستأتي تركيا بالغاز الإضافي، لكي تنقله وتبيعه هي بنفسها إلى أوروبا؟ وهنا ستقع كل الأعين على أذربيجان، لاسيما مع الكميات الضخمة من الغاز التي توردها إلى تركيا،[2] وهذا ما سيعكس قضية رئيسية متعلقة بالفائض المحتمل، والتي تنص الاتفاقيات بين كل من تركيا وأذربيجان، أن تقوم هذه الأخيرة بالسماح لتركيا بإعادة بيع الغاز الأذربيجاني إلى أسواق أخرى، وهذا البند التي تفتقر له العديد من الاتفاقيات مع دول أخرى كروسيا وحتى إيران.[3] بالرغم من ميزات هذا البند إلا أن أذربيجان لا تسمح بالبيع الإضافي إلا للسوق اليونانية، وهذا ما سيتطلب من الدبلوماسية الطاقوية التركية مجهودات أكبر لإقناع الشريك الأذربيجاني للتوسع نحو أسواق طاقة أخرى.

- **المطلب الثاني: الرهانات الطاقوية التركية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**

1- الشرق الأوسط:

مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، تم إمداد السياسية الخارجية التركية بتصور جديد قائم على أساس أن الدولة التركية لها القدرة الكاملة، لكي تلعب على مصالح الدول المستهلكة والدول المنتجة للطاقة على حد سواء، وأن تعمل على تقريب مصالح كلا الجانبين بدلا من تباعدها، فهذا التوجه كان متزامن مع تزايد أهمية الجغرافيا السياسية للطاقة من جهة، والتحديات الخارجية التي واجهت تركيا المتعلقة بمجال الطاقة من جهة أخرى، كالحرب التي قامت بين روسيا وجورجيا سنة 2008، كذلك ما تم التطرق له سابقا حول الأزمة الأذربيجانية والأرمينية، بالإضافة إلى ما عايشه الشريك الطاقوي الإيراني في إطار أزمته النووية والحصار الذي فرض عليه، كل هذا كان دافع لتركيا من أن تتبنى نهج دبلوماسي طاقوي استباقي، بغرض خدمة مصالحها من ناحية والابتعاد عن ذلك التعلق التام للتحالفات التقليدية من ناحية أخرى، لذلك توجهت الأعين التركية إلى الشرق الأوسط، لاسيما في

[1] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي-الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 155-156.

[2] Emre Tunçalp، TURKEY'S NATURAL GAS STRATEGY: BALANCING GEOPOLITICAL GOALS & MARKET REALITIES، TURKISH POLICY QUARTELY، Vol 14، No 3، 2015، p76.

[3] John Roberts، THE TURKISH GATE: ENERGY TRANSIT AND SECURITY ISSUES، TURKISH POLICY QUARTERLY، Vol 3، No 4، p19.

ظل ما عايشته المنطقة من أزمات، وفي ظل غياب الغرب نوعا ما عن ما كان يحدث، برزت هنا السياسة الخارجية التركية، كلاعب رئيسي يحاول إيجاد الحلول وتسيير قضايا المنطقة لكي تصل لقيادتها، بطبيعة الحال هذا التحرك نحو الشرق الأوسط ليس حبا للسلام وفقط، فبالنسبة لتركيا كانت القضية الاقتصادية وعلى رأسها الطاقوية هي المحرك البارز للسياسة الخارجية التركية، في سياق أن المنطقة تشكل مناخ استثماري ممتاز لأنقرة، لذلك سارعت لإيجاد دور لها لكي يكون لها صوت يسمع، حتى لا تقف تلك الدول فيما بعد على قرارات يمكن أن تتخذها تركيا في مجال الطاقة من ناحية أخرى.[1]

إيران: دائما ما شهدت العلاقات التركية الإيرانية تقلبات عبر التاريخ، نظرا للتيار الإسلامي الإيراني من جهة والعلمانية التركية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إشكالات القضية الكردية والتقارب التركي الأمريكي، أودى كل من هذا أن تتوتر العلاقات بين البلدين وتتأثر بشكل سلبي، إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية للحكم، والتغير الذي أحدثه في نمط السياسة الخارجية التركية، فبدأت هذه الأخيرة على مدى العقد الماضي من أن تتجاوز الخلافات الأيديولوجية بينها وبين إيران على أساس نظرية صفر مشاكل، وكانت الطاقة هي حجر الزاوية في هذه العلاقة.[2] فبالرغم من التنافس الإقليمي بين كلا الدولتين، إلا أن العلاقات الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بمشاريع الطاقة، شهدت تطورات كبيرة، فأنقرة ترى طهران موردا للطاقة ذا أهمية بالغة.[3]

تعد إيران من بين أكبر الموردين للطاقة في تركيا، كما تصنف على أنها اكبر مزود لها في منطقة الشرق الأوسط،[4] فبالرغم من ضخامة الحجم المنقول من الموارد الأحفورية، لكن إيران تعتبر من أقل الموردين الآمنين، والتي عانت منها تركيا بسبب الانقطاعات على مستوى امدادات الطاقة، كما حدث سنة 2020 وكذلك سنة 2022 و 2023 على التوالي، كذلك من ناحية أخرى تشكل صادرات الغاز أهمية بالغة لإيران كونها تذر عليها بالعملة الصعبة، فكان لها مصلحة كبيرة من الحفاظ على شريك مثل تركيا، لكن في المقابل كان الاشكال الأكبر هو في عدم قدرت إيران الكافية في أن تستخرج غاز يكفي سكانها ويلبي الحاجيات التصديرية.[5] فكان السبب الرئيسي لهذه العقبات هو ما

[1] Tuncay Babali، Regional Energy Equations and Turkish foreign Policy: The Middle East and CIS، Insight Turkey، Vol 12، No 3، 2010، p147-149.
[2] Suleymanov Elchin، Op.cit، P23.
[3] احمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الخارجية، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2017، ص175-177.
[4] Ahmet Kasım Han، Turkey's Energy Strategy and the Middle East: Between a Rock and a Hard Place، Turkish Studies, 2011, Vol 12، No 4، 2011، p608.
[5] Francesco Siccard، Op.cit، p25.

عانت منه طهران من الحصار، ونظام العقوبات الذي فرض عليها من بعد اكتشاف المشروع النووي، بالتالي أثر هذا بشكل أو بآخر على قدراتها، سواء في ضعف البنية الأساسية أو حتى في امتلاكها للموارد المالية الكافية من أجل تحسينها، كما تعتبر إيران مورد غازي جد مكلف مقارنة بالموردين الآخرين لتركيا، حتى أنخط انابيب **تبريز أرضوم أنقرة** لا يشتغل بكامل طاقته والتي تم التطرق له سالفا، كذلك فإن عقود الاستلام والدفع بين كل من تركيا وإيران تقوم منع هذه الأخيرة، من أن تعيد تركيا إعادة بيع جزء من غازها إلى أطراف ثالثة، الذي سيمكن تركيا من تحقيق أرباح إضافية كونها ستضع نفسها كمورد في حد ذاته، ولكن مع التباطؤ الإيراني في تقديم تسهيلات لتركيا من اجل تطوير حقل بارس الجنوبي وحتى مذكرتي التفاهم التي وقعت سنتي 2007 و 2008، بشأن التعاون في مجال الطاقة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا ثم إلى أوروبا، لم يتم تنفيذ تلك الخطط وشهدت تعطيلات جد كبيرة، وهذا ما سيعيق لتحول تركيا كلاعب استراتيجي للطاقة.[1]

وقد كانت من بين أهم ما أعاق التفاهم بشأن الغاز الطبيعي بين تركيا وإيران، هو انعدام الثقة بين الشريكين، فكل طرف دائما ما كان حذرا في تنفيذ الاتفاقيات مع الآخر، فعندما كانت إيران تقطع الغاز على تركيا في العديد من المرات، فتركيا أيضا لم تلتزم بمستويات الاستلام والدفع المتفق عليه، حتى عند الحديث عن مسألة الأسعار التي رأتها تركيا أنها مرتفعة جدا، ومن بعد ما رفضت طهران تخفيض الأسعار لجأت تركيا إلى التحكيم الدولي للفصل في هذه المسألة، بالإضافة إلى الخلافات الإقليمية بين الطرفين لاسيما حول المسألة السورية وحتى الكردية فكل من أنقرة وطهران يدعمان الأطراف المتحاربة.[2]

على إثر هذا، كانت الدبلوماسية الطاقوية التركية تبذل مجهودات جد كبيرة مع إيران في ظل تبنيها لنهج متساهل نوعا ما اتجاه البرنامج النووي الإيراني، فكان هنالك تمسك كبير من الطرف التركي لإتمام كل ما هو مشروع متعلق بالطاقة مع إيران، كونها كانت جد حريصة على أن تبقى علاقاتها مع جيرانها بشكل جيد وقوي، بالرغم حتى من الضغوطات التي واجهتها تركيا من الطرف الأمريكي بعدم التعامل مع إيران، بعد أن أعربت أنقرة في العديد من المناسبات عدم اعتراضها على البرنامج النووي الإيراني مادام لأغراض سلمية.[3]

[1] Ahmet Kasım Han, Op.cit, p609.
[2] Elin Kinnander، The Turkish-Iranian Gas Relationship: Politically Successful, Commercially Problematic، Oxford Institute for Energy Studies، NG 38، 2010، 14.
[3] Suleymanov Elchin, Op.cit, P24 .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير التوجه التركي نحو إيران لاحتياجها الكبير من الطاقة، والتي تعد إيران فيه مورد مهم بالنسبة لها، فضلا عن ذلك كانت هنالك العديد من المحاولات من النخب التركية من جعل إيران كوسيلة للضغط، لخلق عمقها الاستراتيجي وكسر الاعتماد الكلي على روسيا، خاصة في ظل تمسك الرئيس التركي **أردوغان** بأن تركيا لن تتخلى عن طموحها، فتم التصويت بلا في مجلس الأمن حول العقوبات على إيران، عير أن التأخر في عمليات التفاهم حول المشاريع المتعلقة بالطاقة، فيما بعد انضمت تركيا إلى قرار قمة لشبونة لحلف الشمل الاطلسي مؤكدة التزامها على فرض العقوبات على إيران كونها لن تخاطر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فيمكن أن توصف العلاقات الطاقوية بين تركيا وإيران على أنها ناجحة سياسيا وفاشلة تجاريا، ولكن هنا سيطرح تساؤل: لماذا كل هذا التمسك بين البلدين لتطوير علاقتهما في مجال الغاز في ظل مسار تاريخي غير ناجح نوعا ما؟، فالإجابة هي ببساطة: إن تجارة الغاز الطبيعي لا تصنف في أولويات العلاقة بين البلدين، بل هو يعد جزء لترسيخ العلاقات السياسية، فمن جهة إيران ترى تركيا على أنها أفضل معبر لخروجها من عزلتها ووصولها للسوق الأوروبية، أما من ناحية الطرف التركي فترى إيران على أنها طريق مهم للوصول لدول آسيا الوسطى، وحتى في محاولاتها لأن تجعل من إيران حليف قوي لها، لكي تسهل من عملية المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا سيقود لنتيجة تمكن أنقرة من إثبات أن مبادئ السياسة الخارجية التي جاء بها حزب العدالة والتنمية واقعية وقابلة للتطبيق، سيجعل من تركيا بشكل أو بأخر قوة رائدة لها وزنها في السياسة الدولية.[2]

بالرغم من أن العلاقات التركية الإيرانية لا تزال تشهد تشنجات، إلا أن تمكنت كلتاهما من تخفيف حدة التوتر عبر الحوارات الدبلوماسية في السنوات الماضية، فعارضت إيران محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في 2016، وانتقدت تركيا هي الأخرى بدورها الاحتجاجات التي قامت في إيران سنة 2018،[3] حتى أنه كانت هنالك زيارات متعددة بين الطرفين أهمها في أفريل 2024، عندما التقى **الب أرسلان** وزير الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا بنظيره وزير النفط الإيراني **جواد اوجي**، فقد أكد كلا الطرفين توسيع التعاون في مجال الطاقة وزيادة حجم التجارة البينية ليصل إلى 30 مليار دولار.[4]

[1] Ahmet Kasım Han، Op.cit، p609.
[2] Elin Kinnander, Op.cit، p22-23.
[3] Tamer Badawi, The Economic Turn in Turkish-Iranian Relations, in: https://carnegieendowment.org/posts/2020/03/the-economic-turn-in-turkish-iranian-relations?lang=en, date of access (15-04-2025).
[4] Ezgi Akin, Turkey, Iran launch talks on energy cooperation, in: https://www.al-monitor.com/originals/2024/04/turkey-iran-launch-talks-energy-cooperation, , date of access (15-04-2025).

العراق وإقليم كردستان العراق: اعتبرت العراق في وقت سابق الدولة الأكثر أهمية بالنسبة لأنقرة، وهذا لتأثيرها المباشر على أمنها القومي، فكان استقرار العراق أحد أهم أولويات السياسة الخارجية التركية،[1] فتعتبر العراق من أكبر الدول الحاملة لاحتياطات الغاز الطبيعي والنفط في العالم، أي بحجم 3,6 ترليون متر مكعب من الغاز، و 150 مليار متر مكعب من النفط، والتي تقع معظمها في الإقليم الجنوبي للبلاد أما الباقي فهو متمركز في شمال الدولة في إقليم كردستان العراق، هذه الموارد الاستراتيجية هي واقعة بالقرب من تركيا، لذلك كانت هذه الأخيرة من بين أهم المستثمرين في قطاع الطاقة في العراق، فقد عملت العديد من الشركات التابعة لتركيا في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز والنفط العراقيين على مدار سنوات طويلة، بحيث كانت العلاقات الدبلوماسية الطاقوية بين الطرفين بالإضافة إلى إقليم كردستان العراق في أوجها، لاسيما وأن العراق كانت من بين الدول الأولى التي أقامت تركيا معها علاقات في مجال الطاقة، وحتى أنها كانت الأولى من نوعها في صنع وتشكيل البنية التحتية، وهو خط أنبوب **كركوك جيهان** الذي تم ذكره سالفا، فقد كان العراق مصدر أمل كبير لتركيا لكي تنقل مواردها من الطاقة نحو أوروبا، غير أن هذا الحلم لم يتحقق، فقد شهدت العلاقات نوعا من التصاعد والتوتر، وهذا على خلفية الأزمات التي عايشتها العراق من حرب الخليج الأولى والغزو الأمريكي على العراق، جعل من البنية التحتية لخطوط الأنابيب تتعرض للعديد من الهجمات من ناحية، وكذلك من ناحية أخرى الخلاف الذي نشب بين دولة العراق وإقليم كردستان العراق حول تقاسم عائدات الطاقة، وحتى حول المسالة الأكبر وهي تقاسم السلطة، فبطبيعة الحال انعكس هذا بالسلب على علاقتهما بتركيا.[2]

في البداية كانت التعاملات الدبلوماسية الطاقوية التركية مع الممثل الشرعي، وهي الحكومة العراقية، حتى أن تركيا قد ساندت العراق في العديد من المرات ضد أربيل، عندما عارضت دمج مدينة كركوك الغنية بالنفط إلى دولة الاتحاد الكردية، خوفا من حدوث نفس الأمر مع أكراد تركيا ومطالبتهم هم الآخرين بالاستقلال، هذه السياسة الداعمة تغيرت مع حكم حزب العدالة والتنمية خاصة مع زيادة التوترات بين كل من بغداد وأنقرة، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، فتغير الاتجاه التركي في تعاملاته الطاقوية وانتقل إلى حكومة إقليم كردستان،[3] في ظل امتلاك هذا الأخير لاحتياطات جد كبير من موارد الهيدروكربونات، فهي تحتوي لوحدها ما يعادل 5,6 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، والتي ترى فيها تركيا أنها منبع مهم تنقل منه الغاز إلى أوروبا، فكان إقليم كردستان من الأدوات التي

[1] Tuncay Babali, Op.Cit، p153.
[2] Ersin Merdan، Op.Cit، 26-27.
[3] Gönül Tol، Untangling the Turkey-KRG Energy Partnership: Looking Beyond Economic Drivers، POLICY BRIEF 14، 2014، p2.

ستحقق لتركيا طموحها لتصبح مركزا إقليميا للطاقة،[1] هذا ما دفع بحكومة بغداد إلى زيادة التنافس بل وحتى منع واعاقة الشركات بين الطرفين، كمنعها لوزير الطاقة التركي من الهبوط في مطار أربيل.

إلا أن هذا لم يكن عائق من أن يحفز الدبلوماسية الطاقوية لأنقرة، لبذل مجهودات أكبر في تعزيز علاقاتها مع أربيل، فقد تم توقيع شراكات بين كل من تركيا وحكومة إقليم كردستان في ماي 2012، تنص على انشاء خط أنابيب للغاز، وخطين للنفط الذي سيربط شمال العراق الخاضع لحكم الكرد إلى تركيا، وهذا بتغييب من الطرف العراقي ومن دون موافقته، ما سمح لإقليم كردستان العراق أن يكتسب استقلالية تجارية يمكن أن يؤدي بها هذا إلى التفوق حتى على الحكومة المركزية.[2]

نستطيع تفسير هذا التقارب التركي مع الكرد العراقي والابتعاد نوعا ما عن حكومة العراق، هو راجع بالأساس إلى تغير السياسة الخارجية لتركيا ورؤيتها الاستراتيجية في المنطقة، جعلت من أربيل مصدر بديل للطاقة وآمن اكثر بكثير من كل من العراق وإيران من جهة، وكذلك مساعي تركيا لحل الاشكال المتعلق بالكرد الأتراك، ولزيادة القاعدة الكردية الداعمة لحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى، لذلك كان اتخذ تركيا لمثل هذا القرار لن ينصب في الشق الاقتصادي الخاص بها وحسب، بل هو مرتبط وبشكل مباشر بالمشكلة الكردية في تركيا، التي كان سببها الرئيسي سابقا الجيش والسلطة العسكرية التي رأت في الأكراد جماعات إرهابية، فعملت تركيا في إصلاحاتها الداخلية عبر تبنيها لسياسة صفر مشاكل، فقامت بإزالة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية والعمل على إنماء إطار عسكري جديد يتبنى نهج داعم لإلغاء العداء مع الأكراد، عبر تبني بما يعرف بالانفتاح الكردي من قبل الرئيس التركي **أردوغان**، هذه المبادرات فيما بعد فشلت وزادت من حدة التصعيد بين الطرفين.[3]

فقد قام حزب العمال الكردستاني بالعديد من الهجمات التخريبية على خطوط الأنابيب، والتي أدت إلى أن تتوقف تدفقات كل من النفط والغاز، مما دفع تركيا لشراء هذه الموارد من كل من أذربيجان وروسيا بأسعار جد مرتفعة، في مقابل خسر الشريك الكردستاني ما يقارب 501 مليون دولار جراء هذه العمليات الإرهابية، لذلك اطلقت تركيا في المقابل وكرد فعل على ما حدث، عمليات عسكرية استهدفت معسكرات الحزب الكردستاني الواقعة شمال العراق، والتي أودت بضرر كبير على مستوى العلاقات بين أنقرة وبغداد وأربيل، على صعيد آخر كان اعتراض الحكومة العراقية على التقارب بين تركيا وإقليم كردستان راجع بالأساس إلى خوف بغداد من زيادة نفوذ الأكراد إلى الحد التي تصبح فيه الدولة غير

[1] Simone Tagliapietra, Op.Cit, p25.
[2] Oğuzhan Akyener, Burak Kayael، NORTHERN IRAQ & TURKEY: FROM THE VIEW OF ENERGY POLITICS، ENERGY POLICY TURKEY، Vol 1، p85.
[3] Gönül Tol، Op.cit، p3.

قادرة على التحكم في زمام الأمور، فقد اتهمت حكومة العراق أنقرة بتوقيع اتفاقيات للطاقة غير قانونية مع أربيل،[1] وعلى هذا الأساس تقدمت بطلب التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية بباريس، والتي اقرت في 2023 حكم لصالح العراق بما قيمته 1,5 مليار كتعويض تدفعه تركيا لها، هذا الوضع الذي أفاد طهران سياسيا، فبيع تركيا للنفط العراقي في أسواق عالمية من دون موافقتها جعل الدبلوماسية الطاقوية التركية في الأخير تتوقف من استراد النفط العراقي لأكثر من عامين،[2] كما أن أنقرة مورس عليها ضغط كبير من الطرف الأمريكي بشان هذا التقارب مع إقليم كردستان في مجال الطاقة، بطبيعة الحال كان لهذا الأمر تأثير على قرارات تركيا، فقد اعترضت فعليا فيما بعد على الاستفتاء الذي وقع في 2017 لكي ينال الإقليم الكردستاني استقلاليته، والذي نجم عنه استعادت الحكومة العراقية سيطرتها على كامل الموارد الأقاليم وخسارة حكومة أربيل.[3]

جعل هذا الأمر أن تقع تركيا في موقف حرج، والذي أدى بالقادة الأتراك أن يميلوا إلى توجيه وتوسيع تعاونهم في مجال الطاقة نحو بغداد، وتم تأكيد هذا الأمر بعد سلسلت اللقاءات التي عزمت أنقرة على تنفيذها في العراق، للقيام بمناقشات أمنية وزيادة التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، إلا أن الخلافات التي لا تزال قائمة بين بغداد وأربيل حالت دون استئناف الصادرات نحو تركيا.[4]

وهو ما سيشكل عائق أمام الطموحات الاستراتيجية لتركيا، فلكي تحقق هذه الأخيرة طموحها كمركز للطاقة، كان لابد من أن ترسخ الاستقرار بالمنطقة، لذلك كانت الأولوية هي في إيجاد حل للقضية الكردية من جهة وأن تعمل كموازن بين الحكومة المركزية للعراق، وحكومة الإقليم الكردستاني من جهة أخرى، فقد اثبتت التجارب للدبلوماسية الطاقوية التركية أن الاعتماد والانحياز النسبي، أو الكلي للطرف دون الآخر في هذه القضية، أدخل تركيا في العديد من الإشكالات، على رأسها زيادة النفوذ الإيراني المنافس الإقليمي لتركيا، لذلك يبقى مستقبل هذا الأمر مرهون بالوساطة التي من الممكن أن تلعب عليها تركيا للتوفيق بين الطرفين من ناحية، وعند نجاحها سيتسنى لتركيا من اكتساب شريكين مهمين في المنطقة، لأن بالرغم من الإمكانيات الواقعة شمال العراق في إقليم كردستان، لا يمكن إنكار

[1] Remziye Yilmaz-Bozkus، Turkey-KRG Energy Relations: Internal and External Dynamics، Ghent University، Journal of Global Analysis، Vol 7، No 2، 2017، p139
[2] Gönül Tol, Amid regional upheaval, Turkey looks to energy to secure strategic autonomy, in: https://www.mei.edu/publications/amid-regional-upheaval-turkey-looks-energy-secure-strategic-autonomy, date of access (15-04-2025).
[3] Remziye Yilmaz-Bozkus، Turkey-KRG Energy Relations: Internal and External Dynamics، Ghent University، Journal of Global Analysis، Vol 7، No 2، 2017، p139-141.
[4] Bachar Halabi, Turkey, Iraq officials meet to discuss security, energy, in: https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2547818-turkey-iraq-officials-meet-to-discuss-security-energy, date of access (15-04-2025).

كذلك أهمية جنوب العراق والموارد التي يضطلع بها، التي من الممكن أن تحقق رؤية تركيا المستقبلية في التحول كمركز إقليمي للطاقة.

سوريا: بالرغم من أن سوريا تصنف من بين الدول الغير المنتجة للنفط، غير أن قبل إندلاع الأزمة بها أي في سنة 2010، استطاعت انتاج ما يقارب 400000 برميل يوميا، والتي صدر منها 150000 برميل يوميا إلى أوروبا، وقد شكل هذا التصدير ما يقرب 30% من العائدات الكلية للحكومة السورية سنة 2010.[1]

الشكل رقم14: يمثل صادرات النفط الخام السورية حسب الوجهة سنة 2010.

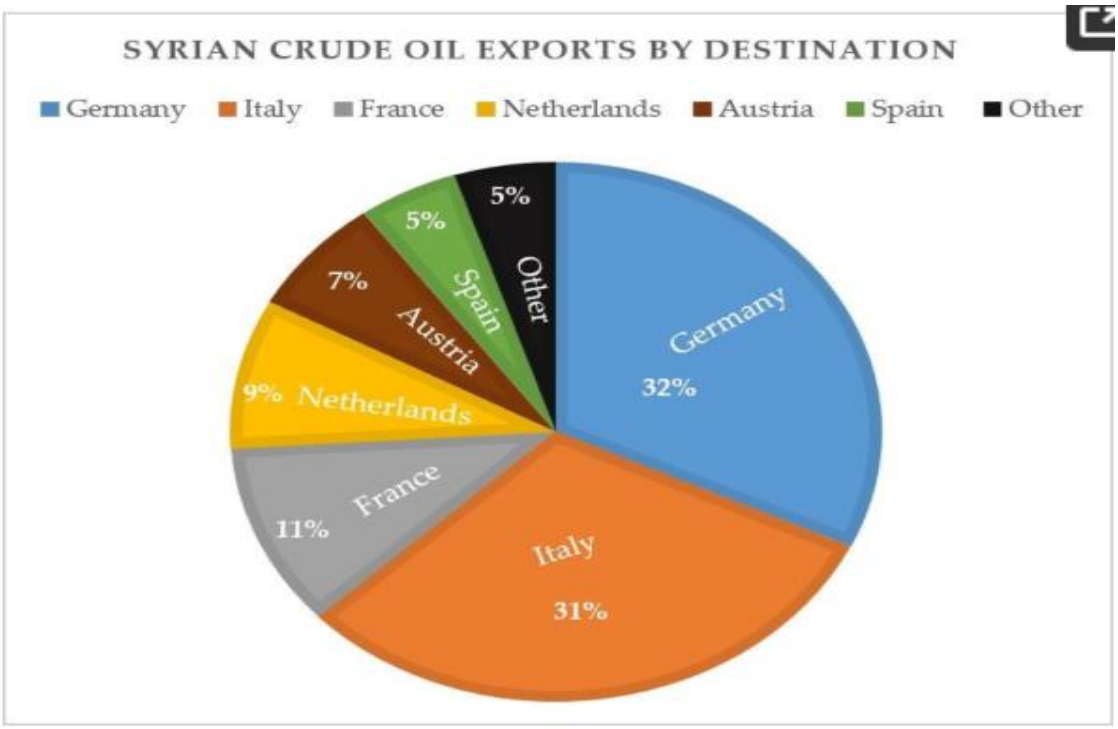

المصدر: Ibid. p 2.

في ضوء هذه الأرقام والتي ليست بالحجم الكبير، فتركيا رأت في سوريا شريك يمكن أن يساهم في تحقيق رؤيتها المستقبلية في تحولها مركزا للنقل الطاقة، خاصة وأن جل الصادرات السورية كانت متوجهة إلى السوق الأوروبية بنسبة 90%، والتي تقف تركيا كجسر وسط بين هذه المناطق وأما باقي

[1] Hussein Almohamad ،Andreas Dittmann، Oil in Syria between Terrorism and Dictatorship، Department of Geography, Justus Liebig University of Giessen, Giessen 35390, Germany ،Soc. Sci، Vol 5، No 20، 2016، p1.

النسب من الموارد فقد كانت تنقل إلى للاستهلاك في تركيا، بالتالي كانت سوريا من بين الدول التي تؤمن امداد طاقوي لتركيا.[1]

العلاقات التركية السورية وصفت بمحدوديتها قبل أن تندلع الازمة سنة2011، لكن كانت هنالك ملامح لبداية المشاريع التي سعت أنقرة لتحقيقها في مجال الطاقة مع دمشق، فسوريا من الدول الأكثر ترشيحا لكي ينقل الغاز الإيراني عبرها وصولا إلى تركيا، إلا أن الصراع الذي قام في سوريا والمنطقة العربية حالت دون تجسيد هذه المشاريع، وأثرت بالسلب على استثمارات الطاقة التركية على مستوى الإقليم، واعتبرت عائق كبير أمام شراكاتها وعلاقاتها مع الدول الطاقوية، كالعراق وإيران وحتى روسيا، وذلك على خلفية مواقف أنقرة السياسية التي شهدت تباين نوعا ما في خضم الأزمة السورية، والتي زعزعت من ثقة واشنطن لها حول موثوقية تركيا كدولة تسعى للوصول لتصبح مركزا إقليميا للطاقة.[2]

فقد كانت سوريا من بين أوليات حزب العدالة والتنمية في استراتيجية صفر مشاكل، خصوصا مع مساندة النظام السوري السابق لحرب تركيا مع حزب العمال الكردستاني، لكن سرعان ما قامت أنقرة بقطع علاقاتها مع النظام السوري مؤكدة دعمها اللامتناهي للمعارضة، وعلى العكس مع أكراد العراق كانت العلاقات مع أكراد سوريا متوترة، لاسيما مع سعي تركيا لخفض وتهميش نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني داخل المعارضة السورية، كون أن هذا الحزب كان له شعبية كبيرة في سوريا.[3]

[1] George Venturini، The Proxy 'Civil War' In Syria Is about Gas, Oil and Pipelines، 2013، p6.
[2] Remziye Yilmaz-Bozkus، Op.Cit، p121.
[3] Gönül Tol،Op.cit p3.

الخريطة رقم07: التوزيع الجغرافي للسيطرة على حقول النفط والغاز السورية حسب القوى والتصدير غير المشروع 2014.

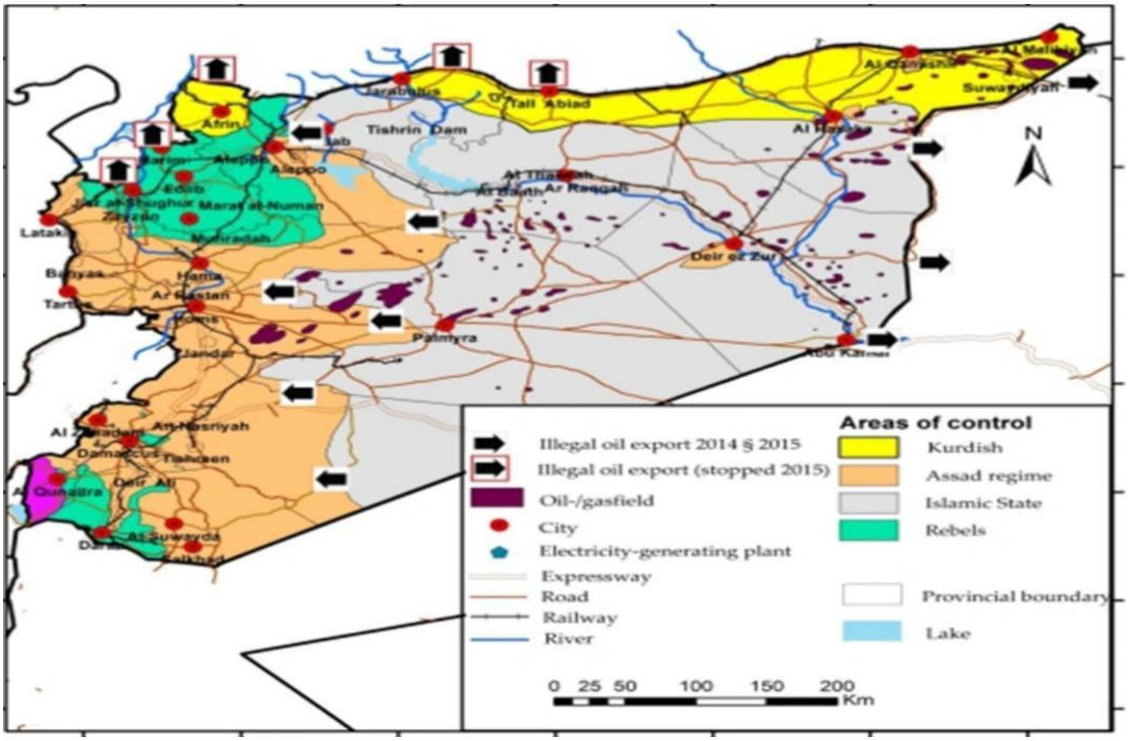

المصدر: Hussein Almohamad, Andreas Dittmann، Op.cit، p 7

وكما أوضحته الخريطة أعلاه فإن تنظيم الدولة الإسلامية سيطر على 80% من حقول النفط والغاز في البلاد، وهيمنت القوات الكردية على 12%، ويحتفظ النظام السوري بالسيطرة على حوالي 8% فقط. كانت المناطق السورية التي احتوت على موردي النفط والغاز بؤر للقتال بين قوات النظام والميليشيات الكردية والميليشيات الإسلامية، فانخفض إنتاج هذه الحقول بنسبة تزيد عن 95%، أودى هذا الأمر إلى اغلاق خطوط الأنابيب التي تمر عبر البلاد، وبدأ العمل على مستوى المصافي البدائية، في المقابل استمر تدفق الغاز والكهرباء للحكومة السورية، ويعاد بيع هذه الموارد في الأسواق السوداء مقابل ربح مادي كبير.[1]

في ظل تحكم وهيمنة تنظيم الدولة على الموارد، انتجت حوالي 62000 برميل يوميا من النفط في عام 2015، وما يقارب 40000 برميل يوميا من الحقول الناضجة في دير الزور في وادي الفرات،

[1] Ella Wind، Omar S. Dahi, The economic consequences of the conflict in Syria, Turkish Review، Vol 4, No 2، 2013، p138.

كانت هذه الكميات قليلة نوعا ما، بسبب افتقار هذه الجماعة للتكنولوجيات الحديثة، فاضطرت إلى أن تبيع النفط في نوعه الخام الغير المكرر إلى زبائن من الخارج، وهنا برزت تركيا من بين أهم العملاء لتنظيم الدولة الإسلامية، فالعديد من التقارير أكدت أن بيع وتهريب النفط، أو حتى المنتوجات التابعة له في السوق العالمية، وحتى البيع للنظام السوري السابق كان عبر تركيا، فمع أن كان هنالك تقاتل مزعوم بين النظام لسابق السوري وتنظيم الدولة، إلا أن هذا الأخير كان يعقد صفقات مع الحكومة السورية، وهذا أمر طبيعي لجني المزيد من الأموال، وكان الاختصاص الأكبر لتركيا هي في تهريبها للديزل، والذي يعمل كوقود للشاحنات أو للتدفئة، فكان الربح الأكبر بالنسبة لتركيا من هذا العمل الغير المشروع هو في السعر الزهيد لهذا المورد، بحيث بلغ سعره في سوريا 0.50 إلى 0.70 دولار، وأما في تركيا يباع حوالي 2.70 دولار، وعليه فهناك أرباح ضخمة من الجانب التركي في مسألة تهريبه، فيتم نقل هذا المورد إلى المناطق الحدودية مع تركيا عبر طريقتين: تمثلت الأولى عبر تعبئة الديزل في علب بلاستيكية (سعة كل منها 30 لترا)، وتنقل عبر تحميلها على الخيول أو البغال، أما الطريقة الثانية فهي عبر الأنهار، على الطوافات أو ضخه عبر الأنابيب تحت الأرض، فبالرغم من تأكيد الحكومة التركية تنفيذ حملات صارمة ضد هذا الأمر، غير أن عمليات التهريب ظلت مستمرة.[1]

مع صعود الحكومة الجديدة في سوريا في ديسمبر 2024، لوحظ نوعا ما عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، خاصة من بعد زيارة التي قام بها **أحمد الشرع** إلى أنقرة في فيفري 2025، والتي أكدت محادثاته مع الرئيس **رجب الطيب أردوغان** حول تطوير التعاون بين البلدين في المجال الأمني، لمواجهة المتمردين الأكراد وجماعات الدولة الاسلامية والعمل على رفع العقوبات على سوريا.[2]

مع التحديات القائمة في سوريا، فإن الاستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية التركية، قائمة على تحسين علاقاتها مع سوريا، وأن تكون هي المساهم الأكبر إن لم تكن اللاعب الأساسي، في إعادة إعمارها وبنائها من جديد، وحتى العمل على أن ترفع العقوبات عليها، حول تصديرها للنفط، وهذا لكي تضع أنقرة يدها على موارد سوريا، ولتحقيق أيضا آمالها كدولة مركزية للطاقة، فلا يمكن إنكار أهمية موقع سوريا كممر لنقل النفط والغاز إلى أوروبا مرورا بتركيا، حتى أن استقرار سوريا فقط يلعب دورا كبيرا في سلامة أمن الطاقة في تركيا، حتى لا تتعرض خطوط الأنابيب إلى الهجمات الإرهابية، وهذا ما سنراه في السنوات القادمة ودور الدبلوماسية الطاقوية التركية في ذلك.

[1] Hussein Almohamad, Andreas Dittmann، Op.cit، p 2-7-11.
[2] Reuters, Erdogan discusses tackling Kurdish militants with Syria's Sharaa in Ankara, in: https://www.reuters.com/world/middle-east/erdogan-discusses-tackling-kurdish-militants-with-syrias-sharaa-ankara-2025-02-04/, date of access (15-04-2025).

دول الخليج: على الرغم من امتلاك المنطقة لاحتياطيات نفط وغاز كبيرة، ففي العموم ليس هنالك دول خليجية كثيرة مهتمة بإعطاء تركيا تلك الميزة لتصبح مركزا لنقل الطاقة، كون أن تجارة الموارد الهيدروكربونية في الخليج متجهة أكثر نحو الشرق والشرق الأقصى، معتمدة في نقل هذه الموارد عبر السفن سواء نفط أو الغاز في شكله المسال.[1]

إن هذا الابتعاد نوعا ما في الدبلوماسية الطاقوية خاصة، والسياسة الخارجية لتركيا عموما، راجع بالأساس إلى التوترات السياسية التي كانت بين تركيا ودول الخليج، على وجه الخصوص كل من السعودية والامارات العربية المتحدة، والتي أثرت وبشكل سلبي ومباشر على أن تكون هنالك مشاريع في مجال الطاقة بين المنطقة وتركيا، كذلك كان مكمن الخلافات متعلق بدعم تركيا لجماعات الإخوان المسلمين، والتي تعتبرها كل من الامارات والسعودية على أنهم جماعات إرهابية، بالإضافة إلى الحرب في ليبيا التي جعلت من أرض هذه الأخيرة، مسرحا لتصفية الحسابات بين الأطراف، أيضا الدعم التركي الكبير الذي قدم لقطر أثناء فترة حصارها، الذي قاد لتوترات بين أنقرة والعواصم الخليجية، كما لا يمكن إنكار الدور السلبي التي لعبته وسائل الاعلام لكلا الطرفين في زيادة حدة الأزمة.

بالعودة دائما للاستراتيجية التركية التي كانت أساس تقدمها اليوم وهي صفر مشاكل، حدث هنالك ادرك عميق للجانب التركي وحتى الخليجي، أن مثل هذه الخلافات لن تخدم مصالح كل الأطراف، لذلك شهدنا بدايات التقارب بين تركيا وكل من السعودية والإمارات عبر سلسلة اللقاءات التي قام بها الرئيس **رجب الطيب أردوغان** سنة 2023، في المنطقة الخليجية والتي كانت بدايتها مع السعودية مؤكدا الرئيس أن العلاقات تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي هي في تطور مستمر، مع سعي أنقرة لكي ترفع من التبادلات التجارية أو الدفاعية بين الأطراف،[2] وتم توقيع اتفاقيات ثنائية مع السعودية متعلقة بالغاز والبترول والكهرباء، أي التعاون في سلاسل امدادات الطاقة وحتى في تعزيزهما لتبادل الخبرات في مجال الهيدروجين الأخضر خاصة في رؤية السعودية 2030،[3] أما الزيارة الثانية كانت في الإمارات العربية المتحدة، بحيث أكد وزير الطاقة الإماراتي **سهيل بن محمد المزروعي،**

[1] Ahmet Kasım Han، Op.cit، p610.
[2] Ismail Numan Telci, From Cooperation to Consolidation: The Future of Turkish-Gulf Relations, in: https://studies.aljazeera.net/en/analyses/cooperation-consolidation-future-turkish-gulf-relations, date of access (15-04-2025).
[3] Emre Gürkan Abay, Muhammet Torunlu, UAE Energy Minister: We are looking to invest in Türkiye in many areas, In: https://2h.ae/ZvMM, date of access (15-04-2025).

أن تركيا كان لها دور مهم في المنطقة والعالم، كما أوضح تطلعات الإمارات للاستثمار في الطاقة بتركيا، ملفتا إمكانية أن ترتبط تركيا مع أوروبا من ناحة الغاز.[1]

وعليه هذا التقارب مع أعداء البارحة الذين أصبحوا أصدقاء اليوم، يؤكد أهمية المتغير الطاقوي في السياسة الخارجية التركية وكيف يمكن لموارد كالنفط، وبالأخص الغاز، أن يغير في توجهاتها دولة مثل تركيا.

في المقابل تعد الدولة الخليجية قطر، من بين الموردين للغاز لتركيا في شكله المسال **GNL**، والتي تشتريه منها في إطار السوق الفورية، ويكون أعلى تكلفة من تلك التي تشتريها مثلا من الجزائر أو نيجيريا بعقود متوسطة الأمد، فالسعر فيها أقل مقارنة بالسعر الفوري، حتى أن كميات الغاز التي تأتي بها تركيا من قطر، ليست بتلك الحجم الضخم، كونها لا تتعدى أن تصل إلى 4%،[2] وفي ظل هدف تركيا لتنويع مصادر امدادات الطاقة للابتعاد عن الاحتكار الروسي، ورؤيتها المستقبلية للتحول كمركز إقليمي للطاقة، كان لابد من تعزيز الدبلوماسية الطاقوية التركية، في زيادة مجهوداتها مع نظيرتها القطرية، لأجل إبرام اتفاقيات بيع الغاز طويلة أو متوسطة الأجل، لكي تستورد كميات أكبر من الغاز والموضحة طريقه في الشكل الاتي:

[1] الإمارات تتطلع للاستثمار بالطاقة والزراعة والنقل والسياحة في تركيا، في: https://khaleej.online/EDvVK5 ، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

[2] Omer Ilker Poyraz، Omer Keskin، Resit Unal Energy Sustainability of Turkey in the Case of LNG، Old Dominion University، publications from the Department of Engineering Management & Systems Engineering، 2016، p3.

خريطة رقم08: طريق الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى تركيا.

المصدر : Ibid p5.

ولكن تكلفة هذا النقل من الغاز في شكله المسال هي باهضه الثمن، بالإضافة إلى أن الطريق جد طويل، بالتالي كان الحل الثاني في أن تعيد إحياء مشروع أنبوب الغاز بين تركيا وقطر، لنقله إلى أوروبا والذي يمر عبر السعودية وسوريا، فتم الحديث عنه سنة 2009، لكن في ظل ما عايشته المنطقة من أزمات خاصة في سوريا، أدى أن يتناسى هذا المشروع، والذي كان له أثر إيجابي في تحقيق مركزية الطاقة لتركيا لو كان قد تم استكماله، فقد كان سينقل كميات ضخمة من غاز قطر إلى أوروبا عبر تركيا.[1] في المقابل سيشكل هذا المشروع ميزات إيجابية لأطراف المعنية، فعلى غرار تركيا الذي سيزيد نفوذها في منطقة الشرق الوسط، وحتى زيادة كذلك في قوتها الإقليمية، وأن تصبح قطر من بين الموردين إلى أوروبا بعيدا عن سوق آسيا الشرقية، كذلك سيساعد في إعادة إعمار سوريا جراء رسوم العبور، في المقابل فإن الاتحاد الأوروبي سيقلل من اعتماده على روسيا، في ظل ازمة الطاقة

[1] Ibid، p4-5.

التي عايشتها في الحرب الروسية الأوكرانية، كما ستدعم واشنطن هذا المشروع الذي سيوقف من نفوذ روسيا على أوروبا.[1]

من بين العراقيل التي قد تنهي هذا المشروع هو تطلعات المستقبلية للمورد في حد ذاته، فقطر اليوم لها توجهات كبرى حول المشاريع المتعلقة بالغاز المسال، فهي تتطلع لزيادة قدراتها في انتاجه من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول 2030، وهذا عبر اضافتها لما يقرب 100 سفينة جديدة إلى أسطولها من ناقلات الغاز، كما تسعى لإبرام اتفاقيات طويلة الأجل مع كل فرنسا، المانيا، إيطاليا، مما سيهدد نوعا ما من أن يكون هنالك فائض من الغاز ينقل عبر الأنابيب، كذلك تكلفة المشروع في حد ذاته المرتفعة والتي ليس هنالك أي وضوح في من سيتحمل تكلفته.[2]

مصر والكيان الصهيوني وقبرص واليونان: تمثل هذه الدول **منطقة الشرق المتوسط** الاستراتيجية، التي تحتل أهمية حضارية واقتصادية، والتي تضاعفت أهميتها مع فتح قناة السويس، واضعة المنطقة في موقع أساسي حول مسألة التجارة والنقل، والتي زادت مع الاكتشافات الطاقوية المهمة التي شهدها الشرق المتوسط، فقادت في المقابل إلى تصاعد حدة التوترات على مدار السنوات الماضية بين الدول خاصة كل من تركيا، مصر، وقبرص، على أساس من له الاحقية في استغلال حقول النفط والغاز لتلك المنطقة، فقد قدر حجم احتياطي الغاز ب 9,7 ترليون متر مكعب، واحتياطي نفط قدر بنحو 3,4 مليار برميل منها 1,22 قابل للاستخراج، وهذا وفقا للمعهد الأمريكي **USGS**، بالتالي مثل هذه الأرقام الضخمة ستجعل هنالك تنافس كبير على طرق تصديرها وحصص الدول في الأسواق الخارجية، كون أن هنالك منافع سياسية وأمنية واقتصادية، ستأتي بها هذه الثروات على من سيقوم باحتكارها، وهذا ما جعل من تركيا أن تنظر للمنطقة على أنها امتداد لتحقيق استراتيجية سياستها الخارجية، بفرض نفسها في محيطها الإقليمي وانها معنية بكل ما يحدث في المنطقة خاصة إذا تعلق الأمر بمجال الطاقة.[3]

إن صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، أعطى للسياسة الخارجية التركية البعد المتوسطي، على أساس أن تركيا إبان الحرب الباردة كان لها دور مركزي في المركب الأمني الإقليمي المتوسطي،

[1] Ariscynatha Putra Ingpraja Political Implications of Turkey – Qatar Gas Pipeline Construction on European Union Energy Security Journal of International Studies on Energy Affairs Universitas Pertamina Indonesia، Vol1، No 01، 2020، P57.

[2] هل تعيد سوريا إحياء مشروع خط الغاز مع تركيا وقطر وصولاً إلى أوروبا؟، في: https://2h.ae/rtAX ، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

[3] د. ملوكي سوفيان، مصدر سابق، ص296-302.

بحيث منذ انضمامها لناتو سنة 1952، كانت تعتبر من بين أهم الحصون ضد التوسع الشيوعي في شرق المتوسط، فمقارنة بمصر، تركيا لها مكانة جيوسياسية جد مهمة في إطار التنافس الإقليمي، ومع الاكتشافات الأحفورية التي شهدتها منطقة الشرق المتوسط، فإن هذا الأمر يمكن أن يشكل فرصة كبيرة لأنقرة لتتحول إلى فاعل طاقوي يقوم بإنتاج طاقته بنفسه، وملبي للاحتياج الداخلي والطلب الضخم على الطاقة، وحتى وقوع احتمالية أن تقوم بتصدير هذه الموارد من جهة أخرى.[1]

الخريطة رقم09: الحدود البحرية شرق المتوسط، والحدود البحرية بين تركيا واليونان (منقط بالأحمر) والجزر والحدود البحرية المختلف عليها

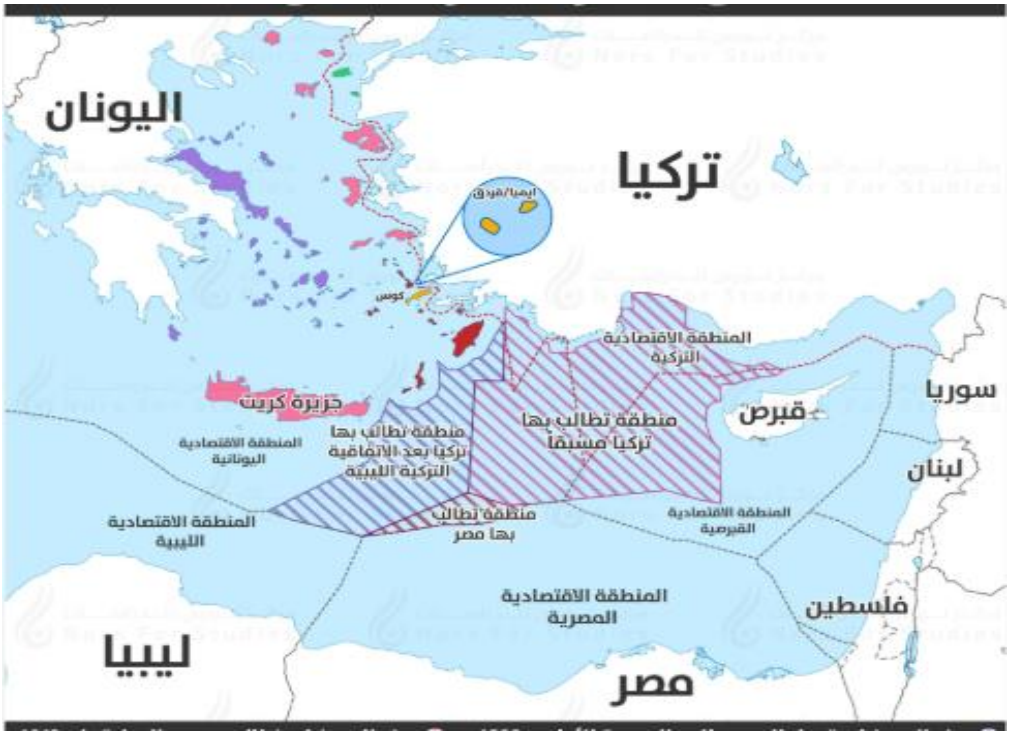

المصدر: شرق المتوسط، في:

https://x.com/NorsForStudies/status/1286728715834204160، تاريخ الاطلاع(15-04-2025).

تميزت منطقة شرق المتوسط بخلاف رئيسي متعلق بترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية، والتي تعين وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار **UNCLOS**، فبموجبها تسمح للدول

[1] د.حميد رامي، توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة فرص الصراع والتحالف، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص438-440.

الساحلية بامتلاك ما يقرب 320 كيلومترا من المياه، لكن الاشكال الرئيسي المرتبط بشرق المتوسط هو اشكال طبيعي، كون أن لها شكل مقعر يجعل من مناطق الدول تتداخل فيما بينها وعلى هذا الأساس سيصعب تحديد الحدود، بالإضافة أن كل من تركيا والكيان المحتل، وحتى سوريا ليست من ضمن الدول الموقعة على اتفاقية قانون البحار، مما سيأزم الوضع بالمنطقة، وعليه كانت معظم الاتفاقيات بين دول الحوض ثنائية، وقد قسمت المنطقة إلى 13 رقعة بحرية، والتي مازال التنازع حولها قائم، وهنا يبرز أهم هذه الصراعات، وهو القائم بين تركيا وقبرص، والذي يعود بعد أن غزت تركيا شمال جزيرة قبرص، وفرضت عليها هيمنتها بحيث تمثل قبرص التركية 37% من مساحة الجزيرة، وغير معترف بها دوليا، في حين أن الباقي المتمثل في 56% وهي قبرص اليونانية، معترف بها دوليا، وحتى أنها عضو في الاتحاد الأوروبي، يأتي هذا الإصرار التركي على الاحتفاظ بقبرص، نتيجة للاكتشافات الغازية المهمة في جنوب الجزيرة، في المقابل قامت الجمهورية القبرصية بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع دول كمصر والكيان المحتل لتحديد منطقتها التجارية، والتي أعلنت تركيا بطلانها بسبب أن قبرص جزيرة ولا يجب أن تتمتع بحقوق المياه مثلا مثل باقي الدول، وكذلك سمحت قبرص للعديد من الشركات في التنقيب واستخراج الغاز، الأمر الذي دفع تركيا للتهديد باستخدام القوة العسكرية لعرقلة هذه العمليات من دون أخذ موافقة من تركيا، بما عرفت بدبلوماسية الزوارق الحربية، فقد قامت بمنع سفينة نرويجية سنة 2014، ومنعت شركة **ENI** الإيطالية من عمليات التنقيب عن الغاز في الجزيرة القبرصية، مما دفع هذه الأخيرة سنة 2019، من أن ترفع دعوة إلى محكمة العدل الدولية وكذا الاتحاد الأوروبي عن ممارسات تركيا بحقها.[1]

يمكن تفسير توجه الدبلوماسية الطاقوية التركية نحو استعمال القوة الصلبة، أو حتى التهديد باستعمالها لقبرص الجنوبية، راجع بالأساس لأهمية الطاقة كمتغير أساسي في توجيه سياستها الخارجية، فهي متعلقة: أولا في تنويع مصادر التوريد، فتركيا لها هاجس من أنها الدولة الوحيدة التي ليس لها اكتفاءها من الموارد الهيدروكربونية، في ظل تزايد الاكتشافات خاصة الغازية في شرق المتوسط، لذلك قامت بإعطاء التصاريح لشركات مثل **TPAO** للتنقيب، ولكنها لم تضفر بنتائج إيجابية، أدى بها هذا الأمر بأن لا تعترف بالاتفاقيات الموقعة حول تقسيم المنطقة البحرية، واتخذت من الخلاف التاريخي مع جزيرة قبرص مدعية دفاعها عن الأتراك الموجودين بها وأحقيتهم في ثروات الغاز، وهذا كله بطبيعة

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة الشرق المتوسط(2009-2019)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ص578-584.

الحال من أجل أن تجد تركيا موضع قدم ولإيجاد الثروات،[1] وأما ثانيا: فهي متعلقة بتعزيز دور تركيا كمركز لنقل الطاقة إلى أوروبا عبر منطقة الشرق المتوسط، والذي يتطلب تطبيق استراتيجية صفر مشاكل، والتي هي شبه منعدمة في تلك المنطقة، فخلافا عن العلاقات العدائية مع قبرص والتي ذكرناها سابقا، كذلك علاقات تركيا متوترة مع اليونان على ضوء النزاع الحدودي ودعم اليونان اللامتناهي لحكم قبرص الجنوبية، بالرغم من أن كل من أنقرة وأثينا هم حليفتان في حلف الشمال الأطلسي الناتو، بالإضافة أن لا يمكن أن نصف العلاقات مع كل من مصر والكيان الصهيوني بالجيدة، فمع مصر كذلك شهدت قطيعة على خلفية دعم تركيا للإخوان المسلمين، ورفض الرئيس **أردوغان** الاعتراف بحكومة الرئيس **السيسي**، ومع الكيان المحتل كذلك نفس الأمر، خاصة بعد واقعة قافلة **مافي مرمرة** سنة 2010، بالرغم من إعادة تطبيع العلاقات سنة 2016، إلا أن أنقرة لا تزال تدعم جماعة **المقاومة حماس**، فكل هذه الأمور أدت أن تشعر تركيا أنها خارج اللعبة في منطقة شرق المتوسط، في ظل تزايد التعاون الاستراتيجي بين هذه الدول من مبادرات دبلوماسية ومناورات عسكرية وتعاون في مجال الطاقة، بتغيب الطرف التركي فيها، وحتى دخول دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة على الخط، وما زاد من الأمر حدة هو دعم واشنطن لهذه المبادرات من أجل زيادة التعاون في شرق البحر الأبيض المتوسط.[2] وهذا على ما تحتويه هذه الدول باستثناء الامارات المتحدة على حقول جد مهمة وهي موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم05: اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط (2019-2000).

دولة	مجال	سنةالاكتشاف	الاحتياطيات(مليار متر مكعب)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	تمار	2009	305
	ليفيثان	2010	649
	التانين	2012	26
	كاريش	2013	39
	روبي	2014	96
قبرص	أفروديت	2011	129
	كالبيسو	2018	150
	جلاوكوس	2019	142
مصر	زهْر	2015	850
	نورس العظيم	2016	85
	دلتاالنيل الغربي	2015	77
	جزيرةمرجانية	2015	42
فلسطين	غزةمارين	2000	30

[1] نفس المرجع، ص597

[2] Soner Cagaptay, Why Turkey Is Raising the Stakes in the East Mediterranean, Policy Analysis, 2019, p3.

المصدر: İSMAİL KAVAZ, The Energy Equation in the Eastern Mediterranean, Bingöl University, Turkey Insight Turkey, Vol 23, No 01, 2021, p144.

على أساس هذه التحولات، اتخذت السياسة الخارجية التركية استراتيجيات جديدة، لكي تتمكن من فرض نفوذها في المنطقة، ولتتمكن من الوصول إلى منافذ الطاقة، وهذا عبر تكثيفها لعمليات الاستكشاف في شرق البحر الأبيض المتوسط، باعتمادها على المسح الزلزالي، وعلى هذا الأساس أصبحت تركيا لاعب مهما في المنطقة عبر سفن الحفر العميقة، والتي أضحت تشكل ما يصل إلى 20% من أسطول الحفر في المياه العميقة في العالم وهذا ما يوضحه الجدول في الأسفل.

الجدول رقم 06: يوضح سفن المسح الزلزالي والحفر في تركيا.

اسم	يكتب	تاريخ الإدراج في جرد شركة TPAO	سمات	توضيح
باربروس خيرالدين باشا	زلزالي استطلاع	2012	الطول:84 متر العرض:21.6 متر	القدرةعلى إجراء المسوحات الزلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد
أوروتش‌ريس	زلزالي استطلاع	2017	الطول:86 متر العرض:22 متر	القدرةعلى مسح قاع البحر حتى عمق 15000 متر
فاتح	المياهالعميقة حفر	2017	الطول:229 متر العرض:36 متر	سفينةالحفر في المياه العميقة من الجيل السادس الحدالأقصى لقدرة الحفر: 12200 متر
يافوز	المياهالعميقة حفر	2018	الطول:230 متر العرض:36 متر	سفينةالحفر في المياه العميقة من الجيل السادس الحدالأقصى لقدرة الحفر: 12200 متر
كانوني	المياهالعميقة حفر	2020	الطول:227 متر العرض:42 متر	سفينةالحفر في المياه العميقة من الجيل السادس الحدالأقصى لقدرة الحفر: 12200 متر

المصدر: İSMAİL KAVAZ, Op.cit, p150.

هذه السفن ونشاطاتها أعطت ميزة جد مهمة لتركيا، في زيادة تنافسيتها أمام الشركات العاملة بالحوض الشرق المتوسطي، وكذلك في تعزيز استراتيجيتها المتعلقة بمجال الطاقة، خاصة عند الحديث عن كيفية نقل موارد تلك المنطقة إلى أسواق خارجية كسوق أوروبا، فيبرز أفضل سيناريو وهو تركيا لاسيما عبر خط أنابيب الغاز **TANAP** و **Turk Stream** كونهما جاهزين بالأساس، وهما أكثر فعالية وأقل تكلفة، كون أن الجزء الأكبر من مسار الأنبوبين واقع في اليابسة، بالمقارنة مع السيناريو الثاني المتعلق بمشروع **East Med** الذي يبلغ طوله 1900 كيلومترا، منها 1300 كيلومترا على الساحل، و600 كيلومترا على اليابسة، والذي يربط حوض ليفياثان إلى غاية الوصول إلى اليونان.[1]

[1] İSMAİL KAVAZ، Op.cit، p151-152.

وعليه، بالرغم من سعي تركيا الحثيث في توسيع نفوذها الإقليمي، بسياستها الناعمة المتعلقة بصفر مشاكل، لكن هذا الأمر لم يمنعها من التخلي عن هذا المبدأ في مراحل معينة، واستبدال مكانه استراتيجية أو مبدأ الوطن الأزرق، الذي يرسم المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بتركيا، في كل من البحر الأسود بحر مرمرة بحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط، بمساحة تبلغ 462 الف كيلومترا مربع، والتي تقدمها تركيا لإضفاء شرعيتها على مجمل سياساتها في منطقة الشرق المتوسط[1]، ولو أدى هذا إلى استعمال الدبلوماسية القصرية عبر أدوات القوة، حتى مع افتقارها لحلف في المنطقة، فهي تسعى للحفاظ على مصالحها في مجال الطاقة والأمن، حتى على حساب علاقتها مع واشنطن، ففي ظل تخوفاتها من أمن الطاقة ورؤيتها المستقبلية، خاصة في سنوات القليلة الماضية، أصبح هنالك توجه آخر تدعو له نخب من تركيا، من أجل أن تعيد ضبط علاقاتها مع دول شرق البحر الأبيض المتوسط، بحيث نراها قد تقدمت بمجموعة من المبادرات الدبلوماسية اتجاه مصر، الذي أظفر عن زيارة نائب وزير الخارجية التركي ومسؤولين أتراك آخرين إلى القاهرة في 2021، انخرطت كذلك أنقرة في حوار مع أثينا عبر جهود دبلوماسية وعسكرية رفيعة المستوى، أسفرت عن زيارة وزير الخارجية التركي **مولود جاويش أوغلي** لأثينا مايو ،2021 بهدف تحسين العلاقات بين الطرفين، وعليه كانت كل هذه المجهودات التركية بداية لإيجاد مسار لتركيا للمشاركة في تسويق غاز شرق البحر الأبيض المتوسط ونقله لأوروبا، معززة بذلك فرصتها للتحول كمركز للطاقة.[2]

2- منطقة المغرب العربي:

ليبيا: على خلفية ما تم تطرق له سالفا من العلاقات التي شهدتها تركيا مع دول منطقة الشرق الأوسطية، ونتيجة لما اعتبرته تركيا على أنه تهميش واستبعاد لها في تلك المنطقة، وجهت تركيا أنظارها إلى ليبيا، كأحد الحلول التي ستتمكن تركيا من خلالها لإعادة فرض سياستها الخارجية، مستغلة بذلك الوضع الليبي المتأزم، ومدعمة حكومة الوفاق في طرابلس، والتي أقامت معها اتفاقيتين سنة 2019، فتمثلت الأولى: في ترسيم وتحديد السيادة على الحدود البحرية بين كل من تركيا وليبيا في الشرق المتوسط، أما الثانية فقد تمثلت في تعزيز التعاون الأمني بين البلدين خاصة بعد أن استجابت أنقرة لطلب حكومة الوفاق من أجل أن تتحصل على الدعم العسكري من تركيا، لذلك اعتبرت ليبيا من بين أهم الدول التي حازت على نصيب كبير من مجهودات الدبلوماسية التركية، فعلى غرار الأهداف

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، ص 600.

[2] Michaël Tanchum، Eastern Mediterranean Energy and Regional Cooperation: 2021 Outlook، IEMed. Mediterranean Yearbook، Turkey and Tensions in the Eastern Mediterranean، 2021، p81-83.

الاقتصادية لتركيا في ليبيا، حول أن تمتلك الحصة الكبرى من الاستثمارات، لإعادة اعمار ليبيا، بحيث وقعت أكثر من 304 عقد في هذا الخصوص، إلا أن الدافع الحقيقي من التدخلات التركية في ليبيا هو متعلق بالمتغير الطاقوي بدرجة أولى، خاصة وأن دولة كليبيا تصنف من بين الدول الأولى الإفريقية في احتياطات النفط، بالتالي الهيمنة على المشهد الليبي بالنسبة لتركيا هو أمر ضروري، كونها ستساهم بدرجة كبير في رؤية تركيا في تحولها كمركز للطاقة من ناحية، أما من ناحية أخرى ستساهم كذلك ليبيا في زيادة نفوذ أنقرة في المنطقة المغاربية أولا، وبداية لتوسيع نفوذها الإقليمي نحو القارة الإفريقية ثانيا، مما سيزيد من قوتها الإقليمية بشكل أو بآخر، وعليه فليبيا هي شريك استراتيجي، ولا يمكن اعتبارها إلا كجزء أساسي للأمن القومي لتركيا، وراعي لمصالحها الطاقوية في الشرق المتوسط والمنطقة المغاربية.[1]

كانت ليبيا من بين الدول التي لاقت نصيبها من الأزمات في المنطقة العربية، فبعد أن أسقط نظام الحكم في البلاد، انتجت فجوة كبيرة قادت إلى إدارة البلاد برأسين: الأولى وهي حكومة الوفاق بدعم واعتراف من الأمم المتحدة، وتركيا والاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول ومقرها طرابلس، أما الإدارة الثانية مع مجلس النواب بدعم من الجيش الليبي، ودول كمصر والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا ومقرها طبرق، ومن حيث الطاقة فليبيا تحتوي على 48,7 مليار برميل من النفط و54,6 ترليون متر مكعب من الغاز.[2]

فبعد سقوط نظام السابق في ليبيا منذ 2011 والأزمات التي عايشتها الدولة في إطار التغيرات التي طرأت على المنطقة، استطاعت تركيا أن تبتكر تدابير وممارسات وتدخلات بما سيخدم مصالحها ويحقق أهدافها الحيوية، عن طريق التواجد قرب مراكز الانتاج والاستهلاك للموارد الطاقوية، خاصة مع تبنيها لاستراتيجيات عسكرية إقليمية جديدة، مستعرضة قوتها على أساس أنها لاعب إقليمي لا يمكن أن يستهان به، والتي برزت مع دبلوماسيتها الطاقوية الصلبة، في تدخلاتها على مستوى جوارها الجغرافي، لاسيما تدخلها الذي كان في ليبيا لإعادة حضورها في المنطقة، ولتحقيق مساعيها في أن تكون نقطة أساسية لعبور أنابيب الطاقة، التي تعمل أن يتم استكمالها كخط الأنبوب الغاز الرابط بين تركيا ونيجيريا، من أجل أن ينقل كذلك الغاز النيجيري إلى أوروبا، والذي سيمر عبر ليبيا، فستكون

[1] لزهر وناسي، سارة زيرق، مصدر سابق، ص 412-413.

[2] YÜKSEK LİSANS TEZİ، Sefa AKBULUT، AK PARTİ DÖNEMİNDE TÜRKİYE'NİN DOĞU AKDENİZ ENERJİ POLİTİKALARI BAĞLAMINDA TÜRKİYE-LİBYA İLİŞKİLER، İSTANBUL SABAHATTİN ZAİM ÜNİVERSİTESİ LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ SİYASET BİLİMİ VE ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANABİLİM DALI، 2023، p32.

وسيط مهم لاستكمال هذا المشروع، وعلى هذا الأساس فالتحرك السياسي الخارجي لتركيا على الساحة الليبية كان أمر سيخدم مصالحها بدرجة أولى.[1]

كذلك لا يمكن أن نستبعد التداعيات الداخلية التي عايشتها تركيا، والتي كانت الدافع كذلك للتدخل في ليبيا، فقد شهد حزب العدالة والتنمية من بعد التعديلات الدستورية التي شهدتها تركيا سنة 2017 تصدع، وهذا على ضوء انسحاب العديد من الأعضاء المهمين منه مثل **أحمد داوود اوغلو** و **عبد الله غول**، بسبب توسع صلاحيات الرئيس آنذاك، كذلك تراجع تطور الاقتصاد التركي فكان لزاما أن تجد تركيا بدائل لإعادة انعاش اقتصادها، فكانت ليبيا الخيار الأول للقادة في حزب العدالة والتنمية، كونها ستستطيع توحيد الصف الداخلي للحزب وستتمكن من الحصول على الموارد التي ستصلح بها اقتصادها.[2]

الخريطة رقم 10: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا.

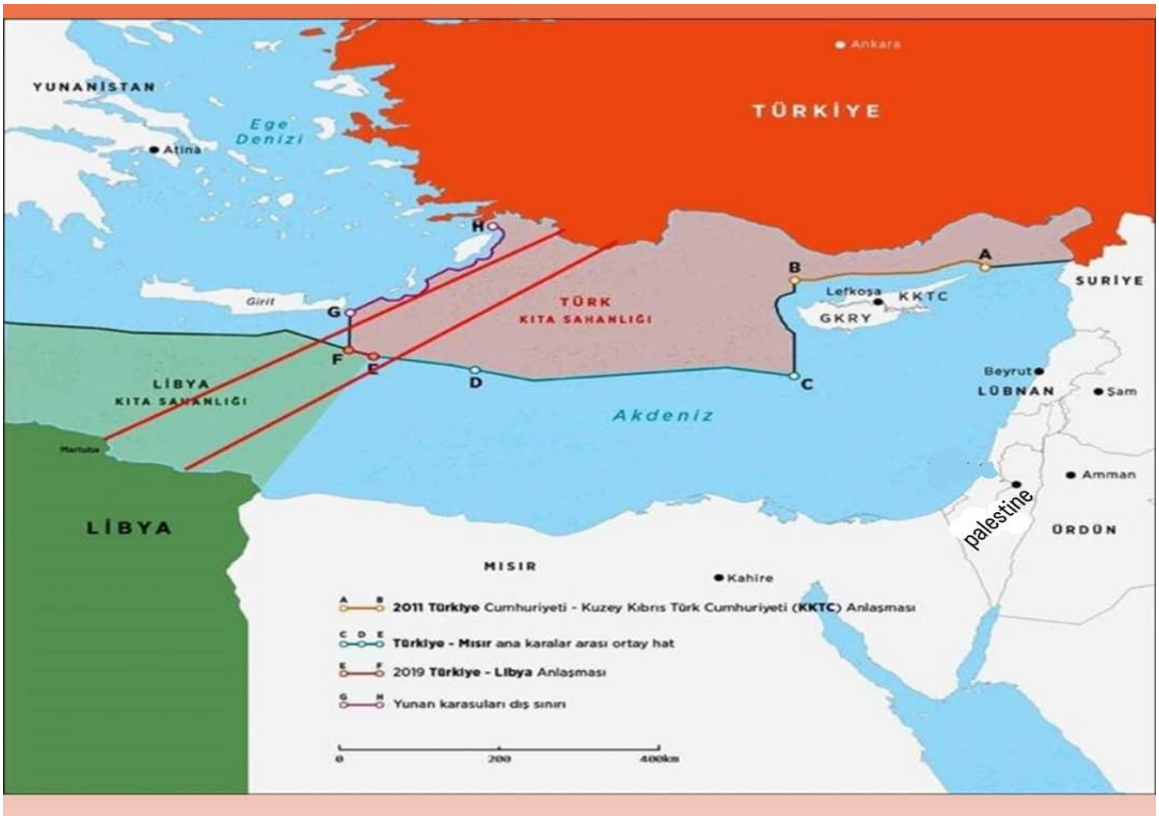

[1] فراس عباس هشام، جنان خليفة يوسف، المحركات الدافعة للاستراتيجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط، المجلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد 01، العدد 02 ، 2022، ص 18-19-25.

[2] حميد رامي، مصدر سابق، ص 446.

المصدر :

Zekiye Nazlı KANSU, AN ASSESMENT OF EASTERN MEDITERRANEAN MARITIME BOUNDARY DELIMITATION AGREEMENT BETWEEN TURKEY AND LIBYA, Science Journal of Turkish Military Academy, Vol 30, No 01, 2020, p67.

كان للاعتراف الأممي لمنظمة الأمم المتحدة في 2020، بأحقية الطرفين التركي والليبي في تحديد مناطق الصلاحية البحرية أثر مهم، كونها الآن هي حاملة للشرعية القانونية الدولية، والتي قابلتها المجهودات المصرية، وحتى اليونانية للطعن في أحقية هذا الاتفاق، وإن يجب إعادة توزيع الثروة الليبية، كل هذا هو تأكيد أن ليبيا ليست لها أهمية لتركيا وحسب، بل هي بالغة الأهمية لكامل الأطراف التي تدخلت في هذا النزاع على خلفية الموارد الثمينة، وخاصة الهيدروكربونية التي تحتويها ليبيا.

من بعد الهجومات التي قام بها الجنرال وقائد حكومة طبرق **الخليفة حفتر** في 2020، على طرابلس عملت تركيا على تزويد حكومة **فايز السراج**، بناقلات جنود مدرعة وطائرات بدون طيار، والتي وصفته طرابلس على أنه شريان الحياة الذي انقذها من الغرق، كما عززت تركيا من دعمها العسكري فأرسلت 100 ضابط عسكري تركي إلى ليبيا، بالإضافة إلى تقديمها سفنا محملة بالأسلحة والمعدات العسكرية، ومركبات الدفاع الجوي إلى طرابلس، كما استخدمت أنقرة سفن حربية قبالة سواحل ليبيا كمنصات لإطلاق هجمات صاروخية ضد قوات **حفتر**، بالإضافة إلى نشرها ما لا يقل عن 2000 مقاتل سوري، لمساعدة الميليشيات التابعة لحكومة طرابلس، التي قادت إلى أن تنسحب قوات العدو من شرق ليبيا.[1]

كان لهذا الدعم الجيواستراتيجي واستخدام القوة الصلبة، هو جزء من الاستراتيجية التركية الأوسع للهيمنة على الموارد، فنشر القوات مع الاعتراف الرسمي لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين كلا الطرفين، له آثار إيجابية لتركيا في أخذ اريحيتها في التنقيب عن الغاز أو النفط والسيطرة عليهما، مع منع أي مشروع لخطوط أنابيب الطاقة من الممكن أن يحدث دون أن تكون لتركيا يد أو طرف فيه، كما أن مذكرة ترسيم الحدود والموضحة في الشكل أعلاه تبين أن المنطقة المتفق عليها واقعة شمال مياه ليبيا الإقليمية، والتي تغطي مساحة 40 ألف كيلومترا، والتي تحتوي على أغنى موارد

[1] Türkiye'nin Libya Hamlesi: Çalkantılı Sularda Belirsiz Gelecek، Avrupa Raporu N257، 2020، p1.

الهيدروكربون في العالم، بقيمة تقدر بنحو 30 مليار دولار من الغاز الطبيعي، هذا الذي سيقود من تركيا أن تواجه ليس فقط دول شرق المتوسط بل حتى إيطاليا وحتى فرنسا حول التنافس على ليبيا.[1]

من بعد أن تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برعاية الأمم المتحدة سنة 2021، تم التوقيع فيما بعد بين هذه الحكومة وحكومة أنقرة على اتفاقية تعاون في مجال الطاقة والهيدروكربونات سنة 2022، والتي استغلت فيها تركيا حقوقها الشرعية والقضائية، التي جاءت على خلفية القانون الدولي للبحار وترسيمها لمنطقتها مع ليبيا، وقد شمل هذا الاتفاق كل القضايا المتعلقة بالاستكشاف والتنقيب عن الهيدروكربون وطريقة عمله وتشغيله، وهذا عبر تعزيز الشراكات بين البلدين في مجالات الاستكشاف والحفر ونقل الخبرات والمعرفة، سيتم هذا الأمر عبر شركة النفط الوطنية الليبية، والمؤسسة الوطنية للنفط بدولة ليبيا، وشركة البترول التركية **TPAO**.[2]

وعليه فإن هذا التدخل التركي في ليبيا، ومحاولات أنقرة في سياستها الخارجية إيجاد دور رائد في المشهد الليبي، لم يكن فقد لأسباب أو اعتبارات سياسية أو أمنية وفقط، بل تعدى الأمر لأبعاد استراتيجية متعلقة بالمجال الطاقوي، لتحقيق مساعي تركيا في هذا الخصوص، من أجل التحول كمركز للطاقة، بالإضافة كذلك إلى استعمال نفوذها في ليبيا على مستوى مفاوضتها مع القوى الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي، في إمكانية أن تكون ليبيا أحد الحلول لأوروبا في تأمين طاقتها، لاسيما بعد قيام الحرب الروسية الأوكرانية، بالتالي كان هذا الزحف نحو ليبيا جزء من استراتيجية أكبر، تسعى عبرها أنقرة لفرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، من أجل التحكم في الموارد الطاقوية وأنابيب عبورها أو عبر قدرتها على إعادة التوازنات في الصراعات الإقليمية في المنطقة.

الجزائر: من بعد أن تبنت تركيا استراتيجية الانفتاح على إفريقيا، وضعت الجزائر كأحد الدول الأولى الإفريقية على طاولة الاهتمام الدولة التركية، والتي أصبحت على إثره أنقرة أكبر مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في القارة الافريقية، فالثقل الجغرافي والجيوسياسي للجزائر له أهمية كبيرة، كونها بوابة المغرب العربي من جهة، وبوابة القارة الإفريقية من جهة أخرى، جعلها محط أنظار أنقرة من بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، والذي أحدث تغيير في السياسة الخارجية للبلاد على مستوى شمال افريقيا عموما والمغرب العربي خصوصا، فاليوم نرى هذا التأثير للتركيا في القارة الإفريقية، والتي لا تزال تسعى لزيادة هذا النفوذ عبر مختلف

[1] Ignacio Fuente Cobo، Libya an energy opportunity for Europe and for Spain، Analysis Paper، ieee.es، 2022، p 14-16.
[2] YÜKSEK LĠSANS TEZĠ، Sefa AKBULUT، Op،cit، p 62-63.

الوسائل الدبلوماسية، الاستثمارات، التعاون التجاري والعسكري الأمني، فضلا على أن القارة هي حاملة لكنز من الموارد الثمينة، وعلى رأسها الموارد الهيدروكربونية، والتي تحمل الجزائر جزء منها، ففي ظل الرؤية المستقبلية للطاقة لتركيا تبرز الجزائر من بين إحدى الأسواق التي تسعى لاستغلالها خاصة في إطار مورد الغاز، بحيث تعد تركيا من أكبر المستوردين للغاز المسال الجزائري **GNL**، وعلى هذا الأساس تصنف الجزائر المورد الأول للغاز الطبيعي المسال إلى تركيا، والمورد الرابع للغاز البترولي المسال.[1]

تعتبر الجزائر كأحد أهم مصادر الغاز الطبيعي في العالم، وذلك بفضل قدراتها الإنتاجية والتصديرية، مما يعزز مكانتها كمورد "موثوق وآمن" على المستوى الدولي بصفة عامة، وعلى تركيا بصفة خاصة، في ظل سعيها لتأمين امداداتها للطاقة، بحيث تتمتع الجزائر باحتياطيات مؤكدة من المحروقات (النفط والغاز والمكثفات والغاز البترول المسال)، والتي تقدر بأكثر من 4.300 مليون طن، أي أكثر من 12 مليار برميل والتي منها 55٪ من الغاز الطبيعي[2].

[1]Samira Henida، Algerian-Turkish strategic cooperation، Legal and Political Research، Vol 09, N 01, 2024، p 820-823.

[2]L'industrie gazière en Algérie par les chiffres, in : https://www.aps.dz/economie/167680-l-industrie-gaziere-en-algerie-par-les-chiffres, date of access (15-04-2025).

الشكل رقم15: يمثل الدول المستوردة للغاز الجزائري المسال 2024.

المصدر: احمد شوقي، 14 دولة تستورد الغاز المسال الجزائري في 2024 (رسوم بيانية)، في: https://2h.ae/uzHx، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

بحسب البيانات أعلاه فإن تركيا استوردت من الجزائر ما قيمته 4,05 مليون طن من الغاز المسال، حتى أن هذا التعاون بين الجزائر وتركيا في إطار الغاز **GNL** ليس وليد اللحظة، بل هو منذ ثمانينات القرن الماضي، بحيث تم التوقيع على اتفاقية شراء الغاز الطبيعي المسال مع شركة **BOTAS** في 14 أبريل 1988، وانتهت في عام 2014، وتم تمديدها لمدة 10 سنوات، والتي انتهت سنة 2023، لتمد هي الأخرى لمدة 3 سنوات أي من 2024 إلى 2027، لتحصل أنقرة على ما يقرب 4 مليار متر مكعب من الغاز المسال سنويا، أما فيما يخص توريد الجزائر للغاز البترولي المسال **GPL** فإن شركة **Sonatrach**، لها علاقات تعاقدية مع ثلاث شركات تركية في هذا الإطار وهم

LIKITGAZ (EX-MILANGAZ) و **AYGAZ** و **SHV** بإجمال حجم تعاقدي يبلغ حوالي 1.7 مليون طن سنويا.[1]

في مقابلة أجراها الباحث مع مدير التعاون الدولي بوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة في الجزائر السيد **S.OUFFA**، أكد ان تركيا تعد من أهم الأسواق للجزائر، وهذا بالنظر إلى حجم استهلاك الطاقة في تركيا الذي هو في تزايد مستمر، وقرب الجزائر كذلك من السوق الأوروبية، فقد أحدث قطاع الطاقة والمناجم علاقات جيدة واستراتيجية بين البلدين، فعلى غرار ما تقوم الجزائر بتزويده لتركيا من كميات معتبرة من الغاز سواء تمثل في **GNL** او **GPL**، فإن ما يميز العلاقات بين تركيا والجزائر هو عمل الاثنين بمنطق رابح–رابح، من خلال تمكن شركة **Sonatrach** إبرام اتفاق مشروع مع الشريك التركي، والذي تمثل في إنجاز مجمع بتروكيماوي في تركيا لنزع الهيدروجين من البروبان، وإنتاج البولي بروبيلين(PDH/PP) ، هذا المشروع هو في غاية الأهمية، كونه سيعزز من مكانة الجزائر في السوق الطاقة الدولية، في المقابل سيساهم هذا التقارب الخارجي بين أنقرة والجزائر في إمكانية تحقيق تطلعات تركيا في هذا الاطار في وصولها مركزا للطاقة.[2]

إلا أن سعي تركيا في أن تكون مركزا للطاقة له عقبات، فلا يبدوا على الجزائر من بين الدول التي ستسمح بإعادة بيع غازها للأسواق أخرى، خاصة إذا كان هذا البيع للسوق الأوروبية، لكنها في نفس الوقت الجزائر هي مورد موثوق، سيضمن الامدادات لتركيا مهما كانت الظروف، فهذا ما هو معروف عن الخارجية الجزائرية أن وعودها دائما ما توفى.

يمكن للجزائر كذلك، أن يولد لها طموح مستقبلا حول تحولها هي الأخرى لدولة مركز، أو حتى دولة عبور للمصادر الطاقوية، عبر الاستفادة من التجربة التركية في ظل التقارب والعلاقات الحسنة مع الشريك التركي، فعلى غرار أن تركيا دولة لا تمتلك موارد الطاق،ة والذي شكل لها هاجس أمني كبير، إلا أن الجزائر هو بلد غني، ومصدر كبير للنفط أو الغاز، كذلك موقع تركيا الاستراتيجي، فإن للجزائر كذلك موقع ممتاز، تعتبر فيه نقطة تقاطع ووصل بين الموارد الإفريقية الطاقوية نحو الضفة الشمالية الأوروبية، في ظل الطلب المتزايد لهذه الأخيرة للموارد الطاقوية، كما يمكن للجزائر أن تعزز من شراكاتها وتعاوناتها مع الدول الافريقية لبناء شبكات إقليمية للطاقة، خاصة في ظل امتلاك الجزائر لبنية تحتية من أنابيب وخطوط لنقل الغاز تربطها بإسبانيا **Medgaz** وإيطاليا **Transmed**،

[1] الملحق 01، وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

[2] مقابلة مع السيد سوفيان عوفة، مدير التعاون الدولي بوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة في الجزائر، بتاريخ 21–02–2025، بمقر وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، الجزائر العاصمة.

والتي يمكن لها أن تقوم بتطويرها عبر محاكاة تجربة أنقرة في هذا الشأن، وتوسيع نقل الغاز من دول إفريقية أخرى، والعمل على زيادة محطات التخزين والتسييل، مستغلة بذلك دبلوماسيتها الطاقوية من أجل الترويج لصورة الجزائر، على أنها ممر حيوي ومهم للدول الافريقية التي تريد تصدير مواردها الطاقوية نحو الاتحاد الأوروبي، وكما وفرت تركيا بيئة استثمارية جذابة، على الجزائر كذلك تحسين المناخ القانوني للاستثمار.

الخريطة رقم 11: مشروع الطريق العابر للصحراء، ومسار أنبوب الغاز الجزائر–نيجيريا.

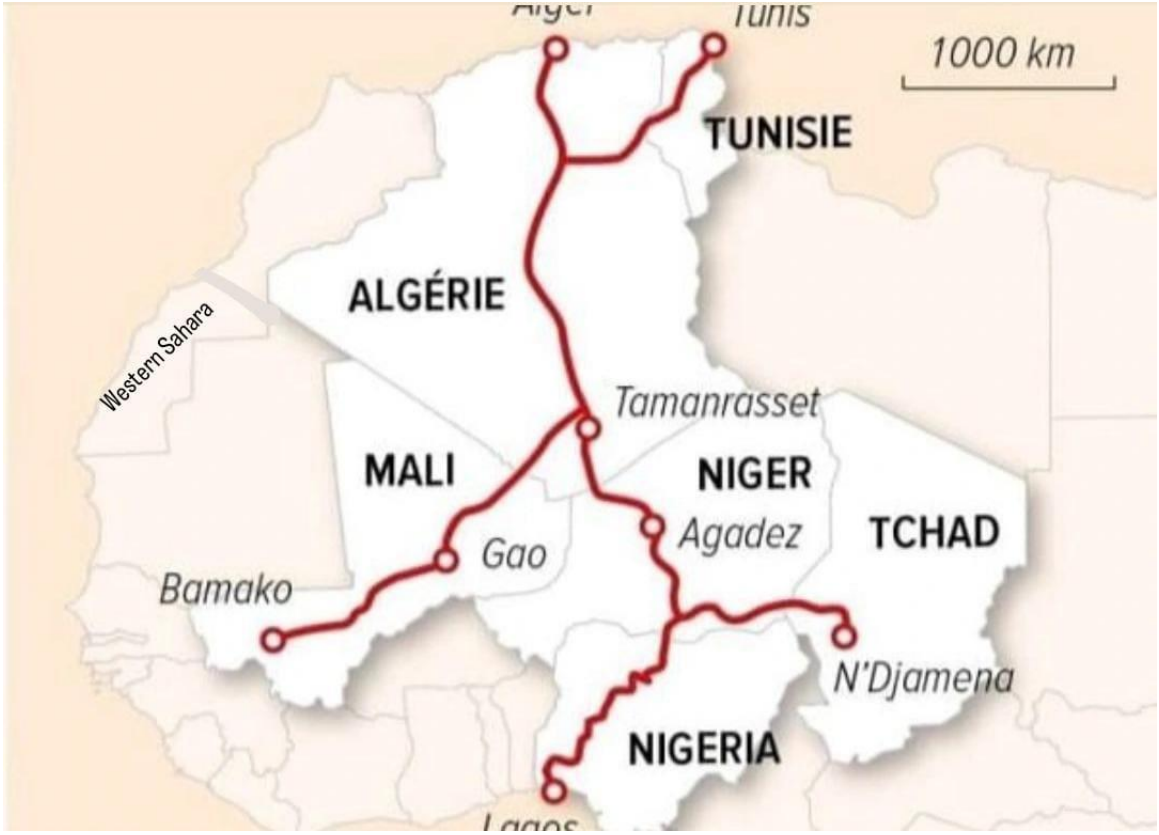

المصدر:

الطريق العابر للصحراء .. رافد إقتصادي و طريق حرير إفريقي، في:https://n9.cl/181lb ، تاريخ الاطلاع: (24-04-2025).

فخوض الجزائر في مثل هذا الأمر، سيساعدها في خلق عمقها الاستراتيجي الافريقي، الذي سيعزز من مكانتها ودورها على الساحة الإقليمية أو حتى القارية، وقد كان للجزائر رؤى في هذا الشأن عبر تبنيا للعديد من المشاريع كطريق الوحدة الافريقية، أو الطريق العابر للصحراء، الذي يعد من أكبر المشاريع في إفريقيا لربطه ستة دول: الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد، ونيجيريا، وتبلغ المسافة

الإجمالية للطريق، 4500 كيلومترا، سعيا لجعل هذا الطريق ممرا للتبادل التجاري للدول التابعة له، تم توقيع كذلك مشروع أنبوب الغاز الرابط بين كل من الجزائر، نيجيريا، النيجر، والذي يعد كخطوة أولى جد مهمة بالنسبة للجزائر لمحاكاة التربة التركية في التحول كممر لنقل الطاقة وهو كما موضح في الخريطة في الأعلى، كذلك اشتراكها مع هذه الدول في مشروع الأنترنت والألياف البصرية.[1] على ضوء هذه المشاريع، فهي تندرج ضمن الرؤية الأوسع للاستراتيجية الجزائرية في تعزيز دورها في المنطقة الافريقية، على أساس أنها الخيار الأول للدول الافريقية وخاصة الحبيسة من أن تصدر مواردها نحو الأسواق العالمية، وحتى من أجل الوصول لتحقيق التكامل الإفريقي.

- **المطلب الثالث: الرهانات الطاقوية التركية مع سوق الاتحاد الأوروبي**

منذ أن اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، أقدم الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على روسيا، والتي قابلتها هذه الأخيرة بسلسلة من تخفيض لتدفقات الغاز عبر الأنبوب الرئيسي **NORDSTREAM1**، ليحدث بعد ذلك هجمات على مستوى كل من**NORDSTREAM2**، ومن ثم هجومات على **NORDSTREAM1** ، فأوقف تدفق الغاز الروسي عبر هذين الأنبوبين نهائيا، أدى هذا الأمر إلى أزمة طاقة حادة في القارة الأوروبية، في المقابل شهدت السياسة الخارجية التركية تحرك في هذا الشأن، وبالأخص حين تعلق الأمر بقطاع الطاقة، بحيث استغلت الوضع الذي كان قائما في أوروبا، عبر مجهودات الدبلوماسية الطاقوية التركية من أجل فرض دورها كضامن لإمداد الطاقة لأوروبا، مستفيدة من موقعها الجغرافي الممتاز وعلاقتها كذلك مع كل من الشرق والغرب.

فدائما ما عانى الاتحاد الأوروبي من التبعية الشاملة لإمدادات الطاقة الخارجية، وبالأخص للسوق الروسية، والذي تجسد هذا الأمر حتى قبل الحرب الأخيرة سنة 2022، وهذا في ضوء التركز الصناعي الذي تشهده القارة من جهة، وكذلك زيادة الطلب السكاني على الطاقة من جهة أخرى، مما يجعل من الاتحاد الاوروبي عاجزا أن يضمن طاقة مستديمة له، في المقابل في ظل قيام الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت الطاقة تمثل لأوروبا نقطة ضعف كبيرة، من بعد أن تم قطع الامدادات الغاز عنها، وعلى هذا الأساس يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأكبر

[1] محمد.ج، "طريق الوحدة الإفريقية" .. طريق الجزائر الاقتصادي إلى عمق القارة، في: https://2h.ae/JsaX، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).

مستورد للطاقة في السوق العالمية، بنسبة 90% من النفط و66% من الغاز، والتي تأتي معظمها من روسيا بنسبة 36%، أما الباقي فتأتي به أوروبا من الدول الغنية بالموارد الأولية.[1]

الشكل رقم 16: يوضح الشكل الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي لكل من النفط والغاز.

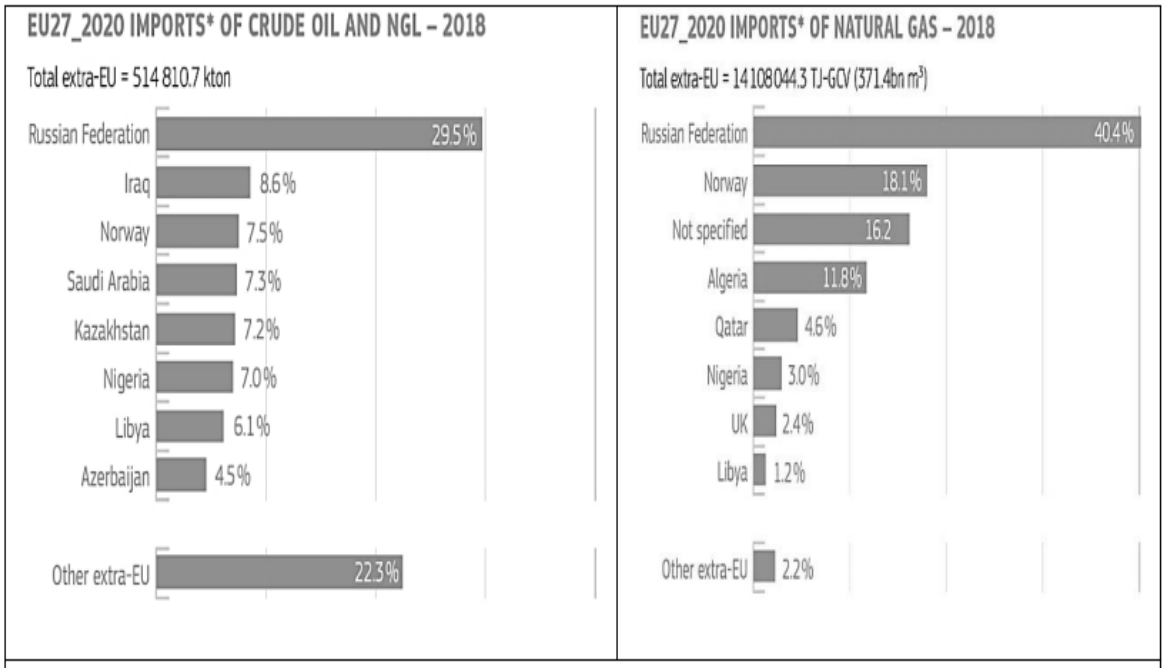

المصدر: نفس المصدر، ص121.

في اطار أن القارة الأوروبية هي من أكبر التكتلات التجارية على مستوى العالم، فإن الطاقة بالنسبة لها هي العصب الرئيسي الذي سيحرك اقتصادها، لكنها في نفس الوقت تواجه العديد من التحديات التي تقف أمام تلبية احتياجاتها المستقبلية من الطاقة، كارتفاع الأسعار وكذا زيادة الطلب العالمي على الموارد الأولية، والتي تقود لتعاظم التنافس بين الدول، في حين قد تقود لتوترات سياسية خاصة إذا كان الحديث عن التحديات الأمنية، وقيام حروب أو نزاعات أو حتى الهجمات الارهابية في الدول التي تكون سوق مورد للطاقة لها، لذلك فمسألة استقرار المناطق التي تزود أوروبا بالطاقة هو

[1] عبد الجليل بعاسو، أطروحة دكتوراه الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020، ص 120.

أمر حيوي لها، لذلك كان من بين أنجع الحلول التي اعتمدتها أوروبا هي في تنويع مصادر امداداتها، لكي تتجاوز بها روسيا من جهة،[1] وتكثف أعمالها في إطار الطاقات المتجددة من ناحية أخرى.

تبرز على هذا الأساس دول العبور التي تعتبر ممرات رئيسية لإمدادات النفط والغاز، والتي أعطى لها الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة، وتعد تركيا في هذا الإطار المنافس الأكبر مقارنة بباقي دول العبور، كونها تصنف كفاعل رئيسي لأمن الطاقة، وهذا على ضوء الامتيازات التي تتمتع بها، في كونها جسر عالمي لعبور الموارد الهيدروكربونية، بحيث تتوسط الدول المنتجة والتي تم التطرق لها سالفا، حول رهانات تركيا الخارجية في الشؤون الطاقوية، لضمان تدفق أكبر للطاقة مما تستهلكه، سعيا لإعادة بيعه لأوروبا، فينقل عبر تركيا أكثر من 4 ملايين برميل من النفط يوميا، بالإضافة إلى امتياز تركيا ببنية تحتية لأنابيب نقل الطاقة، هي جاهزة ومندمجة مع شبكات واسعة لأنابيب أخرى رابطة بها الشرق مع الغرب، كذلك احتوائها على مضيقين البسفور والدردنيل وقدرتها العالية في تصدير الموارد الأولية.[2]

في هذا الصدد بإمكان تركيا أن تستفيد من كل هذه المزايا لتعزيز دورها الجيوسياسي في نقل الموارد لدول الاتحاد الأوروبي، فقد أوضحت المشاريع المتعلقة بخطوط أنابيب توزيع النفط والغاز بين آسيا الوسطى وأوروبا، دور تركيا الفعال، بحيث تطورت أهدافها الحيوية لتصل إلى أن تصبح مركزا للطاقة، الذي سيخدم مصالحها من جهة ومصالح كلا الجانبين المصدر والمستورد كذلك. هذا ما سيعيد للواجهة قضية مفاوضات تركيا للانضمام الاتحاد الأوروبي، فبالرغم من رفض هذا الأخير لهذه العضوية لأسباب قيمية وثقافية ودينية، إلا أن هذا لا يمنع بفعل المتغير الطاقوي، وكيف أصبحت تركيا أحد البدائل لتوريد الطاقة، من بعد انقطاع الغاز الروسي عنها، سيمكن من إعادة هذه القضية على طاولة المناقشة بين الاتحاد وأنقرة، والذي من الممكن أن يمنحها قدر من القوة في مفاوضاتها للانضمام، على أساس المزايا والمنافع الاقتصادية التي ستقدمها السوق الغازية التركية، أو في إمكانية أن تستعمله كأداة للضغط، فسابقا أكد الرئيس **أردوغان** أن تركيا ستعيد النظر في دعمها لخط الغاز **نابوكو**، في حالة واصل الاتحاد تجميد المحادثات بشأن الانضمام.[3]

---

[1] رباب بولمشاور، أطروحة دكتوراه سياسات الأمن الطاقوي الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، جامعة قسنطينة 3 –صالح بوبنيدر كلية العلوم السياسية قسم العالقات الدولية، 2024، ص 107–167.

[2] عبد الجليل بعاسو، مصدر سابق 183–185.

[3] Hakan KAYSI، ENERGY SECURITY OF THE EUROPEAN UNION AND TURKEY'S ROLE، Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi، Vol 10، No 02، 2011، p71-71-78.

إن استقرار التي تحظى به تركيا بالإضافة إلى التزاماتها، جعلها من الدول التي لها مشاركة رئيسية في الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، فمع التطورات التي حدثت لاستراتيجية أمن الطاقة للقارة العجوز، فقد عززت علاقاتها مع العديد من الدول والتي نالت تركيا الاهتمام الأكبر فيها، كونها ستكون البديل لأوكرانيا وللغاز الروسي لكي تكون المنفذ لغاز دول أخرى،[1] وهنا تتجسد أهمية تركيا للاتحاد، فهذا الأخير في ظل سعيه لتنويع مصادر مغايرة، من أجل أن يتزود بالموارد الطاقوية والخروج من هيمنة الغاز الروسي، فإن وجهته ستكون إما الشرق أو الجنوب، أي دول شرق آسيا أو الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا والمنطقة المغاربية، والتي عملت تركيا على أن يكون هنالك تواجد لها في كل تلك المناطق، وهذا وفقا لما تم التطرق لها سالفا، بالتالي من أجل أن تتفاوض دول أوروبا مع دول هذه الأقاليم لتزويدها بالغاز، عليها المرور أولا بتركيا، فأغلب أنابيب دول تلك المناطق عابرة لها، وهكذا تلعب عليها تركيا في تحقيق استراتيجية المركز الطاقوي.

إلا أن الترويج لفكرة تركيا مركزا للطاقة في أوروبا، أمر ليس مرجح، فتحقيق هذا الأمر يتطلب أن تزيد تركيا من استرداها للغاز من روسيا، وهذا الخط الأحمر لكل من موسكو وبروكسل، من بعد أن قامت الحرب في أوكرانيا، لذلك لعبت دبلوماسية تركيا الطاقوية على طاولات منفصلة لكي تسعى لتقريب المصالح بين الطرفين، لإبقاء خطوط الامداد مفتوحة بالرغم من العقوبات التي فرضت على روسيا، لكن أهدف أوروبا بالتحول الطاقوي، سيفقد من بريق تجارة الغاز على المدى المتوسط لذلك كان لابد من زيادة التعاون، والاستثمار بين الطرفين في الاقتصاد الأخضر الذي سيصبح الركيزة الأساسية للعلاقات بين الطرفين.[2]

[1] Yusif Huseynov، Op.cit، p342.
[2] Francesco Siccard، Op.cit، p26.

➢ المبحث الثاني: الطاقات المتجددة في تركيا

في ظل تزايد المخاوف والتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم بشان أمن الطاقة والبيئة، أصبح الخوض نحو الطاقات المتجددة أمر لابد منه، فمع التغيرات المناخية وتقلبات أسعار الموارد الطاقوية، وباعتبار ان هذه الأخيرة من الطاقات النابضة، التي لها احتياطات محدودة، مع إمكانية أن يأتي عليها يوم و تزول، وضعت على هذا الأساس العديد من الدول استراتيجيات جديدة من أجل التحول إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، القائم على الخفض الكلي لاستعمال الوقود الاحفوري والانتقال إلى استعمال الطاقة المتجددة، وفي هذا الإطار تعمل تركيا لتعزيز قدراتها واستثماراتها في الطاقات المتدفقة، والذي من شأنه أن يحقق لها أمنها طاقوي، ويعزز من دورها في سوق الطاقة العالمي وليس الإقليمي فحسب.

➢ المطلب الأول: إمكانيات تركيا من مصادر الطاقات المتجددة

الشكل رقم 17: يوضح أكبر 10 دول في العالم من حيث القدرة على توليد الطاقات المتجددة 2020.

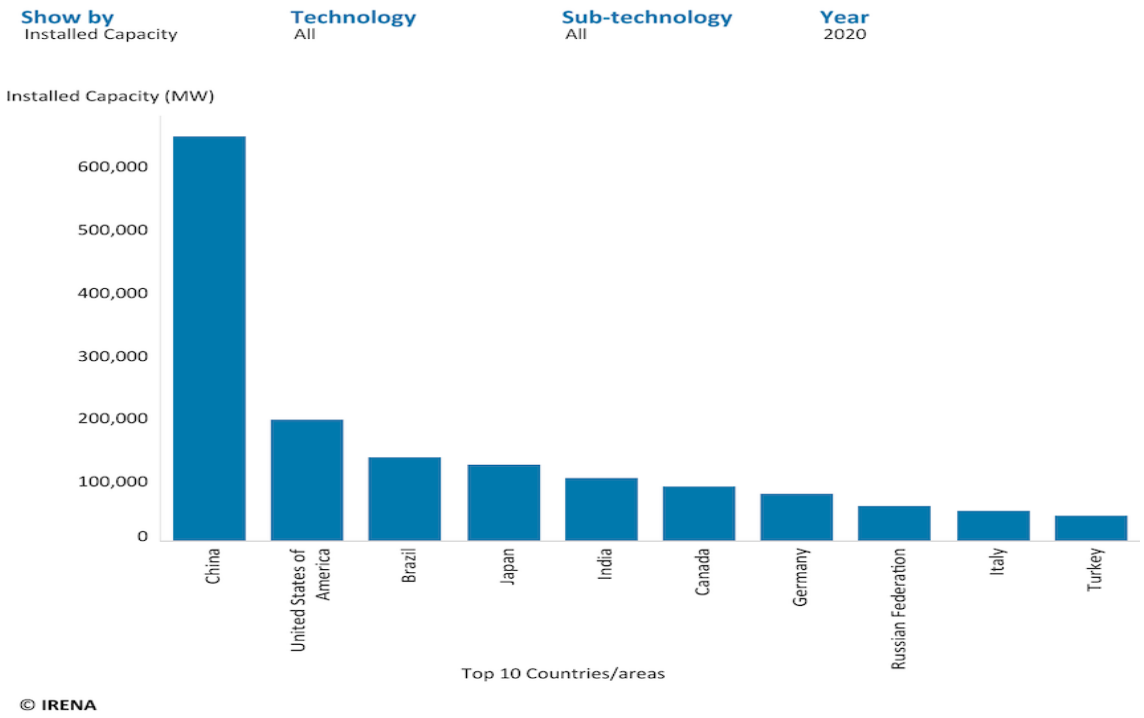

المصدر :

Shreeya Khadka and Ram Chandra Poudel، Renewable Energy Statistics 2021: Global Data in the Renewable Energy Sector, in:

https://www.greenesa.com/article/renewable-energy-statistics, date of access (15-04-2025).

من بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، برز بشكل واضح التوجه الكبير نحو الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وهذا من أجل أن تتماشى تركيا مع التغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي، والذي أوضحه الشكل في الأعلى، فتركيا تصنف في المرتبة 09 من بين أهم 10 دول في العالم ككل، من حيث القدرة على توليد الطاقات المتجددة، فلقد كان هنالك إدراك ووعي من طرف القادة الأتراك، أن المستقبل محكوم بزيادة استعمال الطاقات المتجددة، على إثر أن الطاقات التقليدية كالنفط والغاز ستنفذ، حتى وأن كان لهذه الموارد احتياطات ضخمة، ولكن الاستعمال المفرط لها سيؤدي إلى انتهائها، وقد استطلاعات تركيا أن تحرز تقدم واضح في مجال الطاقات المتجددة نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها والمتمثلة في:

الطاقة الكهرومائية: تتمثل الطاقة الكهرومائية في تحويل طاقة المياه المتدفقة إلى طاقة من الكهرباء القابل للاستعمال، وتتميز بالعديد من المزايا: أولا كونها من الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة وذات كفاءة عالية، فضلا أنها ليست مكلفة، بالتالي ستكون محط أنظار للاستثمار فيها، بلغ استهلاك الطاقة الكهرومائية في تركيا ما يعادل 13 مليون طن متري من النفط في عام 2017، متجاوزة كل من اليابان وفرنسا ب 0,6 جيجاواط،[1] علاوة على أن تركيا لديها إمكانية كبيرة من غنتاج الطاقة الكهرومائية تقدر بنحو 433 تيراواط/ساعة في السنة، والتي تكمن منها 140 تيراواط/ساعة في السنة مجدية اقتصاديا، وهذا على أساس التطورات واستثمارات التركية في بناء المحطات الخاصة بتوليد الطاقة الكهرومائية، بحيث تمتلك 478 محطة موزعة على جميع أنحاء البلاد، وتبلغ قدرة هذه المحطات إضافة إلى السدود ب 12,6 جيجاواط، وبالإضافة إلى مشاريع جريان الأنهار التي تقدر ب 2,5 جيجاواط.[2]

الطاقة الشمسية: تعد الطاقة الشمسية كذلك من بين الطاقات النظيفة، التي لا ينتج عنها غازات سامة أثناء توليدها للكهرباء، والذي يأتي مباشرة من أشعة الشمس، باستخدام الألواح الشمسية، ولها ميزة كبيرة في قدرتها على انتاج الطاقة بشكل أكبر بكثير مما قد تتجه الطاقات التقليدية كالنفط

[1] Evrim ÇELİK MADENLİ , Umut BEKÇİ , Titah Haritul ICHWANI ،Current Status of Renewable Energy in Türkiye، OKU Journal of The Institute of Science and Technology، Vol 06، No 03، 2023، p2384.
[2] Hasmet Gokırmak، The Energy Policies for a Sustainable Economic Growth in Turkey، International Journal of Energy Economics and Policy، Vol 07، No 01، 2017، p59.

والغاز، وحتى أكبر مما قد تنتجه الطاقات المتجددة الأخرى، فهي لا تحظى بالتعقيد، وليست صعبة كطاقة الرياح مثلا، وتعتبر منطقتي جنوب الأناضول والبحر الأبيض المتوسط من أغنى المناطق التركية إنتاجا للطاقة الشمسية، فضلا على أن هذه الطاقة تساهم في التدفئة والتبريد على مدار السنة، وعليه كانت هنالك مجهودات كبير من الحكومة التركية في هذا الشأن، نظرا لامتلاكها الواسع لهذا المصدر النظيف، بالإضافة إلى جدواه الاقتصادية فتبلغ القدرة الانتاجية لتركيا من الطاقة الشمسية ما يقدر ب380 مليار كيلواط/ساعة في السنة، مع إمكانية أن يزيد هذا المعدل في الأعوام القادمة.[1]

طاقة الرياح: لدى تركيا إمكانات هائلة من طاقة الرياح بسبب موقعها الجغرافي، وما تمتلكه من تضاريس، ففي عام 2006 بلغت قدرة انتاج طاقة الرياح 51 ميجاوات، لتصل سنة 2015 إلى 4728 ميجاوات، والمتركزة أكثر من 90% من هذه الطاقة في بحر ايجة وبحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط،[2] فتنتج هذه الطاقة عبر حرارة الشمس والتي تعدل بفعل دوران الأرض لنتوصل لها عبر المساحات العالية والمفتوحة كالجبال والسواحل.

الطاقة الحرارية الأرضية: تتم إنتاجها وتخزينها في الأرض، والتي تعتبر تركيا ضمن الدول الغنية بهذه الطاقة، بقدرة انتاجية تقدر ب 31500 ميجاوات، محتلة المرتبة السابعة عالميا، وأولى أوروبيا في سعتها للطاقة الحرارية للأرض، هذه الأخيرة لهت أهمية كبير من حيث إنتاج الكهرباء للمصانع أو التدفئة للمنازل، وتعتبر منطقة غرب الأناضول الأكثر امتلاكا لهذه الطاقة بنسبة تفوق78%، غير أن يبقى جزء صغير مما تمتلكه تركيا في الطاقة الحرارية الأرضية مجديا اقتصاديا بسبب انخفاض درجات الحرارة واعتدالها.[3]

طاقة الكتلة الحيوية: هي طاقة متجددة، تأتي من خلال اشتقاق مواد عضوية من الأخشاب وبعض من المحاصيل، والسماد وبقايا النفايات حيوانية، أو بقايا الطعام وأنواع من النباتات، بحيث لهذه الطاقة أهمية كبيرة من حيث توليد الكهرباء والتدفئة، وكذا تشغيل المركبات، فضلا على أن تكلفة انتاجها منخفضة مقارنة بالوقود الاحفوري، تمتلك تركيا طاقة كتلة حيوية قابلة للاستخدام تقدر ب17 مليون طن من مكافئ النفط، ولكن من المتوقع خفض هذه الحصة والتوسيع في استعمال الطاقات

[1] Evrim ÇELİK MADENLİ، Op.cit، p2381-2382.
[2] Hasmet Gokırmak، Op.cit، p59.
[3] Evrim ÇELİK MADENLİ، Op.cit، p2384.

المتجددة الأخرى، كون أن هذه الطاقة ليست بتلك الكفاءة الدائمة بحيث ينتج من الكتلة الحيوية ملوثات خطيرة.[1]

الطاقة النووية: هنالك محطتين نوويتين في تركيا، الأولى وقع انجازها بالتعاون مع روسيا سنة 2010 على ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما الثانية كانت بالشراكة مع حكومة اليابان في سنة 2013 الواقعة على ساحل البحر الأسود، ومن المتوقع أن تنشأ الثالثة بحلول 2030 مع الشريك الصيني، والتي ستلبي هذه المحطات ما يقدر ب 10% من إجمال الطاقة في تركيا.[2]

الطاقة الهجينة وأنظمة الطاقة الكهروضوئية العائمة: تستعمل الطاقة الهجينة من خلال استخدام مزيج من الطاقات المتجددة، والذي سيجمع محطتين أو أكثر، ولهذه الطاقات ميزات كبيرة منها المرونة في التنفيذ، بالإضافة إلى أن العائد الاستثماري سيكون أكبر من عوائد طاقة الرياح، أما نظام الطاقة الكهروضوئية العائمة والذي ينتج الطاقة عبر البحيرات والأنهار، يمكن بشكل سهل دمج أنظمة الطاقة الهجينة مع أنظمة الطاقة الكهروضوئية العائمة، والتي تمتلك تركيا فيها محطات يحتذى بها في هذا الشأن والتي تبلغ قدرتها الانتاجية من الطاقة المركبة 580 ميجاوات.[3]

- **المطلب الثاني: سياسات تركيا في دعم الطاقات المتجددة**

كما تم ذكره سالفا في أهمية الموقع الذي تحتله تركيا، كذلك يحمل مجالها الجغرافي مقارنة بالاتحاد الأوروبي، مستويات كبيرة من الإشعاع الشمسي وسرعة رياح والنشاط الحراري الأرضي، بالتالي فهذه الطاقات وغيرها تمثل فرصة كبيرة لكي تستفيد منها تركيا على المدى البعيد، كضامن لأمنها الطاقوي في المستقبل، إلا أن معدل استخدام واستغلال هذه الموارد يبقى منخفض، لكن في السنوات الأخيرة ومع ارتفاع الكبير التي شهدته تركيا في زيادة اعتمادها على الواردات من الموارد الاحفورية والذي وصل إلى الحد 90%، أدى هذا بصناع القرار إلى التغيير نوعا ما في السياسات الطاقوية، مركزين أهدافهم على الاستفادة من الطاقات المتجددة بشكل أكبر، وهذا ما تم ملاحظته خاصة أثناء فترة الجائحة كورونا، فقد تم انتاج الكهرباء من مصادر النظيفة بنسبة 12% سنة 2020.[4]

[1] Ibid، p2383-2384.
[2] Hasmet Gokırmak، Op.cit، p59.
[3] Evrim ÇELİK MADENLİ، Op.cit، p2385.
[4] Dindar. S, A Comprehensive Analysis of Strategies, Challenges and Policies on Turkish Sustainable Energy Development، Journal of Engineering Technology and Applied Sciences، Vol 7، No 03، 2022، p232.

في ظل السعي العالمي للحد من الاعتماد على الموارد التقليدية الأحفورية، فان وضع تركيا كقوة إقليمية يستحق اهتماما في هذا الشأن، خاصة بتوجهات الحزب الحاكم في تركيا، حزب العدالة والتنمية، فقد كان له الفضل في إعطاء رؤية وسن تشريعات وقوانين تخص هذا الأمر، بحيث قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع تركيا نحو الإصلاحات في مجال الطاقة، وهذا مع استيعاب صناع القرار أن الطاقة والبيئة من بين أكبر التحديات التي تواجهها الدولة، كونها كانت سببا في العجز التجاري للعديد من السنوات من جهة، والانبعاثات الغازية الدفيئة نتيجة الاعتماد الهائل على الموارد التقليدية التي تضر بالبيئة من جهة أخرى، فكان الحل هو إعطاء اهتمام أكبر بمصادر الطاقات المحلية المتجددة، كونها مستدامة ولا تطلق أي انبعاثات محافظة على البيئة، لكن شهدت بدايات هذا المجال في تركيا معاناة بشكل كبير من الحواجز التكنولوجية والمالية، وحتى القصور على مستوى اللوائح القانونية، والافتقار لأطر السياسية والتنظيمية، فكانت هذه العوائق من بين أصعب المشكلات التي واجهت تركيا آنذاك، لذلك وجهت الدولة مجهوداتها في دعم التوجه نحو الطاقات النظيفة وعدم تركه لديناميكيات السوق.[1]

الجدول رقم 07: التشريعات القانونية التركية الرئيسية لدعم الطاقات المتجددة

Renewable energy-oriented law, regulation or policy	Date	Type	Target[2]
The use of renewable energy sources for electric energy generation	2005	Policy support-strategic planning	All renewable sources
Supporting geothermal projects	2008	Economic and political	Geothermal
Climate change action plan 2011–2023	2011	Strategic planning	Solar[3], hydra and geothermal
Revision of renewable energy resources support mechanism	2011	Economic and political	All renewable sources
10 years-tariff guarantee application for renewable energy	2013	Economic and strategic planning	All renewable sources
10th development plan (2014-2018)	2014	Economic and strategic planning	All renewable sources
Turkey national renewable energy action plan	2015	Strategic planning	Solar and biomass
11th development plan (2018-2022)	2018	Economic and strategic planning	All renewable sources
Arrangement for organised industrial zones (oiz)	2019	Economic	Solar and wind

المصدر: Dindar. S, Op.cit, p233.

[1] Okşan BAYÜLGEN، Two Steps Forward, One Step Back: How Politics Dim the Lights on Turkey's Renewable Energy Future، PERCEPTIONS, Vol 18, No 04، 2013، p 72-75.

لقد شهدت السياسة الخضراء في تركيا تطورات عبر الزمن، من شأنها زيادة نصيبها من إنتاج الطاقة المحركة للبلاد عبر الطاقات المتجددة، وكان القانون الأول الذي صدر في هذا الشان سنة 2005، ركز على إدخال هذه الموارد إلى الاقتصاد التركي بطريقة موثوقة، والعمل على تنويع الموارد والتقليل من الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة، غير أن هذه السياسة لاقت العديد من الانتقادات كونها لم تعطي الطريقة المناسبة من أجل تطوير التقنيات الخضراء وصناعتها، وفيما بعد تم وضع لائحة حددت فيها مناطق الموارد المتجددة، لكنها لم تكن مراعية للمبادئ كذلك، تم تحديد تعريفة للتغذية لموارد الطاقة في تركيا **FIT**، ولكنها لم تعزز من الاستثمارات في هذا القطاع، فقد كانت معتمدة على الليرة التركية إلى أن تم تغيرها في سنة 2011، وأصبح بذلك يحتسب سعر التعريفة بالدولار الأمريكي، كما قدمت حوافز من أجل زيادة الإنتاج المحلي في خصوص الطاقات الخضراء، فتم الاعتماد في نفس السنة على استراتيجية لتقليل الانبعاثات الغازية للمباني، إلى أن وضعت استراتيجية الطاقة بين سنتي 2014-2018، والتي اعتبرت الأساس الفعلي لمعظم سياسات الطاقة المتجددة، بحيث عالجت مسألة تغير المناخ في تركيا، وارتكزت على تأمين الامدادات وتكامل الطاقة، بالإضافة إلى العمل على إنشاء سوق طاقات متجددة يمكن التنبؤ به، والعمل على زيادة حصة الطاقات المتجددة في انتاج الطاقة ككل بنسبة 30% على الأقل، فيما بعد تم إصدار الاستراتيجية 2019-2023، والتي استهدفت تقليل انبعاثات الغاز من انتاج الكهرباء من 29,9% إلى 20,7%، وزيادة استخدام الطاقات النظيفة في توليد الكهرباء لتصل إلى 38,8%.[1]

في إطار هذا المسار الذي تطورت فيه التشريعات الخاصة بالطاقات المتجددة، حققت تركيا تقدما ملحوظا في توليد الكهرباء بعيدا عن استخدام الطاقات التقليدية، بحيث وصل توليد الكهرباء عبر الطاقات النظيفة إلى 42% في سنة 2022، متجاوزة هدف أنقرة الذي حددته أن تصل إلى 38,8% بحلول سنة 2023، كما تم الاعتماد على سياسات تهدف لتقليل من مستوى استغلال امدادات الفحم والنفط والغاز ، فالدولة التركية لها احتياطات محلية معتبرة من الفحم ولكنها أعطت الأولوية لإنتاج فحم اليجينت، الذي سيستعمل لتوليد الكهرباء، أما الفحم الحجري سيوجه لتشغيل القطاع الصناعي بدلا من إنتاج الطاقة، كذلك وضع صانعوا القرار في تركيا سياسات تهدف لتحسين كفاءة الطاقة الوطنية، والتي تتركز وبشكل أساسي على خفض استهلاك الطاقة في جميع أنحاء البلاد بنسبة 14%، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أنقرة أنها قد قطعت أشواطا طويلة في زيادة حصة الطاقات المتجددة، والتي أوضحتها في رؤيتها لسنة 2053، القائمة على صفر انبعاثات من الغازات الدفيئة، وعليه برزت العديد

[1] Dindar. S, Op.cit، p233-234.

من الجهود الحكومية لإزالة الكربون وتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، الذي لوحظ مع نمو الإنتاج الطاقوي سنة 2022 عبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال الزيادات الجديدة للألواح الشمسية الكهروضوئية في البلاد، التي وضعت بفضل حوافز أنقرة من أجل دعم الانتاج المحلي للألواح الشمسية وكذا التعريفات التغذوية، كما اتسع استخدام الطاقة الكهرومائية لتصل لأقصى انتاجها خاصة مع اكتمال مشاريع السدود الكبيرة.[1]

الشكل رقم 18: يوضح اجمالي امدادات الطاقة في تركيا من 1990-2022.

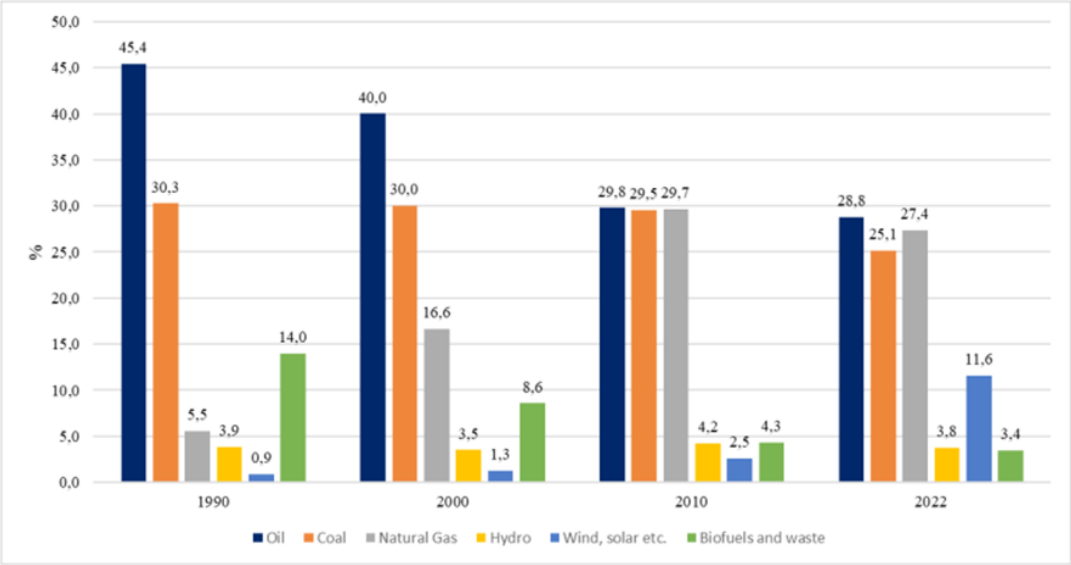

المصدر: Zafer ÇAKMAK, AN OVERVIEW OF TÜRKİYE'S RENEWABLE ENERGY OUTLOOK, Mühendis ve Makina / Engineer and Machinery, Vol 65, No 717, 2024, p568.

[1] Karim Elgendy، From grey to green: Türkiye's energy transition، Osservatorio Turchia CeSPI، 2023، p3-4.

الشكل رقم19: حجم توليد الكهرباء في تركيا من الطاقات المركبة سنة 2024.

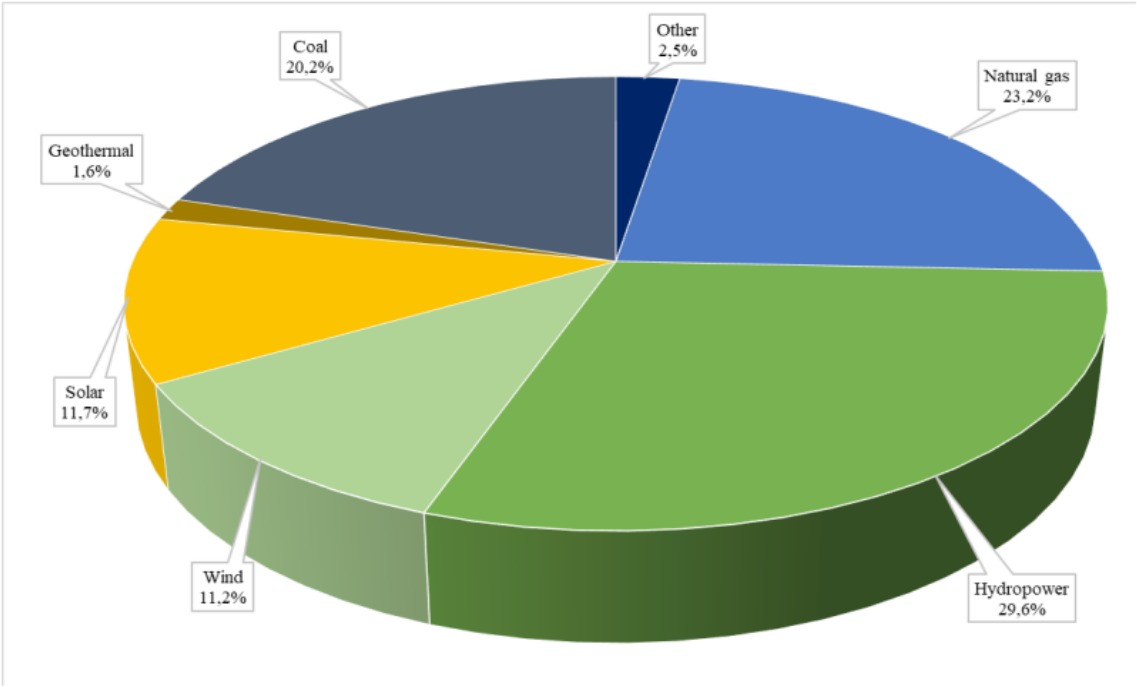

المصدر: Zafer ÇAKMAK, Op.cit, p567.

من خلال الشكلين السابقين، يوضح وبشكل كبير القفزة النوعية التي أحدثتها الحكومة التركية في إطار جهودها لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة، ففي حين كان للنفط والفحم الأولوية الأولى في مصادر الطاقة سنة 1990، انخفض هذا الاهتمام مع مرور السنوات ليشهد الغاز الأهمية الكبرى، باعتباره كمصدر رئيسي للطاقة، وبالموازات بلغت الطاقات المتجددة ذروتها سنة 2022، بنسبة 11,6%، كما يوضح الشكل الثاني حصة هذه الطاقات التي قدرت ب 54% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، والذي بينَ السياسة المتوازنة التي تتبعها تركيا في تأمين مصادر امداداتها، من خلال الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة على حد سواء، هذا النهج الذي أهلها لكي تكون من ضمن اللاعبين الرئيسيين في أوروبا، بقدرتها على إنتاج الطاقة الكهربائية عبر المزيج الطاقوي، بطبيعة الحال لا زالت الصعوبات التي تواجه تركيا في هذا الخصوص، كون أن النفط والغاز والفحم لا يزال يتصدر الأولوية، بالإضافة إلى تكلفتها العالية، في المقابل فإن تركيا لم تقف أمام هذه التحديات مكتوفة الأيدي بل عملت على تحسين إمكاناتها من الموارد المتجددة، جعل منها موقع جذاب للاستثمار، وهذا

ما أدى أن يكون القطاع الخاص هو من يسطر على المشاريع الطاقات النظيفة في تركيا، حتى أن الاستثمار في راس المال البشري الذي يدير ويسير مثل هذه الطاقات، أصبح بالغ الأهمية للحكومة لكي يحقق التطور في هذا القطاع.[1]

- **المطلب الثالث: تعارض سياسات الطاقات المتجددة في التحول كمركز إقليمي للطاقة.**

إن قطاع الطاقات المتجددة في تركيا هو في نمو مستمر، حتى وان كان بطئي، فمن سمات التحول الطاقوي أنه عملية بطيئة لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحها، لكن في حالة أنقرة فحقيقة، هنالك اهتمام ملحوظ في هذا الشأن، كذلك من سمات التحول الأخضر أن تكلفته المادية عالية ويتطلب تكنولوجيات متطورة، ليست كل دول العالم تمتلكها، وحتى وأن امتلكتها فإن تسييرها يتطلب رأس المال البشري، الذي يستطيع إدارتها هذا من ناحية، وأما من ناحية أخرى كون أن صناعة هذه تكنولوجيات بحد ذاتها يتطلب موارد، خاصة تلك المتعلقة بالأتربة النادرة، والتي ليست من السهل استخراجها وهذا هو سبب ندرتها،، بحيث ترتكز جل احتياطاتها في الصين، فرغم هذه التحديات والعقبات فالحكومة التركية تدعم هذا التوجه الطاقوي المتجدد بشكل كبير، والذي يعكس من استراتيجيتها المستقبلية حول تحولها كمركز طاقوي والذي لن يتعارض معها.

ففي الوهلة الأولى، يظهر لنا أن دعم تركيا للطاقات المتجددة، سيقود من تقليل اعتمادها على الواردات الخارجية من الغاز أو حتى النفط، فهذين الموردين هو أساس استراتيجية تركيا في أن تكون مركز يصدر مثل هذه الموارد إلى أسواق أخرى، بالتالي فكيف أن نقلل من هذا الأمر ونطمح للوصول لفكرة مركز الطاقة؟

الإجابة ببساطة: إن تركيا باعتمادها واهتمامها بمسألة الطاقات المتجددة، هي تدعم رؤيتها الطاقوية المستقبلية كمركز إقليمي للطاقة، فلا يمكن إنكار أن تركيا لا تمتلك أمن طاقوي، وليس لها اكتفائها الذاتي من الطاقة، لكن استثمارها في مجال الطاقات النظيفة (كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح،..) سيقلل من فاتورة الواردات الخارجية، ويمكنها من الوصول إلى حد ما، من مستوى الاستقلال الطاقوي، سيمنح لأنقرة في المقابل أن تصل إذا استمرت على هذه الوتيرة، أن يصبح تشغيل الكهرباء في تركيا جزء كبير منه عبر الطاقات المتجددة، وسيصير ما تستورده من غاز أو نفط لا يستعمل في تلبية الاحتياجات الداخلية بشكل كامل بل يصدر للخارج، وفقا لما تراه تركيا مناسبا لها من العائدات المالية، وهذا لن يوفر لها عوائد مالية فقط، بل سيعزز من موقعها وقوتها في سوق الطاقة الإقليمي،

[1] Zafer ÇAKMAK، Op.cit، p566-568،585-586.

من خلال ان تكون مصدر موثوق لمن يحتاج التزود بالطاقة، فسياسة صفر مشاكل ليست من أجل تحسين العلاقات مع دول الجوار فحسب، بل تأتي ثمارها في أن تكون تركيا بعيدة عن المشاكل الجيوسياسية وعليه ستمتلك تركيا المرونة في التصدير.

وهذا ما أكده وزير الطاقة التركي **الب أرسلان بيرقدار**، أن أنقرة تهدف لتصبح من بين أفضل ثلاث دول في أوروبا، وبين أفضل 9 دول عالميا من حيث القدرات المركبة للطاقة الشمسية، وطاقة الرياح خلال سنة 2025، عبر مشارع الدولة المهمة في هذا الإطار، كمحطة **كارابينار** للطاقة الشمسية التي تعد من أكبر المحطات في العالم، فهي تمتد على مساحة 20 مليون متر مربع وتحتوي على 3.2 مليون لوح شمسي، وتبلغ قرتها الانتاجية ب1350 ميغاواط، والتي تعتبر كافية لتلبية احتياجات مليوني شخص من الكهرباء سنويا، بالإضافة كذلك العمل من أجل تحسين البيئة الاستثمارية بهدف الوصول لعقد مناقصات بقدرة 2000 ميغاواط سنويا،، والذي سيعمل بشكل كبير على تعزيز شراكاتها الدولية مع دول كالاتحاد الأوروبي، والصين وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.[1] وعليه وضعت الحكومة التركية هدف تحقيق 50% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، و80% بحلول عام 2053، إلا أن العقبات التي تم تطرق لها سالفا، ستقف أمام تحقيق هذه المساعي وعلى هذا الأساس قامت أنقرة بتحديد ثلاث مبادرات رئيسية سيكون لها اسهام في تحقيق الرؤية التركية وتمثلت أهم هذه المشروعات:

أولا: **الصناعة الخضراء**، وهو برنامج حكومي يعمل على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والمياه في الصناعات التركية، عبر مكافأة الشركات بعوائد مالية إذا كان لها دور واستثمرت في تقنيات كفاء الطاقة، تم تمويل هذا المشروع من البنك الدولي بميزانية تقدر 450 مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن تحقق هذه المبادرة خفض كبير في تكاليف الطاقة والمياه للشركات وتقليل للانبعاثات الغازية، توليد فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي وحتى العمل على تحقيق اقتصاد تركي مستديم.

ثانيا: **تخفيض الضرائب علىTOGG** ، هذه الأخيرة هي أول سيارة كهربائية تنتج محليا في تركيا، والقرار الحكومي بتخفيض الضرائب على هذه السيارة سيجعل الكثيرين من المواطنين إمكانية تحولهم لاقتناء السيارات الكهربائية، والذي له تبعات إيجابية كبيرة خاصة في تحسين جودة الهواء كما سيقلل من الاعتماد على النفط من الخارج، والذي سيؤثر بالإيجاب على الاقتصاد التركي بصفته منتج متطور سيقود إلى زيادة التنافس مع السيارات الكهربائية المستوردة.

[1] سامر أبووردة، الطاقة المتجددة في تركيا تستهدف منافسة الـ10 الكبار، في:https://2h.ae/NtTt ، تاريخ الاطلاع(15-04-2025).

ثالثا: **العطاءات بعد 2020**، وتتمثل في خصخصة محطات الطاقة في تركيا، والتي ساعدت بشكل كبير في أن يحمل القطاع الخاص العبء الحكومي بشأن مسألة الطاقة، من خلال الإيرادات والأموال الكبير التي سيدعم بها الخواص مسألة الطاقات المتجددة، مثل خصخصة محطة **جيرليفيك 2 ميركان** للطاقة الكهرومائية في عام 2021، وخصخصة محطة **تشايرهان** الحرارية للطاقة، إلى جانب الاستعدادات لخصخصة 11 محطة إضافية للطاقة الكهرومائية مملوكة حاليًا لشركة**EÜA**، علاوة على ذلك استثمرت تركيا في إنشاء خطوط نقل طاقة والتي ستمكن من نقل الطاقة المتجددة إلى المناطق التي تحتاجها.[1]

[1]Döne Yalçın، in: https://cms.law/en/int/expert-guides/cms-expert-guide-to-renewable-energy/turkey, date of access (15-04-2025).

➢ المبحث الثالث: إمكانية التحول كمركز إقليمي للطاقة

تركيا مثلها مثل أي دولة في العالم، لها إدراك كبير أن الطاقة هي أساس وضرورة للاقتصاد، كونها تؤثر وبشكل مباشر على التنمية والاستقرار وحتى على القدرة العسكرية، اللذان يمثلان محور الأمن القومي لتركيا، كما أن الطاقة لن يقف تأثيرها على هذا الحد وحسب، بل تتعداها إلى أن تكون الركيزة والرهان الأولي في تحقيق طموح تركيا وتوسيع مكانتها إقليميا وحتى دوليا في إطار مشروعها العمق الاستراتيجي، أو تحقيق سياسة العثمانية الجديدة، وعلى هذا الأساس برز في الأفق طموح أنقرة لكي تصل لما سمي: تركيا مركزا إقليميا للطاقة.

➢ المطلب الأول: الفرق بين دولة العبور والممر أو دولة مركز للطاقة.

من الملاحظ أن تركيا في الوقت الحالي، ليست بتلك الدرجة لكي تكون كمركز إقليمي للطاقة، كونها ليست دولة مصدرة للموارد الطاقوية كالنفط والغاز، أو حتى يمكن اعتبارها كدولة صانعة للأسعار في المجال المتعلق بالطاقة، خاصة لو تطرقنا من الناحية الفنية، فدولة المركز هي أعقد بكثير من دولة ممر، أو حتى دولة المحور، كونها تحتوي على آليات التحكم في توزيع قنوات الموارد، عبر أنابيب الغاز أو النفط، بالإضافة للتحكم في كل ما هو متعلق بمحطات الطاقة الأخرى كالطاقة النووية الكهرومائية، الشمسية...الخ، فمركز الطاقة يمنح كذلك أن تصدر الموارد على أساس البيع الإضافي من بعد تلبية الحاجيات الداخلية من الطاقة، لذلك فعلى دولة لكي تكون مركز أن تمتلك تنوع في الموارد، وأن ترتقي لمستوى تصل فيه كمصدر، من دون نسيان وجوب امتلاكها قدرات تخزينية كبيرة ومراكز تجارية للطاقة، مبنية على أراضيها وعلى الأراضي الدولية الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن هذا هو التعريف المبسط لدولة مركز الطاقة: أي أن تصل لمستوى عالي من الاستثمار الطاقوي عبر إنجاز محطات الطاقة على اختلافها، وخلق بنية تحتية قوية لخطوط أنابيب النفط والغاز، والزيادة في إنشاء المصافي ومحطات تسييل الغاز، كذلك يجب أن يحتوي على نظام طاقوي مستدام، وعلى هذا الأساس سيمنح لدولة المركز القوة والسلطة لقيادة قطاع الطاقة، عبر أنها هي من ستتحكم في أسعار السوق الطاقوية ومختلف الإجراءات التنظيمية، وعليه يجب على تركيا أن تقيم جميع أنواع الطاقة

وليس فقط النفط والغاز،، بل وكذلك أن تنتج وتشتري وتخزن وتبيع وتتاجر وتنقل جميع أنواع الطاقة لكي تصبح مركزا للطاقة.[1]

هذا الأساس، كان من المهم أن يكون هنالك تمييز بين المصطلحات سواء باعتبار تركيا دولة ممر أو دولة مركز للطاقة، والذي دائما ما كان محل نقاش مستمر، وهذا التمييز سيمنح لنا القدرة على أن نفهم أو أن نحدد الدور الذي من الممكن أن تلعبه الدولة صاحبة الوصف على مستوى السياسات الطاقوية، إلا أن الاختلاف بين الباحثين في هذا الشأن ظل قائما، فهنالك من يرى أن الحق في إعادة التصدير هو من أساس المتطلبات لكي تكون الدولة مركز، أما آخرون وجدوا أن الحق في إعادة البيع لدول و أسواق أخرى، هو من سمات دول العبور، في حين يمكن أن يعرف المحور الطاقوي على أنه: الجزء الأساسي الذي ترتبط به باقي الأجزاء الأخرى، أما المركز يمكن أن يعرف على أنه: المكان الذي يتم في البيع والشراء لموارد الطاقة، والذي سيوفر كذلك أن يحمل عملية التداول المالي، وكذا من شأنه أن يدعم الاقتصاد، ويساهم في نموه عبر رسوم العبور وفوائد إعادة البيع، وحتى في خلق مناصب العمل الجديدة، إلا أن الكثيرين أكدوا في هذا الأمر أنه لا ينطبق بالكامل على الحالة التركية، فهي لا تحتوي على مراكز تخزين ومحطات طاقوية كافية.[2]

الشكل رقم20: يوضح مراحل التحول الدولة إلى مركز للطاقة

المصدر: من اعداد الباحث

في المقابل يمكن اعتبار تركيا كدولة ممر للطاقة، وهذا الوصف الأخير لا يعني أنها ليست لها أهمية بل بالعكس، فان التحول كمركز إقليمي للطاقة مثله مثل عملية التكامل التي حدثت على

[1]Oguzban akyener، Mebmet apaydin، Comments on the role of turkey as an energy center، Energy policy turkey, Vol 01، 2016، p32.
[2] Ersin Merdan، Op.cit، p30-33.

مستوى العديد من الأقاليم، لاسيما بعد نجاح التجربة الأوروبية، وقيام ما يعرف بالاتحاد الأوروبي الذي مر بالعديد من المراحل وعلى مدار سنوات طويلة، إلى أن تمكن من تحقيق هدفه والوصول إلى الاتحاد التكاملي، كذلك هو الحال لدى تركيا فإن التحول كمركز للطاقة له ادراك ومعرفة كبير من طرف صناع القرار هناك، أن الأمر لن يتحقق بين ليلة وضحاها، بل سيستغرق سنوات وهذا ما تعمل عليه الحكومة التركية اليوم، من أجل تنفيذ استراتيجيتها المستقبلية، فتصنيف أنقرة على أنها دولة ممر يمثل خطوة إيجابية ودافعة نحو الوصول إلى الهدف المرجو في الأخير.

إن دولة الممر، هي التي تعنى بنقل مصادر الطاقة التي امتلكتها من قبل، ومن ثم تصلها إلى محطة أخرى، أي ببساطة تعرف على أنها: نقل الموارد الطاقوية كالغاز والنفط والكهرباء من طرف الموردين إلى المستهلكين، وعلى هذا الأساس فإن تركيا تعتبر ممر لنقل الطاقة باعتبارها جسر واقع بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، خاصة مع امتلاكها لبنية تحتية جيدة المتمثلة في خطوط الأنابيب الغاز والنفط، والتي تنقل موارد من روسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة بحر القزوين، إلى السوق الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط أو عبر أراضيها.[1]

بالرغم من أن الحديث حول مركز الطاقة يحيلنا دائما إلى المثال بتركيا، لكن هذه الأخيرة لها منافسين حول هذا للقب، فبلغاريا مثلا ترى نفسها كمركز للغاز في أوروبا الشرقية والوسطى، بحيث أن الغاز الروسي يمر على بلغاريا قبل التوجه إلى تركيا، كما أنها تمتلك العديد من المشاريع لخطوط أنابيب نقل الموارد الطاقوية، بينها وبين كل من اليونان ورومانيا، كذلك تبرز دولة اليونان، التي تحمل نظرة في أنها مركز محتمل للغاز، وبطبيعة الحال لها مبرراتها فخط الأنبوب **ITGI** لن ينقل غاز أذربيجان إلى جنوب اوروبا فحسب، بل ينقل حتى غاز شمال إفريقيا إلى دول البلقان، كذلك ما تحتويه دولة كاليونان من محطات الغاز المسال وتطويرها لمشاريع أخرى متعلقة في هذا الشأن، كذلك إيطاليا التي تنقل الغاز الجزائري والليبي إلى كل من سويسرا والنمسا، ترى أنها هي الأخرى من المحتمل أن تصير مركز للطاقة، لكن ما يميز تركيا عن باقي منافسيها هو موقعها الاستراتيجي الذي تم تطرق له ولأهميته، بحيث أهلها لكي تستطيع أن تستورد الموارد الطاقوية من جميع الاتجاهات شمالا، شرقا وغربا، وحتى جنوبا، أي أنها مفترق طرق ممتاز، لكن السؤال المطروح في هذا الشأن ما الذي سيجعل من مفترق الطرق هذا محورا؟ وما سيحوله فيما بعد إلى مركز؟[2]

[1] Oguzban akyener، Mebmet apaydin، Op.cit، p32.
[2]Johen reberts، Turkey as a regional energy hub، Insight turkey، Vol 13، No 03، 2010، p 39-41.

الإجابة وببساطة: عند اعتبار الدولة على أنها محور، فهي المكان الذي ستلتقي في طرق نقل مختلفة، أي مفترق طرق عابر، وعلى هذا الأساس فإذا أخذنا بهذا المعنى فأي دولة تستطيع أن تصف نفسها على كمركز للطاقة، إلا ان في حالة الدولة التركية هي لا تريد الوقوف عن هذه المرحلة فحسب، بل تعمل على أن تتعداها من أجل الوصول للمرحلة الأخيرة، وهي المركز الطاقوي، الذي يقام عليه البيع والشراء للموارد وكذلك تحدد فيه الأسعار، وحتى أن الأمر سيصل إلى أن تعطي تركيا القيمة المضافة على المنتج الطاقوي الذي ستعيد بيعه، كتحويل ما تستورده من نفط الفائض إلى منتوجات مكررة كبيتروكيماويات، أو أن تمييع الغاز وتحوله إلى السائل، أو أن تقوم بالعكس تحويل الغاز المسال إلى وضعه الطبيعي، وتحمل هذه المتوجات الاسم والعلامة التركية، من أجل أن لا تشتري النفط أو الغاز وتعيد بيعه بهامش ربحي صغير، وقد تم إعطاء المثال من طرف المختصين في الطاقة في تركيا بالقهوة، التي لا تنموا في تركيا بل تستوردها، لكن في جميع أنحاء العالم توجد العلامة والقهوة التركية كونهم طوروا طريقة التخمير، ووضعوا علامتهم التجارية فيها، وهذا ما يمكن أن يطبق في قطاع الطاقة، فكان هنالك اهتمام كبير من الحكومة التركية في تطوير وزيادة المحطات ومرافق التكرير ومرافق التسييل، كل هذا في الأخير كان دافع قوي من أجل انشاء سوق فورية في تركيا، هذه السوق ستصبح البديل الأول للمستورد عوضا من سوق المورد الأساسي، كونها ستوفر لهم الحرية في عقد الصفقات كما ستقدم أسعار تنافسية ويصبح العرض والطلب مقدم من طرف الدولة العابرة لا المنتجة.[1]

إن هذا المصطلح الدول العابرة، هو من بين المصطلحات التي رآها الكثيرين على أنها من المصطلحات الجديدة، فتتم على مستواها عقد اتفاقيات مع دول الانتاج، والتي تحصل على أساسها دول العبور على عائدات مقابل السماح بمرور الموارد على أراضيها، وكذا استعمال جزء مما يصلها من الموارد لتلبية احتياجاتها المحلية بسعر منخفض، وعلى هذا الأساس فإن تركيا لا يمكن تصنيفها إلا في الإطار المحدد بدولة العبور أو المحور، ولكن لمورد النفط وفقط، حيث تنقل 4 ملايين برميل نفط يوميا إلى السوق العالمية، وأما فيما يخص الغاز فإن تركيا ونظرا لعدم وجود بنية أساسية كافية سواء في خطوط الأنابيب أو حتى محطات تسييل الغاز أو تخزينه جعل من تركيا ليست دولة عبور للغاز.

- **المطلب الثاني: نقاط القوة ونقاط الضعف في تحول تركيا كمركز للطاقة**

[1] Ibid، p 41-44.

دائما ما أثيرت النقاشات حول أن تصير تركيا مركز للطاقة، باعتبارها تمتلك للعديد من المقومات التي من شأنها أن تجعل من هذا الطموح واقع حقيقي ومن بين أهم هذه النقاط:

الموقع الجغرافي: بحيث لدى تركيا من بين أهم المواضع الجغرافية على الأرض، والتي ستمكنها من تحقيق العديد من أهدافها الحيوية ومن بينها الطاقة، فقد تم ذكره سابقا أن تركيا هي واقعة وسط جزئيين، الجزء الأول وهو الأكثر ثراء من الموارد، وأما الجزء الثاني فهو الفقير جدا من حيث امتلاكه للموارد، وعليه يمكن اعتبار تركيا كحلقة وصل ورابط بين هذه الأجزاء، من دون نسيان احتوائها على الممرات البحرية وحتى البرية التي تعزز من مكانتها، بالتالي سيجعل من كل جزء يريد أن يتعامل معها وأن يكون له علاقات قوية مع تركيا، باعتبارها الطريق السليم والأكثر أمانا واختصارا وحتى أقل تكلفة لنقل الموارد الطاقوية من الدولة –أ– إلى الدولة –ب–.[1]

تركيا البديل لأوكرانيا: إن الصراعات التي عايشتها أوكرانيا وافتقارها لعامل الأمن من سنة 2014، وحتى بعد الحرب الروسية عليها سنة 2022، كان ينظر لها على أساس أنها فرصة كبيرة لتركيا لتصبح مركزا للطاقة، فالتوترات التي عايشها الشريكين الروسي والأوكراني أحدث حالة من عدم اليقين حول موثوقية أوكرانيا كطريق آمن ينقل الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، ومع التوقف الذي أحدث كذلك على مستوى الأنبوبين **NORD STRAM1** و **NORD STRAM2** أصبح الخيار الأفضل والبديل للقارة الأوروبية هو أنبوب **TURK STRAM**، لذلك مكنت التغيرات الحاصلة في النظام الدولي من أن توفر فرصة لتركيا، لكي تعزز من مكانتها مستغلة بذلك عمقها الجغرافي ودبلوماسيتها لتفرض نفسها على أنها الطريق البديل، وهذا ما أقره الاتحاد الأوروبي فيما بعد على أن مشروع الأنبوب **TANAP** هو أمر حاسم من أجل أن ينوع الاتحاد من امدادات الغاز لديه.[2]

الطلب المتزايد على الموارد الأحفورية: برغم من النظرة السلبية لهذا التزايد الكبير في الطلب على الطاقة في تركيا، غير أن الظروف والتطورات الخارجية التي كانت في المنطقة لا يمكن إنكار أنها كانت في جزئية منها لصالح أنقرة، فقد وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها على الاطلاق، والذي سيوفر فرصة كبير بالنسبة للدول المستورة والتي لها اعتماد كبير على الموارد الأولية كتركيا.[3]

السياسة الحكومية الداعمة للطاقة: فعلى مدار هذا البحث لاحظنا ما أحدثته الحكومة التركية من تغيرات على مستوى المجال الطاقوي، فقد كان هنالك استثمار كبير في هذا الشأن، والذي ترجم

[1] Aliaksandr Novikau، Op.cit، p5.
[2] Ibid، p6.
[3] Emre Tunçalp، Op.cit، p76.

عبر مشاريع خطوط الأنابيب المهمة **TANAP** و **STURK STREAM**، وكذا استثماراتها على مستوى الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية والعمل على خصخصة القطاع.

علاقات تركيا الخارجية: إن ما وفرته استراتيجية أنقرة بصفر مشاكل من عوامل إيجابية، ساهمت إلى حد بعيد في زيادة طموحات تركيا في التحول لمركز طاقة، والشيء الملاحظ أن تركيا في تعاملاتها الخارجية ركزت على التعاون بدلا من التنافس، كونها كانت تدرك أن الوضع السليم والأمن في نطاقها الإقليمي، هو عامل حاسم في تحقيق هدفها في قطاع الطاقة، وفي نفس الوقت هو تعزيز لقوتها في المنطقة، لذلك كانت هنالك العديد من المبادرات الدبلوماسية والاتفاقيات الثنائية من أجل أن تخلق ذلك التوازن، حتى مع تلك الدول التي ليست لها علاقات جيدة معها، فدائما ما حرصت أنقرة على تحسين شراكتها مع الدول الغربية، كونها تدرك أن الغرب هو مصدر أساسي للاستثمار ولنقل التكنولوجيا، لاسيما في إطار عضويتها في حلف الناتو، وفي المقابل زادت من تعاونها مع الشرق كروسيا، كونها مورد كبير للغاز وحتى أنها لم تدنها بشدة أثناء غزوها لأوكرانيا، بل بقيت العلاقات بين الطرفين سارية.[1]

في المقابل أثيرت نقاشات أخرى متعلقة بأن هذا الهدف الذي تسعى له أنقرة للوصول كمركز للطاقة لن يتحقق في المستقبل القريب أو حتى البعيد ومن بين أهم هذه النقاط هي:

السوق المحلية الاحتكارية: من بين أهم ما قد يقف أمام تركيا في وصولها كمركز للطاقة، وهو سوقها الداخلي الاحتكاري من طرف الدولة والبيئة التنظيمية المعتمدة، ففي الواقع لتحقيق مثل هذا الطموح، يفترض سوق حرة وهو ما واقع عكسه في تركيا خاصة مع شركة **BOTAS** والتي كانت محتكرة لكل العمليات المتعلقة بالطاقة، إلى أن تم تحرير السوق نسبيا سنة 2001، بحيث سمحت للشركات الخاصة أن تستورد الغاز بالرغم من حجمها الذي ظل قليل أي بنسبة 20%، مقارنة بالشركة الأم التي بقيت تحتفظ بالنسبة الأكبر 80% من مبيعات الغاز.[2]

عدم كفاية البنية التحتية: بالرغم مما أحرزته الحكومة في أنقرة من تقدم في قطاع الطاقة، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى استثمارات أخرى، من مرافق للغاز وانشاء للموانئ، ومصافي للنفط... الخ، فكون أن تركيا تحتاج إلى حجم أكبر من الغاز أثناء فترات الشتاء، فهذا سيخلق لها مشكلة أمن الامدادات، بسبب نقص البنية التحتية الأساسية ومرافق التخزين، هذا الأخير التي تمتلك منه تركيا

[1] Ibid، p6.
[2] Ersin Merdan، Op.cit، p33-34.

مرفقين فقط لتخزين الغاز الأولى بسعة 2,67 مليار متر مكعب، والثانية 1,5 مليار متر مكعب وهو أقل بكثير من المستوى لتصبح تركيا مركزا للطاقة.[1]

ارتفاع تكاليف النقل: مما لا شك فيه أن تركيا قد ارتفع استهلاكها للطاقة وبشكل كبير نتيجة لنمو الذي يعرفه اقتصادها، إلا ان هذا الأمر في نهاية له عواقبه، فالسياسات الطاقة في تركيا التي تستورد أكثر من 90% من الموارد الأحفورية لها تبعات كبيرة على تكاليف التوريد والنقل، والتي سترتفع وتؤثر بطبيعة الحال على أسعار السلع والخدمات، وحتى على نفقات الشركات مما يقود إلى تضخم في الاقتصاد التركي،[2] وحقيقة ما هو حاصل اليوم في تركيا والذي وصل إلى ذروته وأعلى مستوياته على الإطلاق عند 75.81% في أفريل 2024.

الشكل رقم21: يوضح معدلات التضخم من 2016 إلى فيفري 2025.

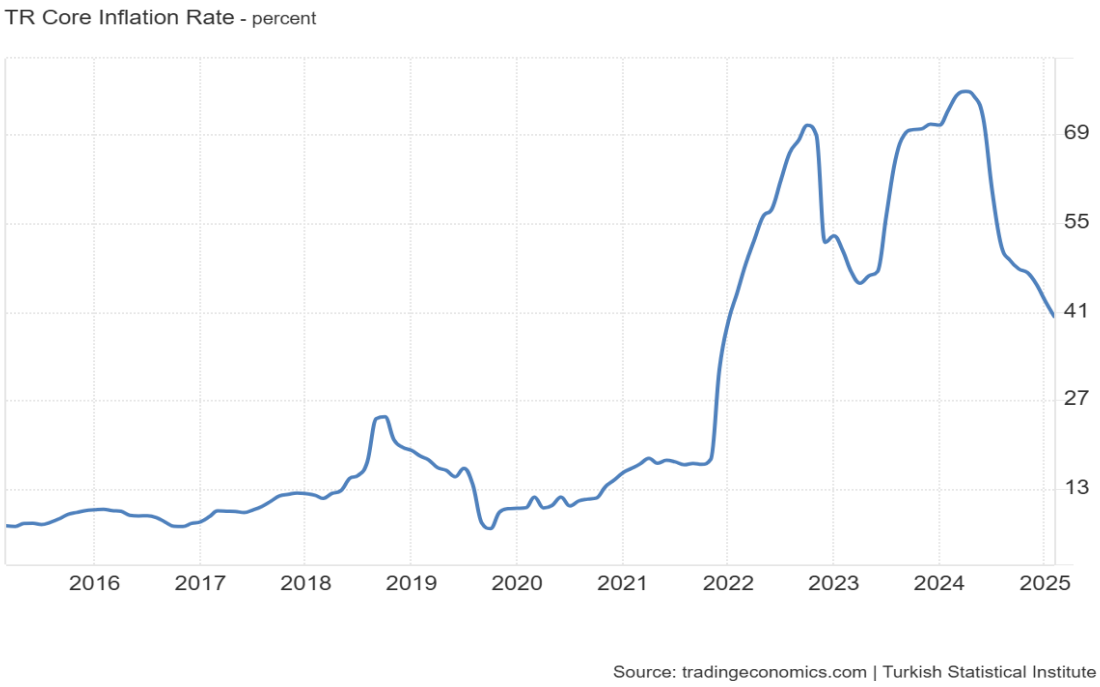

المصدر: Turkey Core Inflation Rate,in: https://tradingeconomics.com/turkey/core-inflation-rate, date of access (15-04-2025).

[1] Ibid، p36.
[2] Celil DURDAĞ , Ersin ŞAHİN، The Effect of Energy Policies in Turkey on Transportation Sector: The analysis of energy related price and cost in road transportation، Marmara Journal of Pure and Applied Sciences، Vol 01، 2016، p25-26.

اعتماد الاتحاد الأوروبي على موردين بدلاء: برغم من إقرار الاتحاد الأوروبي بأهمية تركيا كدولة عبور بديلة للغاز، إلا انه في نفس الوقت لديه شكوك ومخاوف من السياسات الطاقوية القائمة في الدول الموردة الأخرى، والتي تنقل غازها عبر تركيا، بالإضافة إلى أن تقليل الاتحاد من واردت الغاز الروسي سيشكل نقطة ضعف لكي تحقق تركيا هدفها، فمن بعد الحرب على أوكرانيا وضع الاتحاد الأوروبي هدفه لتقليل واردات الغاز من روسيا إلى أقل نسبة ممكنة، وبالفعل قد تم هذا الأمر عبر تنويعها لمصادر امدادات الغاز عبر النرويج، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية.[1] بحيث كانت النرويج أكبر مورد للغاز الطبيعي في إلى الاتحاد الأوروبي من عام 2024، بحصة بلغت 42.0%، ثم تلتها روسيا 17.6% والجزائر 16%، اللتان انخفضت حصتهما بمقدار نقطة مئوية واحدة و4.3% على التوالي منذ الربع الثالث من عام 2023، في المقابل ارتفعت حصة المملكة المتحدة بمقدار 2.4% خلال هذه الفترة.

الشكل رقم22: واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في الحالة الغازية حسب الشريك.

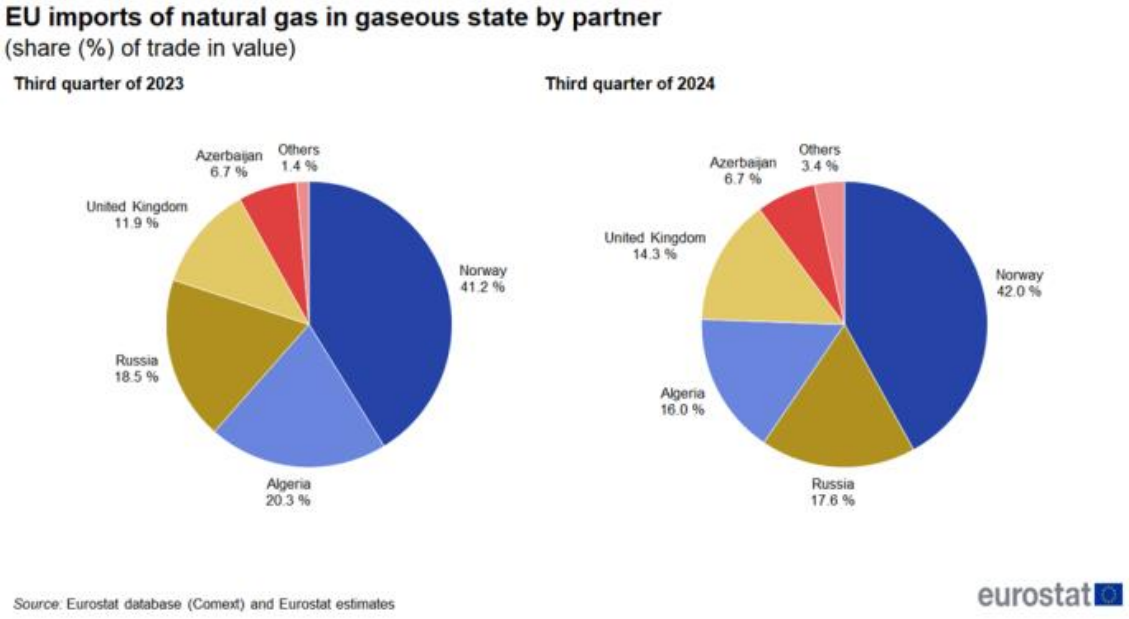

المصدر:

EU imports of energy products - latest developments، in : https://2h.ae/FFdB, date of access (15-04-2025).

[1] Aliaksandr Novikau، Op.cit، p7.

بالإضافة إلى الاستغلال الواسع للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقات المتجددة، وكذا المشاريع البديلة التي ستقام بحلول هذه السنة، كمشروع خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط الرابط بين الكيان المحتل وقبرص واليونان، من أجل نقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية، وحتى أن الاعتماد على الغاز الصخري من شأنه أن يقلل من تركز الاتحاد على الغاز الطبيعي، وهذا ما تفعله اليوم الولايات المتحدة الامريكية، التي تسعى للهيمنة على الأسواق الأوروبية، بتصديرها لهم الغاز المسال عبر استغلال غازها الصخري، ومما لاشك فيه أن طموحات واشنطن ستلحق بالضرر على طموحات أنقرة.[1]

انعدام الاستقرار الإقليمي: بالرغم من الاستراتيجية الصفرية للمشاكل، فلا يمكن إنكار كذلك أن تركيا واقعة في منطقة متوترة، فالكثير من الدول المجاورة لها تعاني من مشاكل إما داخلية أو مشاكل مع تركيا نفسها، مما قد يعيق فكرة المركز الطاقوي وبشكل كبير، فالنزاعات على مستوى الشرق الأوسط والتهديدات الإرهابية هناك، وخلافاتها المتجذرة مع كل من اليونان وقبرص قد تؤثر وبشكل كبير على دورها الطاقوي.[2]

القيود التي تفرضها اتفاقيات الغاز: بسبب طبيعة الاتفاقيات القائمة بين الدول في مجال الغاز، والتي لا يمكن وصفها إلا بالتقليدية، كونها قائمة على الاستلام والدفع، كانت نتيجته سلبية على تركيا، حيث دائما ما اضطرت لأن تدفع ثمن الغاز الذي لم تستهلكه، وهذا سيتناقض وبشكل كبير مع شروط مركز الطاقة، كونها مكان تباع وتشترى فيه الموارد الأحفورية، علاوة على أن الجل اتفاقيات تركيا مع دول المصدرة للطاقة، لا تتمتع معها بأحقية إعادة البيع باستثناء تلك الموقعة مع أذربيجان، وهذا أمر طبيعي، فأغلب الدول لن تقبل أن تستفاد أي دولة من مما قد ينبع من أراضيها.[3]

➢ المطلب الثالث: أثر تحول تركيا كمركز إقليمي للطاقة

على مدار هذا البحث تم التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالوضع القائم في تركيا في مجال الطاقة، وهذا لكي نصل للنقطة الأساسية المتمثلة في التساؤل حول هل ستصبح تركيا مركزا للطاقة في المستقبل؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم اختيار سنة 2035 لتحليل الأوضاع وهذا على اعتبارات تتمثل في:

1- أن السوق التركية قد تحررت بشكل كامل ولم تعد **BOTAS** المالك الوحيد لقطاع الطاقة في تركيا.

[1] Aliaksandr Novikau، Op.cit، p7.
[2] Ibid، p8.
[3] Ersin Merdan، Op.cit، p39.

2- أسعار النفط تكون في حدود 100 دولار.

3- سيكون هنالك استقرار على مستوى المنطقتين الشرق الأوسط وبحر قزوين وسيقضى على الإرهاب.

4- قيام استثمارات ضخمة في مجال الطاقة بين تركيا وشركائها.

5- ستبقى خطوط أنابيب النفط على حالها كون ان الطلب عليها لن يزيد، بينما ستقام مشاريع جديدة بخصوص أنابيب الناقلة للغاز من تركيا إلى أوروبا، وتتمثل أهمها في مشروع خط أنابيب الغاز القطري-التركي، مشروع أنبوب الإيراني-السوري – التركي، مشروع خط أنبوب تركمنستان الذي سينقل الغاز من بحر قزوين مرورا بتركيا.[1]

ومع تحديد أهم النقاط حول الأوضاع الطاقوية في المستقبل، يجب تحديد أحجام الصادرات للدول المورد للنفط والغاز في المنطقة وهذا ما يوضحه الشكلان في الأسفل:

الخريطة رقم12: يوضح أحجام نقل النفط سنة 2035.

المصدر: Oguzban akyener, Mebmet apaydin, Op.cit, p37.

[1] Oguzban akyener، Mebmet apaydin، Op.cit، p36.

الخريطة رقم13: يوضح أحجام نقل الغاز بحلول سنة 2035.

المصدر: Ibid, p39.

بالتالي بحلول 2035، لن يحدث هنالك تغيير كبير من ناحية أن تركيا دولة عبور لنقل النفط بما يقدر ب 4 ملايين برميل يوميا، بينما من ناحية الغاز اعتبارا من 2035، سيكون هنالك تجارة نشطة لهذا المورد بين المصدرين والمشترين، بحيث يمكن أن يصل مرور الغاز من تركيا إلى أوروبا بما يقدر ب 65 مليار متر مكعب، وعليه ستصل لمستوى القول أن تركيا دولة عبور للغاز، في حين أن من الصعب جدا اعتبارها كدولة المركز، بسبب المعيقات التي تم التطرق لها سالفا، والتي أكدت من أن تركيا بحلول 2035، لن تكون إلا في المرحلة الثانية وهي دولة العبور.[1] في المقابل لا يمكن

[1] Ibid, p38.

انكار أن تركيا بمجهوداتها في مجال الطاقة، سواء المتمثلة في الموارد الأولية أو حتى الموارد المتجددة، لا ينفي طموحها للوصول كمركز للطاقة، حتى وإن كان حدوثه سيكون في المستقبل البعيد.

فالنسبة لأنقرة هنالك عاملان رئيسيان لجعل الدولة التركية مركزا للطاقة، تتمثل الأول في الشق الداخلي للبلاد، بحيث سيمثل ضمان لأمن امدادات الطاقة لاسيما الغاز، فدائما ما كان هنالك مناقشات حول أحقية تركيا في أخذ بعض من الغاز العابر لها للاستهلاك المحلي، أو أن تفعل به ما تشاء، كان تعيد بيعه لأسواق أخرى على أساس حقوق العبور، والذي سيقلص بطبيعة الحال من العجز التجاري، أما السبب الثاني فهو لاكتساب النفوذ في سوق الطاقة العالمي، والهيمنة السياسية على المنطقة بأكملها، على ضوء أن أنقرة هي من تمتلك البنية التحتية الرئيسية، بالتالي ستجعل كل من الدول الموردة أو حتى المستهلكة تستميل تركيا، حتى لا تكون حاجز أمام تنقل ووصول هذه الموارد، بالتالي ستصبح تركيا لاعب مؤثر في تدفقات الطاقة، وسيمنحها هذا أوراق ضغط في القضايا السياسية والاقتصادية، خاصة وإن هذا سيقود لتعزيز اتصالاتها مع الاتحاد الأوروبي، الذي يريد أن يكون له تنويع في امدادات طاقته نحو أماكن وبدائل أخرى كالشرق الأوسط وبحر القزوين بغير الإمداد الروسي للغاز.[1]

كذلك يمكنها أن تصبح شريانا لنقل الكهرباء لأوروبا، وبناء عليه فإن لتركيا الأحقية في امتلاك موقف مؤثر وقوي في المنطقة، وهذا عبر المفاوضات التي ستجريها مع الشركاء في هذا الشأن، الذين هم على إدراك أن موافقة تركيا أمر مهم، سواء بالنسبة لأمن امداداتهم أو أمن إيراداتهم المالية، فضلا على أن مشروع مركز الطاقة، هو داعم وبشكل كبير لاقتصاد البلاد ونموه، في خلقه لفرص عمل جديدة لآلاف من الموظفين في مجالات متعددة بنائين، مهندسين، الإدارة والتشغيل، وهو جالب لاستثمارات الجديدة، التي ستخلق مصادر دخل متنوعة تدعم بها خزينة الدولة.[2]

إن تحول تركيا كمركز إقليمي للطاقة لن يجعل منها دولة تمر منها الطاقة بل سيمكنها من أن تحدد مستقبل الطاقة في المنطقة وحتى العالم.

[1] Bezen Balamir Coskun، Richard Carlson، Op.cit، p214.
[2] Remziye Yilmaz-Bozkus، Op.cit، p119.

خلاصة الفصل الثاني:

أوضح هذا الفصل، كيف أضحت الطاقة من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية لتركيا، بحيث كان له انعكاس على قرارتها، كونها لم تعم تبرم الاتفاقيات من أجل تأمين حاجاتها من مصادر الطاقة، بل فاقت ذلك وأضحت تبني دور استراتيجي يكون في صالحها.

أظهر هذا الفصل، أن الرهانات الطاقوية بالنسبة لتركية تختلف باختلاف الظروف، حيث سعت أنقرة إلى الاستفادة من علاقاتها التاريخية والثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى لنقل الطاقة نحو أوروبا، بينما تعتمد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على توسيع نفوذها الاقتصادي وقوتها الناعمة، كله من أجل تقديم نفسها أمام الاتحاد الأوروبي كشريك موثوق لأمن إمدادات الطاقة، في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية.

كما ألقى الفصل الضوء على الطاقات المتجددة في تركيا، التي عززت من توجه الدولة نحو تحقيق طموحها في الوصول كمركز للطاقة، من أجل أن تتجاوز صفة الممر، وهي عملية تتطلب بنية تحتية متقدمة، استقرارا سياسيا واقتصاديا، وعلاقات دولية متوازنة.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الختام، أوضحت دراسة تركيا كمركز إقليمي للطاقة، أن هذا المسعى ليس منفصل عن السياق الجيوسياسي أو الأمني التي تخوض وتتوسع فيه سياسات أنقرة، ففي حين أن تركيا تعمل على فرض وجودها ومكانتها، كنقطة أساسية يجب المرور بها في إطار شبكات نقل الطاقة بين كل من الشرق والغرب، فان ما تنتهجه من سلوكيات أو حتى قرارات في سياستها الخارجية في هذا الشأن، لن يعكس فقط الطموح نحو امتلاك النفوذ او القوة، بل هي مسألة وجودية ولها حساسية كبرى لدى صناع السياسات في تركيا.

فقد شكلت التغيرات على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية، كالأزمات في المنطقة العربية أو الحرب الروسية الأوكرانية، وتعاظم الدور الروسي في البحر الأسود، بالإضافة كذلك ما عايشته تركيا من اضطرابات داخلية، وتحديات لاسيما تلك التي تعلقت بعد الانقلاب الذي حدث سنة 2016، والتراجع الاقتصادي مع انهيار الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي، كلها مؤشرات أدت لشعور تركيا بعدم الأمان، وإن مسألة وجودها هي في خطر، وهذا على أساس تهميشها وتصنيفها فقط في أدوار ثانوية كدولة عبور، مما قاد بها هذا الأمر إلى السعي نحو إيجاد لها حضور بمسمى مركز للطاقة، له كامل الاستقلالية والتأثير.

وبناء على ما جاء في هذه الدراسة، تبين أن الفرضيات التي تم الانطلاق منها، كانت واقعية وتعكس ما يجري حقيقة في الواقع الطاقوي لتركيا، فالفرضية الرئيسية التي انطلقت من أن مشروع التحول كمركز للطاقة، ليس مجرد مشروع اقتصادي بقدر ما هو مشروع استراتيجي يراد له أن يعيد مكانة تركيا في النظاميين الإقليمي والدولي، فكل ما اتخذته تركيا في من خطوات في تعزيز للبنية لتحتية وتقيع لاتفاقيات العبور لتصدير الطاقة...إلخ، هدفت عبرهم لبناء دور إقليمي مؤثر، بل وحتى أن يكون لها مقعد في التفاوض على قواعد لعبة الطاقة العالمية، أما بالنسبة للفرضيات الفرعية، فتمثلت الأولى في تأكيد حقيقة أن من بعد 2011 وجدت تركيا لإعادة وجودها في المنطقة خاصة الشرق الأوسطية، كان أبرز ما استعملته أنقرة هو الأداة الطاقوية، عبر ربطها للعديد من المشاريع الطاقة باتفاقيات سياسية واقتصادية مع العديد من الدول، الفرضية الثانية أكدت أن بالرغم مما تمتلكه تركيا من موقع مثالي لنقل الطاقة، لكن الواقع العلاقات المتوترة مع روسيا، إيران،،، إلخ، سيجعل من أمن امدادات الطاقة لأنقرة غير مستقر، وهذا ما فسر اتجاه تركيا نحو الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة بشكل كبير، وفيما يخص الفرضية الثالثة، فالطموح نحو المركزية الطاقوية الإقليمية يحتاج لاستقرار داخلي، موارد طاقوية محلية وتوضع دولي متوازن، والتي لا تزال إشكالات لم تحلها أنقرة.

الخاتمة

وعليه لم تعد تنظر تركيا للطاقة كمتغير اقتصادي سيسهم في أن يحقق النمو للبلاد، بل تجاوز الأمر وأصبح يوضع في قوالب خطابية وسرديات، من أجل الإقرار التام والكامل للذات التركية، كقوة على الساحة الإقليمية حتى وأن كانت متوسطة، بل يجب ان يعترف بها على أنها فاعلة إقليميا، وعلى هذا الأساس لاحظنا على مدار هذا البحث أن خيارات تركيا السياسية في إطار الطاقة، دائما ما ارتبطت بأبعاد اقتصادية وأمنية، لكي تكون كبديل لسد الفجوات التي جاءت كنتيجة للتوترات الداخلية أو حتى التجاهلات الخارجية.

وفي ظل محيط إقليمي ودولي دائم التغيير، فإن فهم الدور التركي في مجال الطاقة، لن يكتمل من دون معرفة كل ما تم تطرق له سالفا في المذكرة، والذي بين تجربة أنقرة، أن الطاقة ليست مورد اقتصادي وحسب، بقدر ما هو أداة جيوسياسية ستعيد تشكيل ميزان القوى على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما استطاعت تركيا من أن توظفه لاسيما مع موقعها الاستراتيجي، واستثمارها المستمر في البنية التحتية للأنابيب النقل، وتنويعها للشركاء الطاقة، وتوجهها نحو الطاقات النظيفة، وتطوير قدراتها في مسألة التخزين وتوزيع الطاقة، لتصبح وجهة للأسواق الشرقية والأسواق الغربية، الذي سيعكس من الأهمية الكبيرة للطاقة في أن تحقق أنقرة ذاتها وتطلعاتها المستقبلية.

وكنتيجة نهائية، فإن تركيا هي دولة عبور للنفط، وبحلول 2035 ستصبح أنقرة دولة عبور للغاز، أما فيما يخص تركيا مركز للطاقة فإن هذا الأمر لا يزال يتطلب مستويات أعلى بكثير مما حققته تركيا في مجال الطاقة.

الملحق رقم 01: وثيقة مقدمة للباحث من وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

RELATIONS ALGERO-TURQUES
DANS LE SECTEUR DE L'ENERGIE ET DES MINES

Les relations du secteur de l'énergie et des mines avec le partenaire turc touchent les domaines suivants :

I. Cadre juridique :

- Signature d'une déclaration conjointe dans le domaine de l'énergie, en date du 19 novembre 2014, à l'occasion de la visite en Algérie du Président turc.
- Signature d'un MoU dans le domaine des mines, à l'occasion de la visite en Turquie de Monsieur le Président de la République les 16 et 17 mai 2022.

II. Relations dans le domaine des Hydrocarbures :

1. Exportation d'hydrocarbures :

a/ Sonatrach entretient des relations contractuelles de vente/achat d'hydrocarbures gazeux avec les compagnies Botas (GNL), Milangaz et Aygaz (GPL), et PETKIM pour les produits spéciaux (Benzène).

1-1 GNL :

Contrat d'achat/ vente de GNL avec Botas : signé le 14 avril 1988, venu à expiration en 2014, et prorogé pour une période de 10 ans, à compter du 1er octobre 2014 jusqu'au 30 septembre 2024.

En date du 17 novembre 2023, les discussions sur la révision des prix contractuels et l'extension du contrat pour une durée de 3 ans (2024-2027) ont été finalisés. Les parties sont parvenues à un accord transcrit dans un Term Sheet, signé en marge de la visite du Président turc, en Algérie le 22 novembre 2023.

Cet accord porte principalement sur les termes suivants :

- Hausse des prix contractuels dans le cadre des discussions de révision de prix contractuel avec effet à partir du 1er octobre 2021 au 30 septembre 2024.
- Extension du contrat pour une durée de 3 années (Oct 2024-Sep 2027) avec option aux deux parties d'initier, 18 mois avant la fin de la période contractuelle, des discussions pour l'extension du contrat au-delà de septembre 2027.
- La quantité annuelle contractuelle conclue est de 4Gm^3/ an actuellement, avec reconduction de la formule de prix agréée pour l'année 2023/2024.

1-2 GPL :

Sonatrach entretient actuellement des relations contractuelles avec trois sociétés turcs : LIKITGAZ (Ex-MILANGAZ), AYGAZ et SHV portant sur un volume contractuel global d'environ 1,7 Million de tonnes/an.

Sonatrach se positionne comme le premier fournisseur des GPL sur le marché turc avec une part de 40% des importations turques en GPL.

الملحق رقم 02: مقابلة مقننة مع مدير التعاون الدولي س.اوفة في وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، بالجزائر العاصمة.

محاور المقابلة والأسئلة الأساسية

المحور الأول: العلاقات الطاقوية بين الجزائر وتركيا

كيف تصف العلاقات الطاقوية بين الجزائر وتركيا خلال العقدين الأخيرين؟

تعد العلاقات الجزائرية التركية علاقات جيدة على جميع المستويات وبالخصوص في قطاع الطاقة والمناجم، حيث تعتبر استراتيجية

فتركيا أولا تعد أحد أهم الأسواق للجزائر من خلال تصدير كميات معتبرة من الغاز الطبيعي (GNL و GPL). كما أن تركيا تعتبر من اهم الدول المستمرة في الجزائر في قطاع المناجم، حيث يعتبر مجمع توسيلي التركي، الذي يعمل في مجال المناجم خاصة الحديد، أكبر مصدر في الجزائر خارج قطاع المحروقات ويعمل حاليا على تعزيز تواجده بالجزائر

كما يعتبر قطاع البتروكيماويات قطاع واعد للتعاون بين البلدين، حيث أنشأت شركة سوناطراك مشروع شراكة مع تركيا بخصوص انجاز مجمع بتروكيماوي بتركيا سيجل من الشركة الجزائرية فاعلا مهما في هذا القطاع في المنطقة.

ما أهم الاتفاقيات الطاقوية الموقعة بين البلدين؟ وما الدور الذي تلعبه الشركات الجزائرية والتركية في تعزيز التعاون الطاقوي بين البلدين؟

بخصوص أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مجال الطاقة وبالإضافة إلى العقود التجارية الموقعة من طرف شركة سوناطراك مع الشركات التركية المتعلقة بتزويد تركيا بمختلف المواد الطاقوية (GPL و GNL)، وقعت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة مع نظيرتها وزارة الطاقة التركية على الوثائق التالية :

- إعلان مشترك في مجال الطاقة بتاريخ 19 نوفمبر 2024، على هامش زيارة الدولة التي قام بها الرئيس التركي إلى الجزائر. يهدف هذا الإعلان إلى تطوير وتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين البلدين.
- مذكرة تفاهم لتعاون ق مجال المناجم، على هامش زيارة الدولة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية إلى تركيا. تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تطوير وتعزيز التعاون في مجال المناجم بين البلدين والعمل على إقامة مشاريع مشتركة.

بخصوص تعزيز التعاون الطاقوي بين البلدين، وكما سبق ذكره، تلعب الشركات الجزائرية ونظيرتها التركية دورا فعالا في تعزيز هذا التعاون من خلال انشاء الشركات و المشاريع المشتكة عدة مجالات أهمها:

- مجال التبادلات التجارية حيث أبرمت شركة سوناطراك على عدة عقود لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي وهو ما يجعل من تركيا أهم الأسواق بالنسبة لسوناطراك ويجعل هذه الأخيرة من أهم موردي الغاز لتركيا
- في مجال المناج، نسجل تواجد الكثير من الشركات التركية أهمها TOSYALI في مجال الحديد وشركة OZMERT في مجال الزنك، حيث تعمل هاتين الشركتين على تطوير هذا القطاع الواعد والمساهمة في تنويع الاقتصاد وخلق القيمة المضافة وفرص العمل.
- في مجال البتروكيمياويات، نسجل ابرام شركة سوناطراك لعقد انجاز مجمع بتروكيماوي في تركيا مما سيساهم في تعزيز استثمارات سوناطراك على المستوى الدولي وفتح أسواق جديدة في تركيا وفي المنطقة وإدخال العملة الصعبة
- كما تعمل الشركات التركية على الاستثمار في قطاع المناجم في الجزائر نظرا للثروات والقدرات التي تزخر بها الجزائر، وتعمل شركات البلدين على تحديد فرص الشراكة والاستثمار في مشاريع محددة

المحور الثاني: تأثير العلاقات الطاقوية على تركيا كمركز إقليمي للطاقة

بحكم موقعها بين قارتي أوروبا وأسيا وباعتبارها ممرا استراتيجيا، تسعى تركيا منذ عدة سنوات على تعزيز دورها كمركز إقليمي للطاقة، حيث تعتبر همزة وصل بين الكثير من منتجي الطاقة خاصة الغاز في العالم (إيران، أذربيجان، كازخستان....) والدول المستهلكة خاصة دول أوروبا.

هل تساهم الجزائر في تحقيق رؤية تركيا كمركز إقليمي للطاقة؟

تعتبر تركيا سوقا للمواد الطاقوية الجزائرية وتعمل الجزائر بالنظر لقدراتها الطاقوية على أن تلعب هي دور المركز الإقليمي للطاقة، لما لها من خبرة في هذا المجال وموثوقية.

ما مدى أهمية السوق التركية بالنسبة لصادرات الغاز الجزائري مقارنة بالأسواق الأخرى؟

إن لسوق التكية مهمة جدا للجزائر بالنظر أولا لحجم استهلاك الطاقة في تركيا، وقرب السوق الأوروبية من الجزائر والطلب المتزايد.

كما أن العلاقة الجيدة بين البلدين ساهمت في تطوير العلاقة التجارية وتعزيز تواجد سوناطراك في تركيا كمزود بالغاز.

المحور الثالث: التحديات والفرص في التعاون الطاقوي بين البلدين

.ما أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الطاقوية بين الجزائر وتركيا؟

لعل أهم التحديات مساهمة الشركات التركية في الاستثمار في الجزائر في مجال البحث واستكشاف المحروقات، وكذا زيادة الاستثمارات في قطاع المناجم والمساهمة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير هذا القطاع.

كما أن قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة يعتبر من القطاعات التي توفر فرصا عديدة للشراكة وما على تركيا إلى أن تستثمر في هذا المجال.

اي هل هناك خطط لزيادة الاستثمارات التركية في قطاع الطاقة الجزائري؟

تعمل تركيا على زيادة استثماراتها في الكثير من القطاعات، وخاصة قطاع الطاقة الذي يوفر الكثير من الفرص، في البحث والاستكشاف، البتروكيماويات والصناعات التحويلة، الكهرباء، الطاقات المتجددة والمناجم.

.ما توصياتكم لتعزيز هذا التعاون وضمان استدامته

لعل أهم توصية هي العمل على زيادة اللقاءات بين مختلف الفاعلين والمشاركة ف بمختلف التظاهرات الثنائية التي ستساهم في عرض كل الفرص الاستثمارية في البلدين كما أن التوقيع على اتفاق تجاري تفاضلي أو اتفاق استراتيجي بين البلدين سيساهم في تعزيز التعاون واستدامته.

السيد سفيان أوفـــة
مدير التعاون الدولي
وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

س. أوفـــة

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. داوود أوغلو، أحمد .العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية .ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل .الدوحة :الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
2. نجم، احمد مشعان .سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الخارجية .عمّان :دار أمجد للنشر والتوزيع، .2017
3. مجيد، دياري صالح .التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين .أبوظبي : مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، .2010
4. فولر، جراهام .الجمهورية التركية الجديدة :تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي .أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، .2009
5. حسن، محمد .قراءة في كتاب تركيا :التاريخ السياسي الحديث والمعاصر .بيروت :مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، .2024

المطبوعات والمحاضرات:

1. قلش، عبد الله. مطبوعة منهجية البحث العلمي. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016–2017.
2. زكريا، وهبي. محاضرات الطاقة والعلاقات الدولية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019–2020.

رسائل وأطروحات:

1. اجقو، نور .*الانقلابات العسكرية في تركيا :1960–1980الأسباب والنتائج* .مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، 2016–2017.
2. بعاسو، عبد الجليل .*الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي* .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020.

قائمة المراجع

3. بولمشاور، رباب .*سياسات الأمن الطاقوي :الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين* .أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة – 3صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2024.
4. بوعلي، صوفيا، ووفاء طوابلية .*الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015*.مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2016-2015.
5. بلمادي، سفيان .*جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط* .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2016.
6. حاشد، علي .*دور المتغير الطاقوي في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 2002*.أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2024-2023.
7. خرفي، عبد العزيز .*الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ* .مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، 2021-2020.
8. قدوري، حسين لطيف .*تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال المشرق العربي .(2020-2002)* أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2021.
9. كعبش، سامي .*تحديات بناء الدولة في المغرب العربي :الدولة التونسية 14جانفي 2011*. أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021-2020.
10. قصراوي، أميمة .*العلاقات التركية الشرق أوسطية في ظل المتغيرات الإقليمية* . أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، 2022-2021.
11. شطاب، غانية .*التوجهات الجديدة لسياسة تركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط-2002)* .*2016)*أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017.

12. طبي، لحسن .*السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني :فترة حكم حزب العدالة والتنمية* .أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، تخصص دراسات آسيوية، 2015–2014.

13. منصورية، مروة. الجغرافيا السياسية لتركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية تجاه سوريا (2011–2018). مذكرة ماستر، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، 2019–2020.

مقالات ودوريات علمية:

1. طواهير، عبد الجليل، وبلال عثمان. "مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار." مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، مج 8، عدد 4، 2020.
2. مصطفى، مروة خليل محمود. "الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، عدد 19، 2023.
3. عرجون، شوقي. "النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي." المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة المسيلة، مج 8، عدد 2، 2020، ص 83–85.
4. راقي، عبد الله. "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا." دفاتر السياسة والقانون، عدد 17، جامعة باتنة، 2017.
5. ملوكي، سفيان. "الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، مج 6، 2021.
6. بهلول، نسيم، وعطاء الله فشار. "القوى الإقليمية واتجاهات انتقال السلطة في البيئة الدولية." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج 8، عدد 2، 2023.
7. الخزاعلة، يوسف أحمد. "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية 2002–2015." مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج 45، عدد 4، 2018.
8. بلخيري، فاروق. "تحولات التيار الإسلامي في تركيا بين أربكان وأردوغان." مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3، مج 8، عدد 1، 2024.

قائمة المراجع

9. العادلي، أسامة أحمد، وأحمد سيد حسين، وهاجر محمد حسين. "تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم العدالة والتنمية." المجلة العلمية لكلية الدراسات والسياسات الاقتصادية والسياسات السياسية، مج 7، عدد 14، 2022.
10. وناسي، لزهر، وسارة زيرق. "أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ 2002." مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج 5، عدد 2، 2021.
11. رامي، حميد. "توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع والتحالف." المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مج 8، عدد 1، 2021.
12. الغنام، رنيم علي جمال الدين. "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة الشرق المتوسط 2009–2019." مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مج 7، عدد 14، 2022.
13. هشام، فراس عباس، وجنان خليفة يوسف. "المحركات الدافعة للاستراتيجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط." المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، مج 1، عدد 2، 2022.

مصادر إلكترونية:

1. اسليم، زيد. "قلصت اعتمادها الخارجي.. هل تحقق تركيا استقلالية الطاقة؟"، في:https://n9.cl/xubsd. تاريخ الاطلاع: (2025/04/15).
2. اسليم، زيد. "هل يمهد اتفاق الغاز بين تركيا وتركمانستان لعهد جديد في أمن الطاقة؟"، في : https://2h.ae/nSQA. تاريخ الاطلاع (2025/04/15).
3. الإمارات تتطلع للاستثمار بالطاقة والزراعة والنقل والسياحة في تركيا"، في: https://khaleej.online/EDvVK5.تاريخ الاطلاع :(15/04/2025).
4. العضايلة، بلال."الملامح العسكرية للدور التركي في الأزمة الأوكرانية"،في : https://2u.pw/03QZ8FI3. تاريخ الاطلاع: (2025/04/13).
5. الطريق العابر للصحراء .. رافد إقتصادي و طريق حرير إفريقي، في: https://n9.cl/181lb، تاريخ الاطلاع: (24-04-2025).

قائمة المراجع

6. "كيف أصبحت تركيا قوة عسكرية عالمية؟" ،في:https://2u.pw/ExmE7 . تاريخ الاطلاع (14/04/2025).
7. "مع وصول الغاز التركمانستاني ..تركيا تعزز أمن الطاقة وتنوّع مصادرها"، في : https://2h.ae/BiOA. تاريخ الاطلاع :(15/04/2025).
8. محمد.ج، "طريق الوحدة الإفريقية" .. طريق الجزائر الاقتصادي إلى عمق القارة، في: https://2h.ae/JsaX، تاريخ الاطلاع (15-04-2025).
9. نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا يتجاوز التوقعات"، في:https://2u.pw/6o2eH . تاريخ الاطلاع(14/04/2025) :.
10. "هل تعيد سوريا إحياء مشروع خط الغاز مع تركيا وقطر وصولاً إلى أوروبا؟ "، في:https://2h.ae/rtAX. تاريخ الاطلاع :(15/04/2025).
11. " شوقي، أحمد. "14دولة تستورد الغاز المسال الجزائري في 2024رسوم بيانية، في : https://2h.ae/uzHx. تاريخ الاطلاع :(15/04/2025).
12. "شرق المتوسط"، في: https://x.com/NorsForStudies/status/1286728715834204160. تاريخ الاطلاع(15-04-2025).

المراجع باللغات الأجنبية

Books:

1. Begum Ozkaynak, Ethemcan Turhan, and Cem Iskender Aydin, "The Politics of Energy in Turkey," in *The Oxford Handbook of Turkish Politics*, University of Groningen, 2020.
2. Ksenia Krauer-Pacheco, *Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Policy Aims*, Arbeitspapier und Materialien – Forschungsstelle Osteuropa, Universität Bremen, 2011.
3. Pierre Vallaud et Xavier Baron, *Atlas géostratégique du Proche et du Moyen-Orient* (Paris: Presses de l'Université Saint-Joseph, 2009).

Periodicals and Reports:

1. Akyener, Oğuzhan, and Mehmet Apaydin. "Comments on the Role of Turkey as an Energy Center." Energy Policy Turkey 1 (2016).
2. Albarracín, Javier. "The Role of Turkey in the New Middle Eastern Economic Architecture." Economy and Territory, Commercial Relations (2011).
3. Almohamad, Hussein, and Andreas Dittmann. "Oil in Syria between Terrorism and Dictatorship." Social Sciences 5, no. 20 (2016).
4. Ammar, Bnsoltan, and Ali Hachad. "Energy Security Strategy and Its Impacts on Turkish Foreign Policy." Algerian Journal of Human and Social Sciences 9, no. 2 (2021).
5. Aras, Bulent. "Turkish-Azerbaijani Energy Relations." Global Turkey in Europe, Policy Brief (2014).
6. Bank, Andre, and Roy Karadag. The Political Economy of Regional Power: Turkey under the AKP. GIGA Research Unit: Institute of Middle East Studies, No. 204, 2012.
7. Baltos, Georgios C., Ioannis G. Vidakis, and Janis Balodis. "Turkey's Ambitions to Emerge as a Regional Power: Example or Counter-

Example for Potential Aspiring Competitors." Academic Journal of Interdisciplinary Studies 6, no. 3 (2017).

8. Bayülgen, Okşan. "Two Steps Forward, One Step Back: How Politics Dim the Lights on Turkey's Renewable Energy Future." Perceptions 18, no. 4 (2013).
9. Çakmak, Zafer. "An Overview of Türkiye's Renewable Energy Outlook." Mühendis ve Makina / Engineer and Machinery 65, no. 717 (2024).
10. Çeviköz, Ünal. "Could Turkey Become a New Energy Trade Hub in South East Europe?" Turkish Policy Quarterly 15, no. 3 (2016).
11. Coskun, Bezen Balamir, and Richard Carlson. "New Energy Geopolitics: Why Does Turkey Matter?" Insight Turkey 12, no. 3 (2010).
12. Dindar, S. "A Comprehensive Analysis of Strategies, Challenges and Policies on Turkish Sustainable Energy Development." Journal of Engineering Technology and Applied Sciences 7, no. 3 (2022).
13. Durdağ, Celil, and Ersin Şahin. "The Effect of Energy Policies in Turkey on Transportation Sector: The Analysis of Energy-Related Price and Cost in Road Transportation." Marmara Journal of Pure and Applied Sciences 1 (2016).
14. Elgendy, Karim. From Grey to Green: Türkiye's Energy Transition. Osservatorio Turchia CeSPI, 2023.
15. Esen, Omer. "Security of the Energy Supply in Turkey: Prospects, Challenges and Opportunities." International Journal of Energy Economics and Policy 6, no. 2 (2016): 282.
16. Eksi, Muharrem. "The Role of Energy in Turkish Foreign Policy." The Turkish Yearbook of International Relations 41 (2010).
17. Fuente Cobo, Ignacio. Libya an Energy Opportunity for Europe and for Spain. Analysis Paper, ieee.es, 2022.

18. Gokırmak, Hasmet. "The Energy Policies for a Sustainable Economic Growth in Turkey." International Journal of Energy Economics and Policy 7, no. 1 (2017).
19. Han, Ahmet Kasım. "Turkey's Energy Strategy and the Middle East: Between a Rock and a Hard Place." Turkish Studies 12, no. 4 (2011).
20. Henida, Samira. "Algerian-Turkish Strategic Cooperation." Legal and Political Research 9, no. 1 (2024).
21. Huseynov, Yusif. "Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy." International Journal of Energy Economics and Policy 7, no. 3 (2017).
22. Ibrahimov, Rovshan. "Turkish-Azerbaijani Energy Relations: Significant Leverage in the Implementation of the Foreign Policy Interests of Both Countries." Insight Turkey 17, no. 2 (2015).
23. Ingpraja, Ariscynatha Putra. "Political Implications of Turkey-Qatar Gas Pipeline Construction on European Union Energy Security." Journal of International Studies on Energy Affairs 1, no. 1 (2020).
24. Iqbal, Mohammed. "The Emergence of Turkey as a Regional Power and the Neo-Ottomanism." SSRN Electronic Journal (2020).
25. Kansi, Zekiye Nazlı. "An Assessment of Eastern Mediterranean Maritime Boundary Delimitation Agreement Between Turkey and Libya." Science Journal of Turkish Military Academy 30, no. 1 (2020).
26. Kavaz, İsmail. "The Energy Equation in the Eastern Mediterranean." Insight Turkey 23, no. 1 (2021).
27. Kaysi, Hakan. "Energy Security of the European Union and Turkey's Role." Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi 10, no. 2 (2011).
28. Kinnander, Elin. The Turkish-Iranian Gas Relationship: Politically Successful, Commercially Problematic. Oxford Institute for Energy Studies, NG 38, 2010.
29. Kuus, Merje. Critical Geopolitics. University of British Columbia, 2007.

30. Kuzemk, Caroline, Andrew Lawrence, and Matthew Watson. "New Directions in the International Political Economy of Energy." Review of International Political Economy 26, no. 1 (2019).
31. Madenli, Evrim Çelik, Umut Bekçi, and Titah Haritul Ichwani. "Current Status of Renewable Energy in Türkiye." OKU Journal of the Institute of Science and Technology 6, no. 3 (2023).
32. Munassar, Omar. "Two Stages of Turkey's Quest for a Regional Power Status in the Middle East: An Integrated Role-Status-Seeking Approach." Akademik Bakış 14, no. 27 (2020).
33. Novikau, Aliaksandr. "Turkey's Quest to Become a Regional Energy Hub: Challenges and Opportunities." Heliyon (2023).
34. Poyraz, Omer Ilker, and Omer Keskin. "Energy Sustainability of Turkey in the Case of LNG." Old Dominion University, Publications from the Department of Engineering Management & Systems Engineering (2016).
35. Rahman, Asyraf Hj Ab, and Wan Ibrahim Wan Ahmed. "Modernization of Turkey under Kamal Ataturk." Asian Social Science 11, no. 4 (2015).
36. Regards sur la Turquie. La Revue de l'Énergie, no. 670 (janvier-février 2024).
37. Reberts, Johen. "Turkey as a Regional Energy Hub." Insight Turkey 13, no. 3 (2010).
38. Rimayanti, Vidya Amalia. Türkiye's Growing Drone Exports. International Crisis Group, 2023.
39. Roberts, John. "The Turkish Gate: Energy Transit and Security Issues." Turkish Policy Quarterly 3, no. 4 (2004).
40. Sula, Ismail Erkam. "Turkish Foreign Policy in the Early Republican Period: An International Society Approach." Marmara Üniversitesi Siyasal Bilimler Dergisi 9, no. 1 (2021).

41. Suyundikov, Suinbay, and Ahmet Gokbel. "The Role of Energy in Turkey-Russia Relations: A View from the Perspective of Mutual Dependence." Insight Turkey 45, no. 4 (2023).
42. Suleymanov, Elchin, Cihan Bulut, and Farhad Rahmanov. "Economic and Political Analysis of Azerbaijan-Turkey Energy Relations." Journal of Management, Economics and Industrial Organization 1, no. 2 (2017).
43. Tagliapietra, Simone. The Rise of Turkey and the New Mediterranean: Challenges and Opportunities for Energy Cooperation in a Region in Transition. Fondazione Eni Enrico Mattei, 2012.
44. Takim, Abduall, and Enser Yilmaz. "Economic Policy During Ataturk's Era in Turkey." International Scholars Journal 5 (2011).
45. Tanchum, Michaël. "Eastern Mediterranean Energy and Regional Cooperation: 2021 Outlook." IEMed Mediterranean Yearbook (2021).
46. Tekin, Ali, and Iva Walterova. "Turkey's Geopolitical Role: The Energy Angle." Middle East Policy 14, no. 1 (2007).
47. Tol, Gönül. Untangling the Turkey-KRG Energy Partnership: Looking Beyond Economic Drivers. Policy Brief 14, 2014.
48. Tunçalp, Emre. "Turkey's Natural Gas Strategy: Balancing Geopolitical Goals & Market Realities." Turkish Policy Quarterly 14, no. 3 (2015).Türkiye'nin Libya Hamlesi: Çalkantılı Sularda Belirsiz Gelecek. Avrupa Raporu N257, 2020.
49. "Turkey and Tensions in the Eastern Mediterranean." IEMed. Mediterranean Yearbook, 2021.
50. "The Political Economy of Regional Power: Turkey under the AKP." GIGA Research Unit: Institute of Middle East Studies, No. 204, 2012
51. Venturini, George. "The Proxy 'Civil War' in Syria Is about Gas, Oil and Pipelines." 2013.
52. Wind, Ella, and Omar S. Dahi. "The Economic Consequences of the Conflict in Syria." Turkish Review 4, no. 2 (2013).

53. Yilmaz-Bozkus, Remziye. "Main Determinants of Turkey's Foreign Oil and Natural Gas Strategy." Journal of Research in Economics, Politics & Finance 2, no. 3 (2018).

Theses & Dissertations:

1. Aghayar Aliyev, *Turkey as a Growing Regional Power? Strengths and Limitations* (Master's thesis, Charles University Faculty of Social Sciences, Institute of Political Studies, 2019).
2. Ersin Merdan, *Turkey Potential as an Energy Hub: To What Extent Can It Fulfill Its Potential as a Provider of Energy Security for Europe* (Master's thesis, Sabanci University, Institute of Social Sciences, 2016).
3. Sefa AKBULUT, *AK Parti Döneminde Türkiye'nin Doğu Akdeniz Enerji Politikaları Bağlamında Türkiye-Libya İlişkileri* (Yüksek Lisans Tezi, İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi, Siyaset Bilimi ve Uluslararası İlişkiler, 2023).

Online Sources:

1. Abay, Emre Gürkan, and Muhammet Torunlu. "UAE Energy Minister: We Are Looking to Invest in Türkiye in Many Areas." *https://2h.ae/ZvMM*. Accessed April 15, 2025.
2. Akin, Ezgi. "Turkey, Iran Launch Talks on Energy Cooperation." *https://www.al-monitor.com/originals/2024/04/turkey-iran-launch-talks-energy-cooperation*. Accessed April 15, 2025.
3. Badawi, Tamer. "The Economic Turn in Turkish-Iranian Relations." *https://carnegieendowment.org/posts/2020/03/the-economic-turn-in-turkish-iranian-relations?lang=en*. Accessed April 15, 2025.
4. "BBC Turkey Country Profile." *https://www.bbc.com/news/world-europe-17988453*. Accessed April 13, 2025.
5. "BOTAŞ – Natural Gas and Crude Oil Pipeline Map." *https://www.botas.gov.tr/pages/natural-gas-and-crude-oil-pipeline-map/416*. Accessed April 15, 2025.
6. "Connaissance des Énergies – Situation énergétique de la Turquie." *https://www.connaissancedesenergies.org/situation-energetique-de-la-turquie-241104*. Accessed April 15, 2025.

7. Deggin, Cameron. “The Historical and Future Importance of Turkey.” *https://www.propertyturkey.com/blog-turkey/the-historical-and-future-importance-of-turkey*. Accessed April 13, 2025.
8. Dutton, Jack. “For the First Time, Turkmenistan Supplies Gas Directly to Türkiye. What You Should Know.” *https://www.al-monitor.com/ar/originals/2025/02/lawl-mrt-trkmanstan-tzwd-trkya-balghaz-mbashrt-ma-aldhy-yjb-trfh*. Accessed April 15, 2025.
9. “EU Imports of Energy Products - Latest Developments.” *https://2h.ae/FFdB*. Accessed April 15, 2025.
10. “Global Firepower – 2025 Turkiye Military Strength.” *https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey*. Accessed April 14, 2025.
11. Halabi, Bachar. “Turkey, Iraq Officials Meet to Discuss Security, Energy.” *https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2547818-turkey-iraq-officials-meet-to-discuss-security-energy*. Accessed April 15, 2025.
12. “IMEDD – Military Expenditure in the Middle East: Who Spends More?” By Kelly Kiki. *https://lab.imedd.org/en/military-expenditure-in-the-middle-east-who-spends-more*. Accessed April 14, 2025.
13. “Kenan Evren and Coups in Turkey.” *https://www.setav.org/en/kenan-evren-and-coups-in-turkey?#top*. Accessed April 25, 2025.
14. “L'industrie gazière en Algérie par les chiffres.” *https://www.aps.dz/economie/167680-l-industrie-gaziere-en-algerie-par-les-chiffres*. Accessed April 15, 2025.
15. “MEI – Amid Regional Upheaval, Turkey Looks to Energy to Secure Strategic Autonomy.” By Gönül Tol. *https://www.mei.edu/publications/amid-regional-upheaval-turkey-looks-energy-secure-strategic-autonomy*. Accessed April 15, 2025.
16. “Reuters – Erdogan Discusses Tackling Kurdish Militants with Syria's Sharaa in Ankara.” *https://www.reuters.com/world/middle-east/erdogan-discusses-tackling-kurdish-militants-with-syrias-sharaa-ankara-2025-02-04/*. Accessed April 15, 2025.
17. “SETAV – Turkiye’s Booming Defence Industry – A Quick Look.” *https://2u.pw/DzjHF*. Accessed April 14, 2025.
18. Telci, Ismail Numan. “From Cooperation to Consolidation: The Future of Turkish-Gulf Relations.” *https://studies.aljazeera.net/en/analyses/cooperation-consolidation-future-turkish-gulf-relations*. Accessed April 15, 2025.
19. Tol, Gönül. *See MEI citation above.*

20. "Top 10 NATO Countries with the Largest Armed Forces." *https://en.tempo.co/read/1952401/top-10-nato-countries-with-the-largest-armed-forces*. Accessed April 14, 2025.
21. "Trading Economics – Turkey Core Inflation Rate." *https://tradingeconomics.com/turkey/core-inflation-rate*. Accessed April 15, 2025.
22. "TUİK – Youth in Statistics, 2023." *https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Youth-in-Statistics-202353677&dil=2#:~:text=Youth%20population%20constituted%2015.1%25%20of,12%20million%20872%20thousand%2039*. Accessed April 23, 2025.
23. "Turkey Population, Total – World Bank." *https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TR*. Accessed April 13, 2025.
24. "Yalçın, Döne. Renewable Energy in Turkey." *https://cms.law/en/int/expert-guides/cms-expert-guide-to-renewable-energy/turkey*. Accessed April 15, 2025.
25. Yapp, Malcolm Edward, and John C. Dewdney. "Turkey." *https://www.britannica.com/place/Turkey*. Accessed April 13, 2025.
26. Yapp, Malcolm Edward, and Stanford Jay Shaw. "Ottoman Empire." *https://www.britannica.com/place/Ottoman-Empire*. Accessed April 13, 2025.
27. Yeşilada, Atilla. "Will Turkmeni Gas Flow to Europe through Turkey?" *https://www.paturkey.com/news/2024/will-turkmeni-gas-flow-to-europe-through-turkey-15287*. Accessed April 15, 2025.
28. Khadka, Shreeya, and Ram Chandra Poudel. "Renewable Energy Statistics 2021: Global Data in the Renewable Energy Sector." *https://www.greenesa.com/article/renewable-energy-statistics*. Accessed April 15, 2025.
29. "President Erdoğan: 'We Will Make Türkiye an Energy Hub, First in Its Region and Then Globally.'" *https://www.iletisim.gov.tr/english/haberler/detay/president-erdogan-we-will-make-turkiye-an-energy-hub-first-in-its-region-and-then-globally*. Accessed April 20, 2025.